إسماعيل معراف

الإعــلام
حقــائق و أبعــاد ...



ديوان المطبوعات الجامعية

إسماعيل معراف

أستاذ مكلف بالدروس وباحث جامعي

الإعـــلام

حقائـــق وأبعاد...

الطبعة الثانية

ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4.04.4403
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 9961.0.0403.5
رقم الإيداع القانوني:1999/326

الكلمة الأثر

كنا نحلم بوطن نموت من أجله ، فأصبح لنا وطن نموت على يده ، كنا نكتب ونحلم أن نعيش يوما بما نكتب فأصبحنا نحلم ألا نموت يوما بسبب ما نكتب ...

الأديبة الجزائرية
أحلام مستغانمي



الإهداء

- إلى جدي العزيز رحمه الله الذي رعاني بحبه وحنانه.
- إلى العيون التي أرى بها المستقبل: الأميرة سمية والفارس عز الدين. أبناء أختي الفاضلة.
- إلى روح الشهيد "سليمان" زوج أختي رحمه الله.
- إلى كل من يزرع الخير في وطن الشهداء.

المؤلف : إسماعيل

الفهرس

المدخل

مدخـــل

يعتبر الإعلام آلية مهمة لاحداث التغيير داخل المجتمع وكذا لربط مختلف التفاعلات التي يمكن لها أن تنشأ بين أفراده . فالإعلام بهذا المعنى هو مفهوم ذو أبعاد مختلفة ، فكونه قائما بذاته له أصوله المتميزة ومصطلحاته الخاصة كغيره من حقول المعرفة يضطلع بدراسة وتحليل و وصف وكذا تفتيت مختلف الظواهر الإجتماعية السياسية والإقتصادية التي تحكمها سيرورة التطور التاريخي البحت .

فمنذ غابر الأزمنة عرف الإنسان صورا عديدة للإتصال والإعلام الذي يعني بشكل أو بآخر مسألة ربط الناس ببعضهم البعض عبر مشاهد من التقاليد والسلوكات والإيما ءات والحركات ، فيحدث بينهم التفاهم واللقاء الذي تتشكل بماهيته الخرجات الحضارية التي تعطي تمايزات عدة لشعب عن شعب آخر ، فكانت الأسواق عن طريق أشخاص يقومون بتوزيع الأخبار وإعطاء المعلومات للعامة من النـاس خير وسيلة لربط الملك أو القائد برعيته ، كما نجد المقالة النثرية والقصيدة الشعرية

وكذا الخطابة المباشرة أو الإتصال المباشر الذي يحدث بين الحاكم ومن يواليهم من قبائل ومجموعات .

وفي هذا المجال نجد أن الجزيرة العربية في ظل إنتشار الدعوة المحمدية قد عرفت أنواعا عديدة من وسائل الإعلام لم تعرفها البشرية من قبل مثل المساجد التي كانت تستعمل كأداة لأخبار المسلمين عن تطورات القائد وتطلعاته نحو بناء الغد المشرق لهم ... إلخ ، ثم إنتفى هذا المظهر ليتطور أسلوب الإعلام هذا ليصل في العصر الحديث إلى كونه ضروريا لتحقيق النمو والكشف عن المزالق التي تعصف بكل الجهود الرامية إلى تحرير الإنسان من عقده الذاتية وكذلك لإضفاء المؤانسة مع غيره ، وتأكيد وثبته الحضارية في عالم أخذ يتطور بشكل يثير الرعب والحذر بحيث قطعت البشرية أشواطا كبيرة في التقدم والتطور على مستويات عديدة وأصبح إعلام الناس لا يحتاج إلى ذلك الإتصال الجسدي أو التواجد المادي عبر توفير الكثير من الإمكانيات التي تساعد على ربط المحكومين بالحكام وكذا الرعايا بمن يتولى شؤونهم ، وصار العالم بفضل التواصل عبر الإنجازات العلمية المذهلة في ميدان الإتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية التي تجوب المحيطات والقارات وكأنه سلسلة متصلة قريبة من بعضها البعض .

وأخيرا إرتاح الإنسان من عناء الإتصال الشاق ليصبح أمام تكنولوجيا حديثة (تلفاز -فيديو-سينما-إلكترونيات)، إختصرت معطيات الزمن فكان النتاج في مستوى تلك الإنجازات بحيث أصبحت شعوب العالم في تواصل دائم يكفي أن نشير في هذا المجال أن هناك أكثر من خمسة آلاف مؤتمرا دوليا تنعقد سنويا في العالم تتناول فيه مختلف أوجه النشاطات السياسية والإقتصادية والإيكولوجية . إذن هذا دليل آخر على رغبة التعايش التي تميز بشر العقد الأخير من قرننا هذا، ونزعتها الملحة في البحث عن أطر سلمية للتلاحق الحضاري .

إذن هذا التحليل الذي قدمناه يتجاوب مع المفهوم الفني للإعلام ودوره ، أما كون الإعلام كوظيفة إجتماعية وسياسية وإقتصادية ، فقد كان ولا يزال في صالح من يستخدمه ويعمل على الإستثمار فيه أي تمويل المشاريع الإعلامية الكبرى كإنجاز المحطات التلفزيونية والإذاعات المحلية و الرئيسية ذات الإنتشار الواسع ، غير أن قضايا الإعلام الراهنة لا تعد كونها إنشغالات ذات طابع تقني ، يتعلق أساسا بمشاكل الطبع والتمويل والسحب والتوزيع والإنتشار وكذا الجانب التشريعي الذي يعد من أهم الإشكالات التي تواجه تطور الإعلام في دول العالم الثالث على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص ، كما أنه يمثل الفارق الأساسي الذي يميز إزدهار قطاع الإعلام في الدول

المتطورة عن مثيلاتها في المجتمعات التي تسير بخطط إعلامية تقليدية يغلب فيها الجانب الدعائي السياسي على جانب الإحتراف والمهنية وبالتالي كان النتاج متعفنا إن لم نقل غير مشرف لمسار تلك الأمم .

فالإتصال وسيلة هامة لربط مختلف مناطق العالم ، كما يقول مؤلف كتاب «أصوات متعددة وعالم واحد» الأستاذ شوانلاي ماكبرايد: «تصبح المعمورة عبارة عن قرية صغيرة»، لكن هذا الطرح الغربي عندما يربط مع واقعنا يصبح غير مجدي بدليل أن التغطية الإعلامية بمفهومها الواسع لم تصل بعد إلى تمكين شعوب هذا العالم من التعبير أو حتى إظهار ما تختزنه من عادات وتقاليد تبرز غزارة التنوع الذي يسود كوكب القرن العشرين ، فهناك في هذا العالم من لم يصل بعد إلى تحقيق التواصل الإعلامي من المطلوب وتمكين شعبه من الإطلاع على مختلف أنواع النشاطات والإنشغالات التي يشهدها العالم ككل ، فالمغرب الأقصى لا يتوفر غالبية سكانه على جهاز التلفزيون مثلا . وهذا بسبب إنعدام الطاقة الكهربائية بشكل مكثف ، فهذا يعد فعلا عائقا حقيقيا يجعل من مهمة منظمة اليونسكو على وجه التحديد في ترتيب الإحتكاك الثقافي بين الشعوب الذي يعتبر إحدى مهماتها الأساسية .

و هناك أيضا مواضيع عدة تشغل باب المهتمين بعالم الإعلام والإتصال منها إشكالية الإعلام كسلطة رابعة يستعمل كوسيلة للضغط والتأثير على الأنظمة من أجل إخضاعها لكي تستجيب للمطالب العامة للجماهير و يصل لحد الإطاحة بأقطاب السلطة وهذا ما نجده في الدول التي تنتهج النمط الديمقراطي في تسيير شؤونها ، غير أن هناك فقه آخر يرى في الإعلام صورة مغايرة ، أي إعلام في خدمة السلطة ، يعمل على تخذير الجماهير ، و يروج لأفكار السلطة حتى ولو كانت مغالطة ومزيفة للحقيقة ، وهذا عادة ما يكون بشكل خاص في دول العالم المتخلف. أضف إلى هذه القضية هناك قضية أخرى لاتقل أهمية عن الأولى وهي الإحتكار الدولي للأخبار من جانب الدول التي تملك طائلا في هذا الميدان نظرا لما تمتلكه من تقاليد رصينة في حقل السمعيات البصريات ، وكالات الأنباء العامة والخاصة ، التي تسيطر على مجموع المعلومات التي تنتقل بين دول العالم عبر وكالاتها الوطنية أو المحلية أو الإقليمية .

إذن فإن إنشغالات العالم في ميدان الإعلام سواء على مستوى الدولة القطرية أو على المستوى الدولي عديدة ومتنوعة وهي التي سنتعرض لها بالطرح والتحليل على قدر ما نمتلكه من معلومات وما نعتقد أنه الأصح من جانب التصورات فيما يخص هذا الإشكال .

الفصل الأول
الصحافة - السلطة - المال

لا يختلف إثنان على أن الصحافة كسلطة تمارس التغيير والتأثير بأشكال متعددة في حياة الناس سواء كانوا حكاما أو محكومين ، هي في حاجة إلى جهات تثمن دورها هذا وتدفع به نحو التحقق من أجل مواصلة رسالتها في العوالم المختلفة التي تتعامل معها ونعني بذلك رجالات السلطة الذين يدعمون الصحافة لأغراض شخصية تتعلق بمصالح معينة هي خارجة عن نطاق التعامل العادي للأمور داخل قطاع الإعلام ، فهم في حاجة إلى صحافة تابعة تمنع عنهم الأقاويل وتساعدهم على ترتيب مصالحهم و كذا توجيهها ضد كل من يريد أن يقف ضد مطامعهم مهما كانت رتبته الإجتماعية أو المشروع الذي يحمله ويدافع عنه . أيضا هناك جهة أخرى تهمها الصحافة و نقصد بها أصحاب المال الذين لا يختلفون عن أساطين السياسة بحيث يركزون على الإستثمار فيها ومحاولة شراء النجوم البارزة بها وكذا تأجير الأقلام لاستغلالها في إطار تثبيت أو تحصيل أهداف قد تكون منفعية خاصة بمشروعات معينة

أو هي من أجل الحصول على إمتيازات، سياسية لتأكيد حق أو إتلاف حقوق .

على أية حال في هذا الفصل نحاول ربط المقاربات بالإختلاف لنصل إلى معرفة مضمون و ماهية الإرتباط الذي حدث والذي يواصل دائما في التواجد على الساحة ونعني به، الثالوث التالي : الصحافة - السلطـة- المـــال .

المبحث الأول

الصحافـة كسلطـة رابعـة

عندما نعود شيئا ما إلى تاريخ الصحافة نجد أن هذه الأخيرة كانت مقصورة في بداية القرن السابع عشر على طبقة النبلاء والشرفاء أو ما يطلق عليهم بالطبقة البرجوازية بمعنى أن هاته هي التي كان لها الحظ في التعلم دون سواها مما أتاح لها فرصة ممارسة عادة القراءة دون الفئات الإجتماعية الأخرى التي كانت محرومة من نعمة التعلم وهذا الحاجز هو الذي جعل قراءة الصحافة في تلك الفترة مرتبطة بأبناء الطبقة الراقية أو مجتمع أفراد مجتمع المستوى الأول .

غير أن تطور الأحداث و بروز الأفكار الثورية والتحررية المعادية لفكر الملكية والطبقية ، والإحتكار للأقاية على حساب الأغلبية الكبيرة للشعوب الطامحة للتغيير ، كل هذا كان له أثرا كبيرا على جمهور الصحافة التي أصبحت ممزوجة ببذور التغيير الإجتماعي والتحرر من الإستغلال الإقتصادي ، وانتقلت الصحافة من مجرد أخبار ومعلومات إلى الإضطلاع بوظائف أكثر مصداقية بحيث أخذت على عاتقها مهمة

التثقيف والتوجيه والتوعية ومحاولة تركيز الجهد من أجل بث الأفكار الرصينة التي تساهم في نقل المجتمع من وضعية إجتماعية وإقتصادية سيئة إلى وضعية أكثر إنسجاما مع تطلعات البشر و رغبتهم في العيش بشكل هادئ وسعيد .

وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بشكل خاص أصبح للصحافة دور آخر يتمثل أساسا في تقديم الإعلانات ومحاولة الترفيه والتسلية ، وهكذا فإن الإعلام من خلال هذه الوظائف أصبح مرتبطا بالنظام السياسي وأصبحت المنظومة الإعلامية جزءا من البنيات الأساسية للنظام القائم من ناحية ، ومن ناحية ثانية تقترن المادة الصحفية والإعلامية بطابع و محتوى سياسي بالدرجة الأولى ويرتبط بأداة المنظومة السياسية والإجتماعية السائدة وأيضا لها علاقة وطيدة بالمفاهيم والصراعات السياسية ومفاهيم الديمقراطية والحرية ، وعليه فإن الصحافة منذ أن ظهرت في الدول الغربية إرتبطت بقيم معينة منها نزاهة الأخبار ومصداقية المعلومات المقدمة وشرف الكلمة المرسلة.

غير أن الصحافة لم تبق تلك الهيئة الثقافية والفكرية ذات البعد المعرفي بمعنى أنها تسعى إلى خدمة الجمهور خدمة خاصة غير مرتبطة بالمنافع المادية ، بل تطور ذلك لتصبح الصحافة عبارة عن مؤسسات إعلامية ذات طابع إقتصادي وتجاري تسعى إلى تلبية أذواق الناس

والحصول على الربح الذي يعني إستمرار يتها ، كما أنها أصبحت في الغرب بشكل خاص صناعة قائمة بحد ذاتها ، لديها رجالاتها الذين يقومون بالإستثمار فيها والعمل على ترتيب أمورها .

غير أننا عندما نحاول الولوج في عالمها ومعرفة طبيعتها التي تميزها عن القطاعات الأخرى نصطدم مباشرة بمسألة تحديد المفاهيم التي تعطى للصحافة كسلطة رابعة تأتي بعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، نرى بأن تعريف الصحافة يختلف باختلاف التوجهات الإيديولوجية التي يعتمدها التوجه الإعلامي القائم في المجتمع وتلك الإيديولوجية هي نتاج فلسفة سياسية وإقتصادية وثقافية بمعنى أن النظام إذا ما اتبع فلسفة معينة في فترة معينة ثم غير من تلك الفلسفة فإن لون النظام الإعلامي سوف يتغير و بالتالي فإن الصحافة تصبح لصيقة بالتغير أو النهج السياسي المتبع.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنه كان هناك في فترات سابقة شكلين متبعين في قطاع الإعلام أو منظومتين من القيم والأفكار تختلف في شكلها وجوهرها ونقصد بذلك الفكر الليبرالي الرأسمالي الحر وكذا الفكر الإشتراكي الأحادي النظرة وتقريبا كان الإعلام العالمي مقتسما بين هاتين الفكرتين ، فالأول يعتبر الصحافة هي حق يكمل باقي الحقوق السياسية والفكرية المعطاة للفرد في إطار ممارسة حقه في التعبير

والتفكير وحرية ممارسة النشاط ، وكل هذا يدخل في نطاق حرية الصحافة ، هذه الأخيرة كانت دائما مقياسا تابعا لحريات مدنية شخصية فردية أخرى تقرها وتعترف بها ، والنظرية الليبرالية مثل حرية التعبير والإنتقاد وحرية التجمهر والإجتماع وكذا حرية الإعتقاد والتصور .

بينما النمط الثاني الذي ساد لنترات معينة ثم إندثر بإندثار المنظومة السياسية التي كانت تغذيه و نقصد بذلك المفهوم الإشتراكي للصحافة بحيث يعتبرها من لناحية العامة نوعا من النشاط الإجتماعي الذي يهدف إلى ربط الحكام بالمحكومين من خلال تزويدهم بالمعلومات والأفكار التي تهم الرأي العام ، بمعنى إعتبرها وسيطا غير محايد بل هو جزء غير منفصل عن التوجه العام للنظام السياسي فهو إذن لسان حال السلطة يقدم أفكارها وينشر آراءها ويعمل على صنع رأي مساند لها ، لأن الإعلام في القيم الإشتراكية هو ظاهرة ملتزمة وإنسانية وعامة تخدم باستمرار الطبقة الكادحة و ترعى مصالحها و في ذلك نوع من التناقض الصارخ فكيف تقف مع الطبقة الكادحة وهي موضوعة في يد أصحاب السلطة يتحكمون فيها بالكيفية التي يريدون ، أيضا هي محرومة من سلطة القرار والتعبير فهي تابعة دائما تنشر وتوزع وتنتقد بالكيفية التي يريدون .

إذن فهذا المفهوم الخاطئ كان إستمرارا للأخطاء السياسية التي عجلت من رحيل المنظومة الإشتراكية عن عالم اليوم وأمام هذين التصورين الناتجين عن تطورات حدثت إنطلاقا من الحضارة الكتابية إلى الحضارة السمعية إلى الحضارة الطباعية أي ظهرت مع بداية إكتشاف الطباعة في أوربا ثم حضارات التلغراف والتلفزيون والسينما والإذاعة إلى حضارة الآلية التي نعيشها اليوم وكل هذه التطورات كان لها الأثر الكبير في إنتصار الفكر الليبرالي وتأكيد نظرته وتصوره لقطاع الإعلام وهو السائد حاليا للأسف . قلت قبل أسطر معدودة أن أمام تلك الأفكار الغربية بشكل عام سواء كانوا رأسماليين لبييراليين أو كانوا إشتراكيين طوباويين .

هناك فكر إعلامي يحمل المسحة تجدر عبر حلقات تاريخية معتبرة وكان المنطق طبعا المضمون الإعلامي الإسلامية للدعوة المحمدية التي أعطت مثالا رائعا في الإتصال والإعلام الممارس على مستوى نشر الدعوة بين القبائل المتناثرة والشعوب ذات المعتقدات المتناقصة ، ويعتقد في ذلك الأستاذ محمود محمد سفر أن الإعلام هو موقف و قد أصبح ضرورة حاسمة للمسلمين ليس فقط من أجل عملية البناء الإجتماعي والتنمية الوطنية بل أيضا لأمر الدعوة الإسلامية التي تتواصل رغم الصعاب ، إذن فالإعلام الإسلامي هو محاولة جادة لأخبار

الناس بطريقة موضوعية تتفق ومنطق الأشياء عما يجري من تحولات داخل جهاز السلطة ، ويعتبر ذلك حقا مؤكدا للرعية من أجل الإطلاع عن مايدور وما يخطط في سدة الحكم على أعلى المستويات ، كما أنه فرصة تعطي للجماهير من أجل كشف العيوب وممارسة حق المعارضة من دون تشويه أو تأثير بواسطة الضغوطات كيفما كانت ، و هذا يعني على حد تعبير محي الدين عبد الحكيم من خلال كتابه الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العلمية ، أن الغاية الوحيدة من الإعلام هو توسيع مدارك الجماهير عن طريق تزويدهم بالمعارف وإقناعهم بأن يسلكوا سلوكا معينا ، و هذا ما يؤكده الكاتب منير حجاب الذي يعتبر الإعلام الإسلامي هو شكل مميز عن باقي أنماط الإعلام الموجودة على الصعيد العالمي من حيث أنه جهد فني علمي مدروس و مخطط ومستمر وصادق من قبل القائم بالإتصال هيئة أم فردا لديه خلفية واسعة ومتعمقة في موضوع الرسالة التي يتناولها .

وعلى العموم فإن الصحافة كسلطة رابعة لعبت أدوارا كبيرة تاريخيا ولم تكن دائما مصاحبة للسلطة السياسية ، قد يكون ذلك حدث فعلا في دول معينة وفق مراحل كان صعبا على الصحافة أن تكون مستقلية إستقلالا يجعلها تمارس سلطتها بشكل حر وفاعل وهذا لا يمنع من أن التاريخ يختزن مواقف إعلامية كبيرة إستطاعت الصحافة من

خلالها أن تصنف كسلطة رابعة بين السلطات الدستورية الثلاثة المعروفة ففي الغرب كما في الشرق الصحافة كانت تساند عندما تكون بين أنياب النظام وتهاجم عندما تتوفر لديها الفرصة في الحركة والتعبير وهي في كل ذلك سلطة لها مساوئها و محاسنها ككل السلطات وأن التطورات التي عرفتها جعلتها تحظى بالكثير من الإحترام من لدن أفراد المجتمعات .

المبحث الثاني

الوظائف المتعددة للسلطة في مجال الإعلام

إن أنظمة الحكم في كل العالم تعتبر الإعلام أو الصحافة بشكل عام عملية معتبرة وخطيرة ، لأن الشيء الذي يخيف السلطة هو وجود صحافة قوية لها من التأثير ما يجعل أصحاب القرار يعيرون الإهتمام البالغ لها ويضعون في تصوراتهم الكثير من الإستفهامات حول نشاطها.

لقد نعتت الصحافة بأنها السلطة الرابعة وهذا لإعتبارات عدة منها حيازة هذه الوسيلة على المعلومات والأخبار حول القضايا المتعلقة بالصالح العام والتي إن نشرت لدى الجمهور لاستطاع هذا الأخير من مراقبة ومحاسبة المؤسسات والمنظمات وبالتالي التأثير على القرارات المتخذة في مختلف المجالات، وعليه فإن السلطة من جهة تؤكد من خلال دساتيرها ونصوصها الرسمية على حق المواطن في إعلام ذا مصداقية و نزاهة كافية ، كما تؤكد على ضرورة إعلام المواطن بالأخبار والمعطيات التي هي بحوزة السلطة أو ما يصطلح على تسميته بحق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر و تزويد المجتمع بالحقائق والأرقام التي تبرز الأحداث التي يتفاعل داخلها أفراد المجتمع .

غير أنه في حقيقة الأمر أن السلطة لا تقدم ذلك الوجه في الكثير من البلدان بحيث لا تترك مجال النشاط حرا بالنسبة لوسائل الإعلام ، بل بالعكس من ذلك فهي تستعمل كل الأوراق التي بحوزتها ، كما تقوم بوضع العراقيل أمام أصحاب مهنة المتاعب وذلك حتى تصعب من مهمتهم النبيلة . وتعتبر السلطة أن تسرب المعلومات و وصولها إلى رجال الإعلام فيه الكثير من المشاكل وقد يؤدي إلى زعزعة صلب النظام، ولذلك تضطر الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث بشكل خاص إلى إخفاء ما لا يودون ذيوعه وهذا فيه ربما براغماتية معينة تتعلق مباشرة بالمحافظة على الكرسي لكن بالمقابل هاته الأنظمة تنسى بأن الصحافة التي تهادن النظام وتساير أطروحاتها هي تساهم بطريقة غير مباشرة في تدمير أجهزة السلطة ذاتها . وأن وجود صحافة قوية تعمل على تقديم الحقائق وكشف العيوب التي يمكن أن تقع فيها السلطة وهذا شيء طبيعي يحدث حتى في البلدان التي حققت تطورات مذهلة في عالم الإتصال ، يؤدي حتما إلى تقوية النظام وجعله في يقظة تامة ودائمة تواجه أي طارئ يمكن أن يحدث ، كما أن المهمة التي تحملها على عاتقها الصحافة ألا وهي تنوير الرأي العام وتبصيره بحقائق الأمور هي مساهمة إرادية من لدن السلطة الرابعة في دفع النظام إلى إتخاذ قرارات ذات مصداقية وسليمة من حيث مطابقتها للواقع المعاش،

وبالتالي تستطيع بشكل أو بآخر أن تؤدي مهمتها الحضارية ، هذه الأخيرة التي تتم إلا إذا توفرت لها كل الإمكانيات والفرص التي تحقق لها الإستقلالية المطلوبة عن مؤسسات الدولة من وجهة نظر دستورية بحته . لأن الصحافة هي أيضا مؤسسة من مؤسسات الدولة التي ينبغي على السلطة أن تراعيها و تعمل على تطوريها دون نسيان خصوصياتها المميزة .

فللسلطة وظائف متعددة في مجال الإعلام تختلف من مجتمع إلى آخر ، ففي المجتمع الليبرالي تعتبر الصحافة إمتدادا كما أسلفنا لمجموع الحريات السياسية الممارسة داخله ، مما أعطى لهذه الصحافة مصداقية أكبر ، فهي بذلك تنفرد بأداء وظيفتين هامتين هما :

الأولى :تدعيم وتوسيع المشاركة الجماهيرية في تسيير شؤون الدولة والثانية تتعلق بمهمة كشف كل الأخطاء التي ترتكبها السلطة في سعيها إلى تقديم الحلول للمشاكل ، وتقوم الصحافة بتلك المهام عن طريق نشر البيانات والمعلومات التي تتضمنها خطط عمل السلطة وكذا تحسيس طاقم النظام بطبيعة المشاكل المطروحة ومحاولة تقديم بعض البدائل التي تراها كفيلة بتصحيح وجهات النظر الخاصة بالتوجيهات العامة لسياسة الدولة من جهة ، وتقديم مختلف الإهتمامات والإقتراحات التي تشغل بال الرأي العام وهي أمور مهمة تساعد على إتخاذ قرارات

ملائمة للرغبات الشعبية ، في مجال تأكيد سلطة الإعلام في تلك الدول.

فالصحافة تقدم الوسائل الممكنة لتبليغ خطاب السلطة ، وهي بالمقابل تنشر الفضائح وتكشف عن طبيعة الجرائم التي ترتكب هنا وهناك ، ومن أبرز الأمثلة عن ذلك هو قيام جريدة « نيويورك تايمز » أثناء حرب الفيتنام ،حيث نشرت سبعة آلاف وثيقة سرية حول الجرائم التي إرتكبها الجيش الأمريكي داخل الفيتنام .

أما الوظيفة الثانية فهي تتعلق بالقيام بالتحقيقات الكبرى والتي تشمل شتى القطاعات من أجل الكشف عن الإنحرافات و الأخطاء التي ترتكب من قبل أساطين المال والسلطة وتعمل الصحافة الليبرالية كل ذلك وهي مدعومة بقانون واضح يعطي لها حق عدم إفشاء أسماء المصادر التي تغذيها بالمعلومات وهذا شيء إيجابي جدا يضع رجل الإعلام في حالة بحث متواصل ويركز في يده سلطة هي بحق أداة لمحاربة التعسفات والفساد الذي قد ينتشر داخل أجهزة الدولة بينما في المناطق الأخرى من العالم فالإعلام لديه وظيفة تقليدية ألا وهي المساهمة في دفع مسيرة النمو وتغطية الأخطاء بدعوة المصلحة الوطنية إلى غير ذلك من الأفكار التي رافقت مسيرة تلك الدول ، وبالتالي فإن الصحافة بتركيزها على مثل تلك القضايا فإنها ساهمت في توريط المجتمع وإدامة مأساته لأنه بصراحة فالصحافة في الدول النامية هي جزء من

إيديولوجية متعفنة تسعى تلك الأنظمة إلى إستعمالها أولا ضد نفسها أي ضد ماهيتها كسلطة رابعة وثانيا ضد قضايا المجتمع الأساسية .

ومجمل القول حول وظائف الإعلام بعيون السلطة نجد أنها لها وظائف سياسية بمعنى أنها في كل دول العالم تقوم بربط المحكومين بدوائر الحكم على أعلى مستوى . كما تقوم بنقل الخطاب السياسي المراد تبليغه بالإضافة إلى الحضور المكثف لها في المناسبات الكبرى للدول ، كالإنتخابات بحيث يتعاضم دورها بشكل ملفت للإنتباه بحيث تتحول قنوات الإعلام إلى محطات أساسية لتبليغ برامج المنتخبين وتتحمل أيضا أعباء متابعة سير العلمية الإنتخابية من بدايتها إلى حد الإعلان عن نتائجها وبذلك تقدم الكثير من التضحيات التي لا تعكس إلى حد كبير كيفية المعاملة التي يتعرض لها رجالها من قبل أفراد نظام الحكم في كل دول العالم تقريبا ، كذلك للإعلام وظيفة إقتصادية سواء بتفهيم الناس بحقيقة المشاريع التنموية أو بالمساهمة في نشر القوانين التي تسير الحياة الإقتصادية والتجارية للأفراد .

فالإعلام الإقتصادي أصبح ضروري لدرجة أن العديد من الدول تخصص نشرات وملحقات خاصة بالإقتصاد كأرقام وتحولات ، أيضا هي تتابع أخبار الجرائم الإقتصادية وتعمل على نشر الفضائح و الكوارث التي تحدث في المؤسسات والشركات ، وكم من مسؤول كان ضحية

تعليقات صحفية جرته إلى السجن كما أنها بالإضافة إلى ذلك ، فهي تزود المواطن بالحقائق الإقتصادية سوا ، كان ذلك في ميدان الزراعة أو في عالم الصناعة والتجارة .

وأمام هذه الوظائف هناك أخرى هي ثقافية ، كون الإعلام منبرا حرا بعض الشيء في بعض البلدان يستطيع فيه المثقف و رجل العلم والمعرفة أن يعرض إنتاجه ، ويقدم نفسه للمجتمع ، وهو كذلك مجال يساهم بطريقة معتبرة في إيصال الثقافة للمجتمع ويكرس الإشكالات الثقافية ويبرز أيضا التنوع الذي يسود المجتمعات في هذا المجال ، فهو مكمل لقطاع الثقافة ، لذلك لا تجد قطاع الإعلام إلا مرتبطا بقطاع الثقافة وهذا ما يلاحظ في دمج القطاعين في حقيبة وزارية واحدة و ذلك خدمة لمسألة الإتصال وتقديم الثقافة بأساليب أكثر سهولة.

و عليه فإن الإعلام يقوم بتلك الأدوار دون أن يتجاوز وظيفة أخرى وهي من أخطر الوظائف حاليا ونعني بها الدعاية والترويج فإذا ما أراد الإعلام أن يرفع من شأن شخصية سياسية معينة أو فكرية فإنه يستطيع، وإذا ما أراد العكس فإنه يعصف بها كما يريد ، فكم من سياسي عقدته الصحافة وجعلت حياته جحيما لا يطاق ، وكم من زعيم حزب إستطاعت أن تقزم من دوره وتجعله يعيش على هامش الأحداث ، ولنا في تاريخ العالم الكثير من الشواهد ، فالكل يتذكر « فضيحة وترقيت» الأمريكية

و كيف ضخمت منها الصحافة لتسقط بالرئيس نيكسن ، وكيف إستطاعات الصحافة في فرنسا ضرب زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية «لوبان» إثر نشر صور فاضحة لزوجته ، أيضا كيف إستطاعات الصحافة تضخيم صور العديد من الزعماء ومن ثم تعود لتقزم من دورهم.

فالفضائح السياسية والإقتصادية التي تنشرها وسائل الإعلام ضد المشاهير هي أيضا صور أخرى لتخريب البيوت ، وقصة الأميرة ديانا والأمير تشارلن خير دليل على ذلك ، بحيث نشرت أخبارها وتابعتها حتى أوصلتها إلى الطلاق . وهذا كله من أجل صناعة الحدث الصحفي ليس إلا ، إذن فالسلطة عندما تريد أن تستعمل الصحافة فإنها تقزم من مصداقيتها وتجعلها أداة مرافقة لسيطرتها وجبروتها أو قد يختلف الأمر من دولة إلى أخرى . ولكن الأكيد أن الصحافة ذات الوزن الكبير ، ومدعمة بإمكانيات قانونية دستورية وكذا فضاء سياسي ناضج هي أمور تزيد من رصانة الدولة ومصداقية نظام الحكم .

المبحث الثالث

الصحافة و علاقتها بالمـال

إن المال كان ولايزال إحدى السمات البارزة في الدفع بالأشياء إلى التحقيق أو الذوبان ، والذي يملك رؤوس الأموال بإمكانه الترويج لأي شيء كان ، فبواسطته إستطاعت العديد من الدول أن تستعيد حقوقا كانت ضائعة ، وبفضله طبعا قامت دول وأمم كانت عدما ، و بقى على مر العصور همة يتطلع إليها الكبار في مختلف المجالات غير أن الحديث عن الدور الذي تلعبه المادة في عالمنا اليوم طبعا وحتما لا ينصرف إلى الأمور العادية التي يعرفها العامة ، بل هو حديث يرتبط بعلاقته بالإعلام ، هذا الأخير الذي أصبح صناعة معقدة ومذهلة بفضل التطورات الكبيرة التي حدثت في عالم الإتصال والتي كان وراءها رؤوس أموال معتبرة عملت الدول من خلالها على الإستثمار فيها ، وأبرزت من خلال ذلك إمكانية جعل المال في خدمة قطاع الصحافة و بدا التنافس ظاهرا بين الدول الكبرى التي لديها تقاليد عميقة في هذا المجال ، ولم تبقى رؤوس الأموال حكرا على الدول بل امتدت أيادي الخواص من رجال الأعمال و أصحاب الملايير والأثرياء إلى عالم الإتصال (الإعلام طبعا) ،

بحيث أنفقوا العديد من الأموال في إنتاج المحطات الإذاعية الخاصة أو بناء العديد من الهياكل على شكل مقرات لمؤسسات إعلامية أو تمويل مشاريع لدور الصحافة على شاكلة الجرائد والمجلات و الدوريات.

ولم يتوقف التمويل عند ذلك ، بل أخذ منعطفا آخر بحيث أصبح شراء الأقلام الصحافية والوجه التلفزيونية عملة متداولة في سوق المستثمرين في قطاع الصحافة من رجال المال والأعمال ، لدرجة أن أصبح تقريبا كل رجل أعمال لديه أقلام ومؤسسات إعلامية تعمل لحسابه ، وتدافع عن مشاريعه وتوجهاته خصوصا السياسيين الذين يمتلكون المال الكثير ويحاولون دفع خططهم إلى الأمام بالإعتماد على أقلام ذات رواج في عالم الصحافة لتساعدهم على ذلك مقابل التكفل بإنشغالاتهم المادية من عمل على مستوى كبير إلى متابعة تنقلاتهم ورحلاتهم في كل مكان من أجل الوصول إلى مصادر الخبر.

والدول الغربية لها باع طويل في هذا المجال بحيث نجد أنه في أمريكا تقريبا رجال الأعمال اليهود إستطاعوا من أجل تنفيذ مشروع إسرائيل الكبرى أن يسيطروا على كل مؤسسات الإعلام تقريبا في بلاد العم سام بأموالهم الضخمة ، ولا تجد اليوم جريدة أو قناة فضائية أو محطة إذاعية وليس لها رائحة يهودية . وكل من يحاول أن يخرج عن السياق يتدخل المال اليهودي ليعيد السكة إلى الطريق ، وذلك بواسطة

التطويقات المختلفة للمؤسسات الإعلامية التي تتبنى سياسة معادية لوجهة نظرهم ، سواء بشراء تلك المؤسسة كلية أو محاولة خنقها في سوق المنافسة الإعلامية ، من خلال حرمانها من الإعلانات والإشهار الذي يعد مصدرا لعيش الصحيفة مثلا فتضطر إلى الغلق وبالتالي تتراجع مبيعاتها مما يسبب لها كوارث مادية .

وفي هذه الحالة هناك العديد من الجرائد في أمريكا إرتمت صراحة في أحضان الأثرياء اليهود بعدما فشلت في تأكيد خطها الإعلامي والحديث لا يختلف في أوربا حيث أصحاب الأموال من لاجئين سياسيين يمولون بعض وسائل الإعلام بأموال بلدهم من أجل ممارسة المعارضة عن بعد ضد الأنظمة الحاكمة هناك ، كما فعل بنى صدر في باريس في حملته ضد إيران ، والمعارضة السعودية والعراقية بلندن بحيث يوجهون جرائد كاملة من أجل الكتابة ضد بلدانهم والطريف أن هذه السلوكات من لدن أصحاب الأموال من لاجئين سياسيين أو منفيين يجدون التسهيلات الكاملة من طرف الجماعة الأوربية ، هذه الأخيرة نفسها لم تسلم من إستعمال المال في التأثير على الصحافة وجعلها أداة طيعة في يد من يدفع الأكثر ، فالأحزاب الكبيرة في أوربا قاطبة ، تمول مشاهير التلفزيونات وتشتري صراحة الأقلام الكبيرة في (لومند والفيغارو والهرالد تريبيون) من أجل تنفيذ معارضتها أو تقديم مرشحيها أو

ممارسة التجريح بين مرشحي الحملات، الإنتخابية إلى غير ذلك من الحوادث التي تبرز سمات الإلتقاء بين سلطة الإعلام و سلطة المال.

فالصحافة في تقديرنا الخاص هي مؤسسة إنتاجية لا يمكن أن تعيش بدون توفر أموال كبيرة . فالمشاريع الإعلامية الكبيرة التي تأخذ من أوربا وأمريكا مقرا لها وراءها أموال طائلة ، لأن متابعة الخبر يلزمه تدفق للمال .

فجريدة لوسند العالمية مثلا ما كان لها أن تنجح لو لم يكن لها مراسلون وكتاب عبر كل نقاط العالم تقريبا فهي حاضرة في عالم الشعوب على مدار السنة كاملة . وهذا فعلا يتطلب نفقات باهضة على شكل تذكرات سفر من عاصمة إلى عاصمة ، وتلكسات وفاكسات وأجهزة إتصال ذات الجودة العالية ، وكذا أموال تدفع إلى مؤسسات معينة أو أشخاص معينين في دولة ما يتمتعون بمصداقية لدى سلطاتهم، تمكنهم من تزويد الجريدة بالمعلومات والحقائق حول العديد من القضايا ، فهناك وزراء سابقون ومستشارون حاليون يتعاملون مع أكبر المؤسسات الإعلامية ويفشون بأخبار تتعلق بقضايا حساسة في بلادهم من أجل شيكات من الدولارات ، وهناك ظاهرة أخرى جعلت الصحافة تنصاع إلى أوامر أصحاب الأموال مثلا الحملات التي تشن ضد بعض الشخصيات المرموقة سواء في عالم السياسة أو الفن أو

التجارة بإيعاز من أعدائهم الذين يدفعون الكثير من الأموال لقاء مواصلة شن تلك الحملات ، وبالمقابل إذا أراد من تشن الحملات ضده أن يوقفها فما عليه إلا أن يدفع أكثر حتى يتمكن من وقف الفضيحة ، والأمثلة واضحة . فإصدار كتاب صديقنا الملك في باريس لم يتوقف إلا بعد أن دفع جلالة الملك الكثير من الأموال ، نفس الشيء حدث مع الأميرة آن إبنة الملكة إلزابيت في بريطانيا بحيث دفعت إحدى الجرائد مبالغ خيالية لعامل كان يترصد خطوات الأميرة وهي غارقة في علاقة حب مع خادمها مقابل أن يروي تلك القصص الغرامية على مدار حلقات متعددة ، غير أن الملكة حفاظا على تاجها و عرش كنجهام إضطرت أن تشتري باقي الحلقات بعد أن نشرت منها إثنان وكانت غاية في التشويق .

وعلى العموم فإن الصحافة إن غاب عليها الدعم المادي للدولة خصوصا تلك التابعة لها فإنها تتحول هذه الأخيرة منبرا أو ممرا يعبر عليه أصحاب المال و يقدمون بواسطة مشاريعهم ورؤيتهم إلى الأشياء ، فصحيح أن المجتمعات تختلف في نظرتها في هذا الميدان غير أنه مثلا في الدول الغربية أين توجد الخدمة الخاصة والتي لا تختلف عن الخدمة العامة برز إتجاه فكري يتمثل في الأستاذ بودور بيترسون الذي طرح فكرة المسؤولية الإجتماعية بضرورة تدخل الدولة لحماية الإعلام من سلطة المال .

وهذا لا يعني أننا ندعم فكرة إستقطاب الإستثمار الخاص في هذا القطاع الحساس ، بل دعوتنا تنصب حول حتمية ربط إستراتيجية الإعلام كخدمة عمومية بماهية دور المال في هذا المنحى .

المبحث الرابع

الصحافة و مشروع المجتمع

يحدد مشروع مجتمع وفق إستراتيجية مدروسة متضمنة عدة ركائز لا يمكن تجاوزها لأنها باختصار مهمة في عملية البناء وهي بمثابة التيار الموصل للأهداف التي يرسمها أفراد المجتمع من أجل الدفع إلى تحقيق الغايات والمحافظة على المصالح العليا للوطن ومن بين هذه الركائز ، الصحافة بمختلف أنواعها بمعنى أنها كمؤسسة ذات أبعاد مختلفة ، فكونها إجتماعية لأنها تطرح قضايا الناس وتباشر في متابعة مشاكلهم ، والإضطلاع بمهمة إيصالها إلى نقاط الحكم المختلفة ، وكونها ثقافية لأنها تمارس نوعا من التوجيه والتوعية ، فتروج للمشروع الثقافي وتساهم في إثراء الذاكرة الجماعية للأمة ، وكونها أيضا سياسية إقتصادية لأنها تشكل جزءا من الإستراتيجية السياسية العامة ، فتشارك في تبليغ القرارات والتنظيمات فتصبح بذلك قناة أساسية في يد أنظمة الحكم .

ومع كل هذه الأهميات تصبح مؤسسة الصحافة منبرا رائعا لصنع الأفكار التي تسهم في خلق التقاليد ووضع البنى الرئيسية للمشروع المراد تحقيقه ، فالصحافة دائما كانت توضع في قفص الإتهام ومهما

عمل الصحافي وتفانى في خدمة قضايا بلاده يبقى دائما أسير تلك الصورة السلبية ، مما يجعل قدر مساهمته في بناء مشروع المجتمع محتشمة جدا لأنه يشعر بتقييد شديد من لدن أفراد المجتمع .

هذا من جهة ومن جهة ثانية نلاحظ أن رجل الإعلام يعيش على وقع التغيرات والإهتزازات التي يشهدها المجتمع ، فإن كان المجتمع يتفاعل بطريقة جيدة أي أن منظومة الأفكار الموجودة بداخله تطرح مجالات للعمل الحر والتعبير الصريح مما يجعل ذلك الصحافي يتفاعل مع القضايا الأساسية للأمة بشكل واع و جاد ، فينعكس هذا التجاوب الفعال بصورة إيجابية ومنطقية ويعطي إنطباعا عاما عن الكيفية التي يعمل بها في إطار الدفع نحو تحقيق الغايات والأهداف ، وإن كانت الأمور تجري بعكس ذلك فإن مجال مساهمة رجال الإعلام عموما تكون مشوهة لأنها لا تنطلق من عفوية الممارس لهذه المهنة ، فالمجتمع الذي لديه تصورا واضحا ويقدم عصارات فكرية تراجع الموجود وتقيم جسورا للمنشود ، أي أن الوثيقة الأساسية التي عادة ما نطلق عليها تسمية مشروع المجتمع ينبغي أن تتضمن طروحات عديدة تتناول بالتحليل المستفيض مختلف أبعاد الأزمة وتعمل بالمقابل على تأسيس وجهة نظر منطقية تبلغ من خلالها تصوراتها إلى أفراد المجتمع فتحدد ماهو مسموح وتقدم التبريرات لما هو ممنوع حتى تضمن الإحترام لكل درجة

من درجات السلم الإجتماعي الموجود ، فالصحافة هي الأداة التي تقوم بمهمة التبليغ بعد أن تعرف ما هو مطلوب منها ، وما هو موضوع تحت تصرفاتها .

فالأكيد أن الصحافي هو مواطن كغيره يريد أن يعرف موقعه في الجغرافية السياسية و الإجتماعية للبلاد و من دونه تختلط الأمـــور و تتضاعف الإشكالات فيصبح كل الناس سواسية بالمقلوب أي أن رتبة المتعلق بالأفكار هي مقابلة لرتبة المولوع بعالم الأشياء .

إن المجتمع القوي هو ذاك الذي يطرح نوعية البنى التي ينبغي أن تتشكل وفق معايير الترتيب الهرمي لسلم القيم والمنافسة السليمة التي تعطي الفرصة للجميع و لا يكون إلا العمل كمقياس للتقييم والإنتقاء . فالمتصور لواقع الصحافة اليوم يخرج بنتيجة مفادها أنها أصبحت عاجزة عن الإسهام في تقديم التصورات السلطوية إلى كافة فئات الأمة، والسبب أن المجتمع كسلطة إجتماعية وسياسية وحضارية عجز عن إعطاء الاليات الموضوعية التي تظهر إمكانيات الصحافيين في سعيهم الدائم وراء تمكين المجتمع من مشروع متكامل يعبر عن أصالته ويدفع بأفراده إلى تقديم الحلول للمعظلات التي تواجهه .

إن الإعلام بإمكانه أن يقدم مساهماته لبناء المجتمع وترقيته بين مصاف المجتمعات الأخرى ، غير أنه بالعكس من ذلك أنها تصبح

عاجزة عن مواجهة مثل هذه التحديات إذا كانت موضوعة في خانة لا تساعدها على العمل والإبداع . فبوجود قانون للصحافة يحمي حقوقها ويوفر لها كل الإمكانيات في تلك اللحظة نستطيع الحديث عن تطورات في الوقت الحالي . وهو يعد بمثابة الإطار الذي يتفاعل بداخله الأفراد ويقدمون بواسطته أفكارهم وتصوراتهم نحو القضايا التي تشكل محور العمل و التصور .

و عليه فإن الوثيقة الإجتماعية الأساسية ينبغي أن تحتوي على محور أساسي يفرد لقطاع الصحافة الحساس (من حيث تنظيمها -كيفية عملها- الإطار القانوني الذي يحكمها ، مختلف العلاقات التي تتم بينها وبين المحيط الخارجي) وهنا يمكن التحدث عن مساهمة الصحافة كجهاز في البناء المجتمعي المراد .

فالسلطة الرابعة تقوم اليوم بأدوار متعددة فهي حاضرة تقريبا في كل مناحي الإجتماع وعادة ما تقوم بدور المدرسة والنادي والأسرة على السواء ، فتجبر أفراد المجتمع على متابعة كل ما يجري عن طريقها وعادة ما نلاحظ أن الصحافة بوجه عام و التلفزة بوجه خاص تقوم بأدوار تفوق تلك التي تقوم بها مؤسسة الأسرة أو المدرسة ، فتقدم المعلومات والأخبار التي تساعد المشاهدين على تنوير عقولهم من جهة وتمكينهم من جهة ثانية من إيجاد أيسر السبل لحل مشاكلهم وطرح أحسن البدائل

للنهوض . و هكذا فإن الصحافة التي يراد لها أن تعمل بجدية وتساهم بمعقولية في إيجاد تصورات صحية لمشاكل مزمنة يجب في الجهة المقابلة أن تعطى لها كل الإمكانيات والوسائل الممكنة حتى تستطيع أن تفي بكل هذه الأعمال التي نراها ثقيلة بالنظر إلى مختلف الأعمال التي تقوم بها مؤسسات أخرى في الدولة .

الفصل الثاني
تطور الإعلام في الجزائر

لقد عرف الإعلام في الجزائر تغيرات حثيثة و عميقة وكان مواكبا لمجمل الأحداث التي عرفتها البلاد قبل إندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 ، وذلك أثناء مسيرة التحرير الشاملة ، وأيضا بعد الحصول على الإستقلال السياسي وطرد المستعمر الفرنسي نهائيا ، وتوقيع إيفيان الشهيرة وما صاحبها من نتائج تظهر إنعكاساتها جليا حتى في وقتنا الحالي خصوصا على الصعيد الثقافي الحضاري .

ولعل أدق وصف يمكن إعطاؤه لنوعية الإعلام الذي كان سائدا آنذاك كونه دعائيا توجيهيا وتعبويا ، واتخذ أشكال أخرى بحسب التيارات السياسية التي كانت تستعمله في إطار الترويج لمشروعها ، فأقطاب الحركة الوطنية سنة 1945 كان لهم تصورا إيديولوجيا حول الدور الذي ينبغي أن يقوم به الإعلام ، إذن فوظيفته رسمت وفق أهداف محددة سياسية أكثر منها مهنية أكاديمية ، فبرزت الجرائد والتجمعات كوسائل هامة في تبليغ رسالة الحركة لجميع السكان الجزائريين ،

كالحث على إقامة الإضرابات والمراهنة على تجميع قدرات الشعب إستعدادا للمواجهة الفاصلة التي ينبغي لها أن تبدأ بتنمية الوعي السياسي لدى المثقفين من الشعب ، والمقصود بذلك هم النخبة التي درست في المدارس الفرنسية وتلقنت القيم العربية التي تقصي كل ماهو أصيل ونابع من مكنونات هذه الأمة ، فتلك الفئة وبالنظر إلى ما يسر لها من ظروف مادية ومعنوية ، وكذا مجموع التسهيلات التي أعطيت لها من طرف الإستعمار ، فهاته الفئة من الجزائريين رغم ولائها للمستعمر (بكسر الميم) فإنها بقيت مشدودة إلى الوطن وساهمت بشكل ملحوظ في إذكاء نار الحقد ضد المستوطنين الفرنسيين .

وعليه فقد كانت المناشير أهم وسيلة إعلامية إستعملت في تلك الفترة وساهمت بالفعل في دفع عجلة التحرير لدى الأهالي في حين كانت حركات سياسية ودينية أخرى تعتمد أسلوبا مغايرا في مسألة تحقيق الإتصال من ذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين إختاروا الكلمة الصائبة والدعوة المركزة والخطاب الديني الصحيح والصريح وذلك لاستشعار العقول وإذكاء النفوس ، فلم يكن في تلك الفترة الإعلام سوى أداة لنشر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف خوفا من الإعلام المضاد الذي كان الإستعمار الفرنسي يقوم به والذي قصد كجوهر تمسيخ هوية الشعب الجزائري وطمسها وجعلها لصيقة بالجذور الصليبية الغربية ،

وكذا محاولة تبرير خطاب إعلامي سياسي يراهن على الدفع بالتسليم بفكرة أن الجزائر فرنسية ،وعليه فلا بد من إيصال تلك العادات والتقاليد المسيحية الخاصة بكل مناحي الحياة الإجتماعية داخل حنايا الأسرة الجزائرية .

وهكذا فالملاحظة التي نخرج بها هي الإعلام الذي إستعملته جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس إرتكز على العديد من الجرائد والصحائف كالشهاب والمنار والبصائر وغيرها ، كما عزز الإعلام المباشر الذي كانت تقدم به داخل المساجد كمركز للإشعاع الثقافي والحضاري ، ولم تحاول أن تركز كما فعلت باقي الأحزاب السياسية الأخرى على ضرورة التعجيل بوجوبية وجودإعلام يحث على رفض فوري وقطعي للإستعمار والدخول مباشرة في مواجهة إعلامية مضادة ، بل كان إعلامها يركز أساسا على المرحلية أي أن التصور الإعلامي للجمعية كان يريد أن يحافظ على السلطة الروحية والمتمثلة أساسا في المسجد كمركز لصناعة توجه إعلامي رصين وحتى الجرائد التي كانت تنشط تحت لواء هذه الجمعية لم تكن لتحمل العداء المباشر لفرنسا بل كانت تستعمل أسلوب المهادنة وتضطلع بنشر المقالات والدراسات والكتب التي كانت لها علاقة حثيثة بتنمية الوعي تمهيدا لصياغة مشروع متكامل يتولى مهمة إخراج البلاد من براثين

الإستعمار ويرسم آفاق العمل البنائي بعد تحقيق مشروع الإستقلال والعمل هذا في تقديرنا هو التصور السليم الذي لو كتب له أن يتحقق لكان وضع البلاد أحسن بكثير مما هو عليه الآن ، غير أن الظروف السياسية الوطنية وكذا التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية من جراء إندلاع الحرب العالمية الثانية مضافة إليها التأثيرات التي جلبتها على المستعمرات التي كانت تابعة للدول التي شاركت في تلك الحرب، جعل ذلك الإعلام بعيد المنال ليفسح المجال إلى إعلام سياسي دعائي تحريضي متسرع وفي نفس الوقت مشروع كانت نتيجته على صعيد الواقع الدفع بالحركة الوطنية إلى إتباع أسلوب مغاير للحل السلمي تمثل خصوصا في تبني فكرة التمرد والحل العسكري وبالتالي وصل الوضع إلى التردي على كل المستويات، ، فكانت حتمية إعلان بداية مسيرة التحرير الوطني الشامل في الفاتح من نوفمبر 1954 هي الحل الأمثل لصياغة ملحمة التحرير والإنعتاق والذي تم بالفعل في بداية الستينات .

ومن ثم يمكن القول أن الإعلام في تلك الفترة التاريخية الطويلة كان ملازما للبندقية والمدفع بحيث إقترب من الشعب وابتعد على رأي المختصين في الدراسات الإعلامية من مفاهيم المهنية الصحفية المعروفة بتقاليد الموضوعية والتوجهات الحديثة في ميدان الإتصال .

المبحث الأول

هيمنة السلطة على الإعلام (1962-1965)

إن أهم ميزة تميز بها قطاع الإعلام في الجزائر المستقلة هو سيطرة السلطة بقيادة الرئيس أحمد بن بلة آنذاك بشكل يكاد يكون مطلقا ، وكانت دائما الحجة أن إستعادة السيادة الوطنية لابد أن تعقبها حتما تحكما في مجال السياسة الإعلامية وبقيت القوانين الخاصة بقطاع الإعلام عبارة عن حبر على ورق بحيث باشرت السلطة في توجيه الإعلام توجيها سياسيا وإيديولوجيا وقامت بإنشاء ثالث يوميات وطنية عملت من خلالها على بث الأخبار والأفكار التي كانت لا تخرج عن إطار تمهيد الثورة وأبطالها .

وهكذا و بهدف إحكام السيطرة وضعت كل القنوات السمعية والبصرية (أي الإذاعة والتلفزيون) تحت هيمنتها وذلك بعد إستعادة سيادتها عليها ، أما بالنسبة لوكالة الأنباء فإنه في الحقيقة لم تكن توجد أية وكالة بالجزائر بل كان صوت الثورة بالقاهرة وتونس أهم منبر لبث الأخبار الخاصة بالثورة والثوار ، هذه الأخيرة قامت السلطات الجزائرية بنقلها إلى الجزائر مباشرة بعد الحصول على الإستقلال في الخامس من جويلية 1962 وبالتالي أصبحت تنشط كوكالة وطنية لها

حريات الإحتكار والتوزيع والبث ، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن الإعلام عموما كان يسير من طرف مثقفين يمتاز بعضهم باستقلالية عن السلطة في التفكير والتصور وهذا راجع إلى أفكار هؤلاء المستمدة من الشرعية التاريخية لأنهم باختصار شاركوا في ثورة التحرير الكبرى وبالتالي فإنهم يتصرفون وفق الحقبة التاريخية .

فالمثقف عليه أن يعلم أن هذه الفترة عرفت بكون الممارسة الإعلامية كانت مقيدة بحيث قامت السلطة بتأميم وتصفية الصحافة الإستعمارية التي كانت تستمد روحها من مبادئ الثورة الفرنسية والمتعارضة أساسا مع قيم الثورة ومصالح الأمة ، ثم نلاحظ أن هذه المرحلة التاريخية الصعبة قد عرفت حل وزارة الإعلام و إستبدلت بمديرية عامة للإعلام فأصبح الإعلام واقع تحت أوامر الرئيس وتوجيهاته مباشرة.

وعليه فإن تمركز قطاع الإعلام في الوسائل السمعية البصرية وحصرها في هذا المجال لم يمنع من وجود صحافة مكتوبة كان لها الأثر الكبير في تركيز صورة الإعلام الموضوعي الذي يعنى بمسألة كشف الحقائق لغالبية الشعب ، و رغم الفترة التي عرفها الإعلام المكتوب في المدة الزمنية الممتدة من 1962 إلى غاية 1965 إلا أنها تعد من أخصب المراحل ، حيث عرفت بالتنوع والتعدد وقد كان ذلك مستمد من القانون الفرنسي لعام 1881 الذي أقر حرية الصحافة والحريات الفردية،

وهذا حسب ما أقره قانون خاص بالعمل الإعلامي الذي صدر بتاريخ 13 ديسمبر 1962 وذلك حول التأكيد على البقاء على التشريع القديم في حرية الصحافة ، فهذا القانون إذن كرسه بالأساس دستور الجزائر الذي صدر في 10 سبتمبر 1963 بحيث تشير المادة 19 إلى «أنه تضمن الجمهورية الجزائرية حرية الصحافة والوسائل الإعلامية الأخرى ، حرية الجمعيات ، حرية الكلمة والتدخل عموما وحرية الإجتماعات» ومعنى هذه المادة أن الحقل الإعلامي الذي ركز عليه دستور 1963 كان يهدف إلى مواصلة منح فرص التعبير للأفكار التي تكون البنية الفكرية لثورة التحرير بقيادة جبهة التحرير الوطني ، وخلال هذه المرحلة أيضا وجدت على الساحة الإعلامية عدة عناوين منها المجاهد الأسبوعي ، النصر ، الجيش ، الجزائر الجمهورية (الناطقة بالفرنسية) إيبدو كوبيراسيون ، مساء الجزائر (الناطقة بالفرنسية أيضا) بالإضافة إلى جريدة الجمهورية -الرصيد- الشعب (الناطقة بالفرنسية) وكذا الثورة الإفريقية (الناطقة بالفرنسية هي الأخرى) ، أضف إلى أن ما يميز قطاع الإعلام في هذه المرحلة هو تمركز جل الصحف بالشمال وبالمدن الكبرى كقسنطينة ووهران على صحاب الجنون الذي بقي معزولا من حيث الصحف .

وكتقييم للسياسة الإعلامية التي كانت سائدة آنذاك أن النظام الحاكم أقام لمواجهة الصحافة المستقلة والكولونيالية بعض الطرق

مكنته من فرض هيمنته على قطاع الإعلام منها :

أ- إصدار صحف تابعة له .

ب-مراقبة الصحف الوطنية المستقلة.

هنا نلاحظ أن النظام بالموازاة مع تأميم عناوين ومطابع الصحف التي تركها الإستعمار وفي نفس الوقت كان يصدر صحف أخرى له نظرا لكون هذه الصحف المستقلة كانت تشكل منافسا لصحفه ، ثم كانت الخطوة الثانية والتي تمثلت قي مراقبة و ضم الصحف الوطنية التي كانت تتخذ من الإستقلالية خطا لها وذلك منذ 1964 وقد كانت عملية الضم تلك تتم وفق خطة جبهة التحرير الوطني في مواجهة التيار الشيوعي والمتمثل في جريدة الجزائر الجمهورية التي بقيت الوحيدة التي فلتت من قبضة النظام إلى أن جاء إقتراح دمجها مع يومية «الشعب» الناطقة دائما بالفرنسية وذلك بتاريخ أكتوبر 1964 و تم وضع قرار في 05 جوان 1965 ليؤجل في الأخير إلى 05 جويلية 1965.

وهكذا نلاحظ أنه بالإنقلاب أو التصحيح الثوري الذي عرفته الجزائر ، إنتهت مرحلة من تاريخ الإعلام تميزت بنوع من الحرية الصحفية لكن مع غياب قانوني واضح .أضف إلى القيود الكبيرة التي فرضتها السلطة آنذاك على هذا القطاع الحساس .

المبحث الثاني

التركيز على الإعلام السمعي-البصري 1965-1978

بعد التصحيح الثوري الذي قامت به السلطة بزعامة العقيد هواري بومدين في جوان 1965 وإنشاء المجلس الثوري الذي غدا هو المتحكم في مقاليد الحكم بما فيها توجيه قطاع الإعلام الذي كان يتميز بعدم الوضوح من جراء تدخل الصحافة المستقلة شيئا ما عن الصحافة التابعة لقطاع الدولة بما أن تغير نظرة القيادة والإستراتيجية التي إتبعتها ، عجل بروز قطاعات أخرى على حساب قطاع الإتصال الذي أهمل كلية ليفسح المجال إلى الجانب الإقتصادي الذي اعتبر حجر الزاوية في إعادة مصداقية الدولة وهيبة السلطة ، و أضف إلى ذلك أن الإعلام في هذه الفترة بالذات عرف تركيزا ملحوظا على لوسائل السمعية البصرية دونها من قنوات الإتصال الأخرى .

كذلك النقطة التي سجلها في هذه الحقبة الزمنية المتميزة هو بروز وتنامي التعريب وقد شملت هذه الفكرة عناوين صحفية عديدة في مجال الصحافة المكتوبة خصوصا ، و يتضح من خلال الخطوط العريضة لهذه الفترة كيف أن وسائل الإعلام قد إعتمدت على أشخاص تكنوقراطيين

في التسيير وذلك كي تضمن ولاءهم للسلطة ومنهاجها ، وقد كان من نتائج هذه السياسة السلبية هو قتل الإبداع لدى الإعلاميين ، وساهمت في تشويه محتويات البرامج الإعلامية التي أصبحت بعيدة عن إنشغالات المواطنين .

و رغم الحدث السياسي الذي عرفته البلاد في عام 1976 من خلال التصويت على الميثاق الوطني والدستور إلا أن ذلك لم يؤدي إلى تغيير منهج الممارسة الإعلامية التي ظلت أسيرة السياسة المطلقة مع بداية الإستقلال ، حيث كان التعيين فيها يخص المسؤولين على المؤسسة الإعلامية يخضع إلى إعتبارات سياسية وإيديولوجية أكثر من خضوعه إلى مقاييس الإحتراف والمهنية التي بلغت تطورا مذهلا بفعل ما حدث من تغير في وسائل الإتصال الحديثة ، كما عرفت ممارسة السلطة في مجال الصحافة إجراءات أقل ما يقال أنها تعسفية ، منها إقامة حظر ضد إنشاء الجمعيات والتنظيمات التي لا تحمل ولاء لجهاز حزب جبهة التحرير الوطني ، كما عرف بروز فئة الموظفين الرسميين على حساب المبدعين الذي تسلموا مقاليد التحكم في أجهزة الإعلام المختلفة كما أشرنا سابقا ، وبالعودة إلى دستور 1976 نلاحظ أن هذا الأخير قد كرس حق المواطن في الإعلام ثم في الجهة المقابلة على الملكية العامة لوسائل الإعلام وبالتالي يجعل من الإعلام وظيفة مثل

بقية الوظائف التي تعتمد على الدولة من جميع النواحي ، كما يسمح في تلك الفترة بإستمرار العديد من الجرائد لتي إختارت السرية في النشر خصوصا في الخارج مثل الجزائر الجمهورية ، بالإضافة إلى نفي أية نية في السماح للقطاع الخاص بالإستثمار في مجال العمل الإعلامي ، إذن ورغم إنعدام الإمكانيات التكنولوجية المتطورة في تلك الفترة إلا أن ملف الإعلام كان من الملفات الإستراتيجية الهامة التي عنيت بها قيادة مجلس الثورة آنذاك وهذا من أجل خلق ثقافة سلطوية رسمية تتميز بالتبعية المطلقة للنظام ، وأن الإجتهاد في ميدان الأفكار والتصورات لا يمكن أن يتم إلا داخل دوائر النظام والمفهوم الذي أعطي للإعلام في ذلك الوقت هو أن دور رجال الإعلام يتمثل في التهليل للمشاريع وعدم إظهار مواطن الضعف داخل دوائر الحكم كما يتولى الصحفي مهمة الدفاع عن مبادئ ومكتسبات الثورة من خلال مهاجمة كل من يريد أن يقوم بتقديم الإنتقادات أو كشف السلبيات ويوضع في خانة أعداء الثورة والوطن وبالتالي يصبح من المغضوب عليهم وتتم هذه العملية تحت غطاءات متعددة منها مصلحة الدولة وهيبة السلطة والمصالح العليا للأمة .

ومن الإيجابيات التي يمكن أن نسجلها في ميدان الإعلام في تلك الفترة والتي رغم كل ما يقال عنها تعتبر في تقديرنا الخاص من أروع

مراحل تاريخ الجزائر المعاصر بالنظر إلى السياسة الرشيدة للراحل هواري بومدين الذي جعل من الإعلام وسيلة أخرى في يد السلطة تستعمله ليس فقط في الدعاية للحملات السياسية بل أيضا للترويج المشاريع التنموية، فكانت الكاميرا ملازمة للعمل الحكومي ، حيث تصور وبشكل مكثف القرى وهي تبنى و الأشجار وهي تغرس والشباب وهم في رحلات التطوع وتتابع أيضا التدشينات ووضع حجر الأساس للبناء والتشييد فكانت نشرات الأخبار عبارة عن متابعات ميدانية لإنجازات متعددة في مجال السكن ، وإصلاح الطرقات وتعبيدها كما أن الميكروفون كان لا يتردد في تسجيل أصداء الفلاحين المستفيدين من نتائج تطبيق الثورة الزراعية ، أضف إلى ذلك أنه ولأول مرة في تاريخ الجزائر المعاصرة.

ويمكن القول حتى في هذه الفترة تم إحداث منصب برئاسة الجمهورية عرف باسم المستشار الإعلامي للرئيس والذي كان للدكتور محي الدين عميمور شرف إحتكاره على نحو 13 سنة وقد أعطى هذا المنصب نوعا من المصداقية في مجال الدبلوماسية ، بحيث كان المستشار الإعلامي ينظم الخرجات الإعلامية للرئيس ويضبط له المواعيد سواء بالنسبة للصحافيين الجزائريين أو الأجانب فكانت صورة الرئيس تخضع لدراسة وتحليل إعلامي دقيق يناسب كل مناسبة تعيشها

الجزائر ، وثمة شيء آخر وهو أن هذه المرحلة عرفت تغطيات إعلامية وطنية على مستوى كل المجالات السياسية والثقافية والرياضية وهي أشياء زادت من قوة جهاز الإعلام على المستوى العالمي وأضحت رغم النقائص التقنية والفنية أن بمقدور هذه الوسائل أن تتطور أكثر فأكثر ، وكما نشير أيضا إلى أنه رغم بقاء الإعلام مقيدا بالتعليمات والأوامر ، إلا أن ذاك كان له مبررا حيث أن الجزئر خرجت من فترة إستعمارية حضارية خطيرة مست مقومات الثقافة الشعبية ، فكان لزاما على قيادة البلاد أن تحتكر مثل هذا السلاح الخطير المتمثل طبعا في الإعلام أضف إلى ذلك الظروف الموضوعية التي كانت تعيق تطور هذا القطاع مثل إنعدام مؤسسات تكوين إعلاميين ذوي كفاءة مهنية عالية ما عدا المدرسة العليا للصحافة التي كان عدد المنضمين إليها قليل ولا يصل بالتالي إلى درجة تلبية طلبات الوطن الكبيرة .

المهم أن هذه الفترة الممتدة من تسلم بومدين للسلطة إلى وفاته تميزت بخاصية لا تختلف كثيرا عن سابقتها من حيث الرقابة والقيود والتوجيه الإيديولوجي السياسي لملف الإعلام .

المبحث الثالث

الإعـلام الحزبي الموجـه (1979-1988)

لقد عرفت سنة 1979 إنتقال السلطة السياسية في الجزائر إلى نخبة حاكمة ذات قناعة سياسية و إيديولوجية معينة إلى جماعة أخرى تربت في أحضان النظام السياسي السابق ولكنها غير متشبعة بأفكاره ومناهجه ، فكان لابد من أن تغير إستراتيجية العمل وهذا التغيير مس العديد من القطاعات وأهمها قطاع الإعلام لما لذلك من مكانة حساسة وقد بدا هذا التبديل واضحا من خلال الإهتمام الكبير الذي أولته السلطة الجديدة بقيادة رجل الجيش القادم إلى الحياة المدنية السياسية الشاذلي بن جديد بحيث قامت الحكومة بإصدار أول لائحة في تاريخ الجزائر متعلقة أساسا بالإعلام وذلك خلال المؤتمر الإستثنائي للحزب .

غير أن هذا لا يعني أن الإعلام سوف يتفتح على محيطه وتلغى القيود التي كانت تتحكم من قبل بل أن المتفحص للوثيقة التي تضمنت هذه اللائحة من خلالها النقطة الأولى والثانية يجد أن الدور الذي أعطي للإعلام ينحصر بشكل مميز في شرح الإختيارات السياسية والمواقف الحزبية وأن حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره حزبا طلائعيا جماهيريا ينبغي أن يستولي على مهمة توجيه وتسيير الإعلام .

ومع هذا فقد لوحظ تغيير طفيف وإيجابي على صعيد الممارسة الإعلامية الملموسة ، واتضح ذلك من خلال إدماج قطاع الإعلام في مخططات التنمية الشاملة وبالتالي تجاوز الإعلام الدور التقليدي وهو التعبير السياسي الإيديولوجي ليصبح يعبر عن التوجه الإقتصادي أي أصبح لديه وظيفة إقتصادية ، ينبغي أن يعمل من خلالها على تطوير نفسه وفق معايير مدروسة تتناسب مع خصوصيات المرحلة .

وعليه وإنطلاقا من عام 1986 تم التأكيد على الاضطلاع بمهمة تجسيد دور الإعلام ميدانيا والعمل على ضرورة شموله في كل أنحاء الوطن وذلك من خلال توسيع شبكة البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني من خلال إنشاء محطات للبث والتوزيع كما تدعم في هذا الإطار قطاع الإعلام بنصوص قانونية خاصة بميكانزمات ممارسة مهنة الإعلام وهي ثلاثة نصوص ، فالأول عرف بقانون الإعلام الذي صودق عليه في فبراير 1982 (والذي سيأتي شرح مضامينه وتحليل مواده لاحقا) ، والثاني وهو عبارة عن تقرير حول السياسة الإعلامية المنتهجة والمراد تجسيدها فكان ذلك في صائفة 1982 ، أما النص الثالث فاتخذ شكل لائحة إنبثقت عن أعمال اللجنة المركزية للحزب في دورتها السابعة حول الإعلام وكان ذلك بتاريخ جوان 1982 .

إذن فالتغيير الذي طرأ على الإعلام من الناحية التشريعية بالسماح بإصداق قوانين الهدف منها هو إعطاء أهمية رسمية لوظيفة الإعلام غير أن ذلك لم يكن لينعكس على صعيد واقع العمل الإعلامي بل بقيت الأمور على حالها فظلت نفس القيم والأسس والعقليات تسير ملف الإعلام والإتصال سواء في ما يخص مجال السمعيات البصريات أو الصحافة المكتوبة ، وذلك من حيث مراقبة مجمل نشاطات المؤسسة العاملة في الميدان والتي كانت تخضع سياسيا وإيديولوجيا إلى الحزب الواحد وقد كان لهذه السلوكات تأثيرات سلبية خصوصا على صعيد نوعية المادة الإعلامية المقدمة ، فكانت الرداءة وضعف البرامج والحصص وكذا الكتابات التي غدت عبارة عن إشادات متكررة بما تقوم به السلطة ومسؤوليها فأصبح كل مايكتب يخضع إلى رقابة لجنة تابعة للحزب تسهر على متابعة الأحداث وتحذف كل المقالات و تحدد المعالم للافتتاحيات حتى لا تخرج عن إطار النهج العام المتبع في إطار توجيه أفكار الإعلاميين بما يتناسب مع قناعة أقطاب النظام ، ولعل أهم سمة يمكن إيرادها عن هذه المرحلة هي بروز بعض التغيير على مستوى التكفل المالي بالمؤسسات التي تنشط في حقل الإعلام بحيث أعطيت بعض الإستقلالية المالية لبعضهم ، كما عرفت التنظيمات الجماهيرية التابعة للحزب إنشاء إعلام جماهيري تجسد خصوصا في السماح ببروز

عناوين تابعة لتلك المنظمات ، فبجانب جريدة الشعب والمجاهد التابعتين لخط السلطة الحاكمة بشكل واضح ، كانت هناك «مجلة الوحدة» اللسان المركزي للإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، بالإضافة إلى «الثورة العمل» وهي خاصة بالإتحاد العام للعمال الجزائريين مضافة إليهما مجلة «الجزائرية» التابعة للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، ثم مجلة «الثورة والفلاح» وهي تتكلم باسم الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين ، وإلى جانب هذا النوع من الإعلام كانت هناك جرائد ذات ثقل إعلامي كبير برزت إلى الوجود بكتابات ذات جودة ومصداقية لدى الشارع الجزائري خصوصا .و بالتالي كان لها خطا معاديا كثيرا لطروحات السلطة . المهم أن هذه الفترة يمكن الحكم عليها بأن الإعلام موجه من طرف الحزب الواحد هو الذي كان سائد وفرض منطقه، غير أن الأحداث السياسية الوطنية والدولية جعلت هذا المنطق المعمول به يبدأ في الإندثار بشكل ملفت للإنتباه خصوصا من خلال خطاب الرئيس آن ذاك في سنة 1982 وما حمله من كشف غير منتظر للأوضاع الإجتماعية ، ساهمت في تغيير اللوحة الإعلامية التي ستعرف مع نهاية 1988 العديد من التموجات كما سنعرف لاحقا .

المبحث الرابع

الإعلام التعددي الفوضوي «1988-1997»

كان لزلزال الرابع من أكتوبر 1988 الأثر الكبير على صعيد الممارسة الإعلامية إذ عرف المجتمع الجزائري تغيرات كبيرة وهامة ، حيث خرج الشعب الجزائري آنذاك في مظاهرات وإحتجاجات واسعة عمت كل أرجاء الوطن ، كان نتيجتها الإعلان على سلسلة من الإجراءات وفي مقدمتها الإعلان على تعديل الدستور وإقرار مبدأ التعددية الحزبية والسياسية وكذا الحق في الإبتكار الفكري والفني والعلمي وهذا بحسب المادة 36 من دستور 23 فبراير 1989 التي نصت أنه «لايجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والإعلام إلا بمقتضى أمر قضائي» أما المادة 39 فإنها تقر: بحريات التعبير وإنشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن» ، وكان من بين المكاسب التي حققت في ميدان الإعلام هو ظهور الصحافة الحرة التي قادها مجموعة من الصحافيين الذين كانوا ينتمون إلى الصحف والمجلات التابعة للقطاع العام ، وقدمت لهم مقابل ذلك مبالغ مالية تعادل أجرتهم لمدة

عامين وذلك إبتداء من جانفي 1991، إذن فسوق المبادرة إنطلق بشكل فاعل من السلطة وشيء ما من بعض المبادرات الخاصة والتي سبق لها أن نشطت تقريبا في السابق في إطار النشريات السرية التي كانت تابعة لبعض الحساسيات السياسية التي وظفت ورقة الإعلام في إستراتيجيتها المعارضة للنظام الحاكم، وقد حققت الصحافة الحرة نجاحا ماديا معتبرا وجلبت القراء بشكل فاق كل التصورات وأصبحت تشكل خطرا على الصحف التابعة للدولة مباشرة فغبت تماما جرائد مثل الشعب والمجاهد بحيث تراجعت مبيعاتها لتغزو جرائد ذات مصداقية وحرفية مثل «الخبر» بالنسبة للصحافة بالعربية والتي وصل مستوى سحبها إلى أكثر من 80 ألف نسخة، كذلك «الوطن» الناطقة بالفرنسية والتي تجاوز سحبها 100 ألف نسخة هي الأخرى وترجع الأسباب حسب الباحثين والدارسين لتطور الصحافة المكتوبة في الجزائر في تلك الفترة إلى دوافع عديدة نجمل أهمها فيما يأتي :

أ-إن تعطش الجماهير إلى الأخبار والأنباء ذات الرأي المخالف وكشف حقيقة المسؤولين وأعمالهم والتي كانت لا تصل إلى الصحف السابقة بسبب غطاءات السلطة المتكررة جعل هذه الصحافة المستقلة

تنتشر بسرعة وتجلب إقبالا و رواجا كبيرين من القراء ولعل إعتماد التعددية السياسية وما رافقها من حرية في التعبير ساعد كثيرا هذه الصحافة على الولوج داخل كل شرائح المجتمع .

ب-أيضا هناك عامل مهم كان وراء نجاحها من ذلك أن أقطاب هذه الصحافة كانت لديهم قناعات سياسية جسدت في إطار الحركة الجمعوية فكانت قريبة من أفكار العديد من الأحزاب والجمعيات كالرابطة الوطنية لحقوق الإنسان والجمعيات النسوية التي كانت تعرض مواقفها تجاه الوضع في الوطن عبر صحفات تلك الجرائد .

ج-الملاحظ أن هذه الصحافة إستفادت من الإشهار الذي ساعدت الصحف الوطنية التابعة للقطاع العام على تجسيده ميدانيا من خلال تخصيص مساحات إشهارية لتلك الجرائد الجديدة العهد ، كما يمكن أن نسجل أن الإشكال قد أثير فيما يخص إستفادة جرائد دون أخرى من مبالغ هامة من جراء لوحات الإشهار التي تعطى لها وذلك نظرا لتوافق وجهات النظر السياسية بين أطراف في النظام ومسؤولي هذه المؤسسات المستقلة .

د-النقطة الأخيرة التي ساعدت هذه الصحافة على النجاح هي طريقة معالجتها للأخبار بشكل جعل القراء يهجرون صراحة الجرائد التابعة للقطاع العام التي تتميز بالمعالجة الرتيبة للأحداث والتي لا تختلف كثيرا مع الخطاب السلطوي الذي كان يتميز بسيادة لغة الخشب وهذه الأخيرة أيضا تتعارض مع قيم حرية التعبير وحق المواطن في الإعلام .

وفي الوقت الذي كان المناخ السياسي التعددي والفوضوي على كل حال يتسم بالإنفتاح ، برزت إلى جانب الصحافة الحرة صحافة حزبية كان من المنطق أن تؤسس نوع جديد يعرف باسم صحافة الرأي مثل ماهو شائع في الدول التي تمتلك تقاليد عريقة في الصحافة المكتوبة سواء في البلاد الأوربية أو في الوطن العربي بحيث نجد لدى الأحزاب والجمعيات قنوات إعلامية خاصة تبث من خلالها أفكارها وتوجهاتها الإيديولوجية ، بل بالعكس من ذلك فقد غدت صورة طبق الأصل فلم تتميز لا في طروحاتها ولا في إنتقاداتها عما هو موجود في الصحافة التابعة للقطاع العام وبالتالي فإن المتتبع لمسيرة الإعلام في الجزائر يكتشف من البداية أن الوتيرة هي نفسها وأن التغير مس بشكل أساسي

الإطار الشكلي لا غير لكن هذا لا يعني أن الإعلام الحزبي بقي أسير الروتين الذي تعود عليه القارئ بل كان الصدام واضحا بين رجال الإعلام الذين كانوا يكتبون ضد توجهات السلطة وهذه الأخيرة تتردد في إعتماد إجراءات من طرف رجال المهنة تعسفية وضد الحريات الأساسية وفي مقدمتها حرية التعبيز المكفولة دستوريا .

كما أن سنة 1993 عرفت بداية مرحلة المواجهة بين المنددين بسلوكات النظام في ميدان الممارسة الإعلامية مما جعل الإعتقال يطال الكثير من الصحفيين ومسؤولي الصحف والجرائد بالإضافة إلى المصادرات والتوقيفات المفاجئة للكثير منهم إلى جانب المتابعة القضائية بحيث كما سنعرف لاحقا ، أنشأت لأول مرة محاكم خاصة بمحاكمة الصحفيين والتي أثارت ضجة كبيرة بين أوساط الطبقة السياسية والنخبة المثقفة ، أيضا يمكن الإشارة بشكل مثير إلى قضية الإغتيالات من طرف موجة العنف الشنيعة التي عرفتها الجزائر وكان أول صحفي سقط هو الطاهر جاووت وكان ذلك بتاريخ 26 ماى 1993 ليصل عددهم إلى غاية كتابة هذه السطور إلى 46 صحفيا وهو عدد صراحة فاق عدد الذين سقطوا من الصحفيين في الميدان من خلال

تغطياتهم للحروب والنزاعات التي تفشت هنا وهناك سواء في كولومبيا أو يوغسلافيا أو مناطق أخرى من العالم كما عرفت هذه المرحلة هجرة العديد من الأسماء اللامعة في ميدان الصحافة بكل أنواعها المكتوبة والمسموعة والمرئية والباقي إما إمتنع عن التوقيع بإسمه ، أو الظهور في الشاشة مباشرة فاختاروا المنفى والقنوات الأجنبية وتحملوا أوضاع الغربة وما يعقبها من مشاكل وآلام لأنه بصراحة وضعية المهنة غدت محفوفة بالمخاطر فإما تكتب وتكشف الحقائق وبالتالي تتعرض إلى الإعتقال والمتابعة وإما تكتب وتمتهن السكوت كأسلوب تعبير ويكون المصير الموت ورسائل التهديد وما إلى ذلك من مشاكل لا حدود لها فكم من صحفي ترك بيته وأهله وكم من عائلة عاشت الخوف بسبب ممارسة مهنة الإعلام.

المهم أن السنوات الثلاثة التي أعقبت 1992 عرفت هستيريا من الإغتيالات ضد الصحافيين وكأن هؤلاء هم الذين تسببوا في إتلاف حقوق أو في إزدراء و فقر المواطن ، ورغم ذلك واصل تحدي الموت ودافعوا عن حرية التعبير و مصداقية المهنة ، و برهنوا مرة أخرى أن الإعلام في الجزائر رغم النقائص و السلبيات و إنعدام الإمكانيات إلا

أنه ساهم في ترقية الحس المدني وإذكاء روح المسؤولية لدى المواطنين والغيرة على الوطن أفسدته النوايا السيئة ، و وقف ضد الإرهاب الأعمى والعنف الغير مبرر .

وكخلاصة لهذه المرحلة التاريخية التي عرفت بالإنتقالية وما سادها من فوضى سياسية وتردي الأوضاع الإجتماعية والأمنية ، فإن قطاع الإعلام عرف كيف يخرج من قبضة الحزب الواحد إلى تعددية ولو شكلية ساهمت في تطوير القطاع وغيرت نظرة المواطن إليه وجعلته في طليعة وسائل الإعلام ذات الحضور الصادق والمعتبر وما التغطية الإعلامية لحرب الخليج الثانية إلا دليل على ذلك ، حينها عاود الجزائري الثقة في إعلامه تاركا أعتى وسائل الإعلام العالمية مثل الإعلام الأمريكي والأوربي بشكل عام ، ونحن بقدر ما نقدر رسالة الصحفي الجزائري فإننا نعتبرها مواصلة لمسيرة البناء رغم العثرات المتكررة .

الفصل الثالث
دراسة التشريع لقطاع الإعلام في الجزائر

مما لاشك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور و التنمية والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها . وكذا الإضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله .

غير أن هذا الدور ينبغي أن يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تحدد الصلاحيات وترسم الأفاق لعمل إعلامي رشيد ، والجزائر لم تتخلف عن هذه الحقيقة ، بل أخضعت الممارسة الإعلامية منذ الإستقلال إلى غاية اليوم إلى جملة من النصوص والقوانين أرادت من خلالها أن توظف هذه الوسيلة الهامة في خدمة قضايا الأمة الأساسية ، غير أن بداية الإستقلال ومشكلات نهاية حرب التحرير الوطنية ، جعلت القيادة السياسية آنذاك لا تنظر إلى ملف الإعلام نظرة قانونية بل جعلته لصيقا بالإرادة السياسية ، فكان إعلاما إيديولوجيا سيطرت عليه عقليات

المسؤولين بأوامر أكثر من القانون ذاته، إلى غاية صدور قانون الإعلام 1982 أين بدأ التفكير في ضرورة قيام مؤسسات إعلامية تحظى بنوع من الإستقلالية ، ورغم ذلك فقد بقي الإعلام جزءا من تصور السلطة في تلك الفترة واستمر على نفس المنوال إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988 التي عجلت من صدور قانون الإعلام 1990 الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية ، وهذا أمر جديد تشهده الجزائر، وشكل يومها حدثا عربيا كبيرا ، ولكن التساؤل طرح ماهية هذه القوانين وما صاحبها من تحولات على صعيد الممارسة ؟ الإجابة كانت متفاوتة، وقطاع الإعلام ظل أسير القيود والضغوط كما سنرى ...

المبحث الأول

مضمون قانون الإعلام لسنة 1982

إن التفكير الذي ساد حول قانون الإعلام لعام 1982 ومدى ملائمته لأوضاع المهنة لم يكن بسبب الأحداث التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988، بل أن العمل قد سبق ذلك بكثير من خلال وضع لجنة تكفلت بدراسة الوضع الإعلامي في الجزائر وذلك من جراء تنامي إستياء الصحفيين من المضامين التي إحتواها قانون الإعلام الذي أصبح حسبهم لا يتماشى مع حقيقة المشاكل التي يعانيها أصحاب مهنة المتاعب خصوصا وأن الصحافة العالمية تعرف تغيرات جمة من جراء التشريعات الحديثة التي أضفت طابع الإحترافية العالية وبالتالي فسحت مجال التطور و الحداثة ، ونقلت بالتالي الإعلام في صورته التقليدية المبنية على المصالح الإيديولوجية إلى إعلام تقني مرتبط بصالح المصالح ، فالقانون السابق (قانون 1982) جاء بأحكام تنظيمية لبعض أعمال الإعلام ولم يضطلع قط بمهمة توضيح إشكالية مهنة الصحفيين ، ضف إلى أن العديد من نصوصه لم تطبق في الميدان.

لقد صدر قانون الإعلام في 06 فبراير 1982 وهو أول قانون يخصص القطاع منذ الإستقلال ، وبالتالي تم إلغاء التشريعات الموروثة

من عهد الإستعمار وذلك بموجب الأمر الصادر في 1973/07/05 فكل النصوص المعتمدة خلال سنوات (1962-1980) كانت تعالج القضايا الخاصة بالملف منفصلة ومجزئة من ذلك قانون المؤسسات الصحفية في نوفمبر 1967 ، وكذا قانون الصحفي في سبتمبر 1968 ، وقانون النشر أفريل 1973 ، والملاحظ أيضا أن هذا القانون إحتوى على 119 مادة مهيكلة وخمسة أبواب وهي : الباب الأول الذي تعلق بالنشر والتوزيع يبرز في عمومه مدى إحتكار الدولة وفرض رقابتها الكاملة على إصدار النشريات الوطنية والأجنبية وقد إستثنت، تلك الصحف التي تصدر عن جبهة التحرير الوطني .

كما نلاحظ أن هذا القانون أقر إحتكار الإنتاج والتوزيع فيما يخص الإعلام المكتوب والمصور للدولة ولا يجوز للأفراد من رجال الأعمال و المستثمرين الذين يودون العمل في هذا القطاع الحساس لهم إمتلاك أو خلق مؤسسات إعلامية خاصة ، وهذا الإجراء كان الهدف منه محاولة النظام السياسي المواصلة في التحكم في توجيه الإعلام.

أما فيما يتعلق بممارسة مهنة الصحفي فتشير المادة 45 إلى «أنه تمنح للصحفي المحترف الأول مرة الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونا » .

غير أن المادة التي تليها أي المادة 47 تضع قيودا على هذه الحرية بتأكيدها على «أنه إذا كانت هذه المعلومات المقدمة للصحفي تنال من الأمن الداخلي للدولة أو تمس بكرامة المواطن و بحقوقه الدستورية» .

ولكن في الواقع بقيت المادتين عبارة عن حبر على ورق بحيث بقيت مسألة الوصول إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات الكافية من قبل الصحافي بعيدة التحقيق ، بل مستحيلة متعللين دائما بأن المصالح العليا للدولة تستوجب إحاطة بعض الملفات بالسرية وعدم إعطاء تسريح بالحصول على حقائق متعلقة بها ، فعادة ما كان الصحفي يقوم بعملية الجمع ومن ثم يقدمها إلى رئيس التحرير أو مسؤول النشرية لكن تبقى مسألة نشرها وإيصالها للقارئ خاضعة إلى قرارات فوقية من القيادة السياسية .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فقد تضمنت الأبواب الأخرى أحكاما عامة مثل إحتكار الدولة لتوزيع النشريات الدورية ، والتركيز على مسؤولية الناشر أو النشر . وكذا قواعد تطبيق حق التصحيح وحق الرد ، أيضا هناك باب خصص للأحكام الجزئية وذلك لردع الصحفيين من تجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لهم وهذا ما يتضح أكثر في نص المادة 43 من القانون نفسه حيث يبرز الضغط الذي يتعرض له الصحفي في أداء مهمته النبيلة .

المبحث الثاني

جديد قانون الإعلام لعام 1990

نظرا لما جاء في دستور 23 فبراير 1989 من إشادة بمبدأ حرية التعبير والذي أكده على وجه الخصوص منشور 19 مارس 1990، وقانون الإعلام لعام 1990، وكذا مرسوم 20 أكتوبر 1990 ومن بين العلامات المميزة في هذا القانون هو ما جاء في نص المادة 14 حيث وضعت حدا لإحتكار الدولة لوسائل الإعلام الممارس منذ التصحيح الثوري الذي حدث عام 1965 فأكدت تلك المادة بأن «إصدار نشرية دورية حر ، على أن يقدم الطرف المعني حزبا كان أو جمعية ، شخصا طبيعيا أو معنويا ، تصريحا مسبقا في ظرف لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول» .

بينما المادة 56 من جهتها تشير إلى أن «توزيع الصحف الإذاعية الصوتية أو التلفزية وإستخدام المؤثرات الإذاعية الكهربائية يخضع لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد إستشارة المجلس الأعلى للإعلام». فالملاحظ من هذه المادة أنها جاءت غامضة في صياغتها عندما صرحت بأن دفتر الشروط تعده الإدارة بعد إستشارة المجلس الأعلى للإعلام غير أن المادة 61 تشير بشكل واضح إلى أن المجلس

المذكور هو الذي يسلم الرخص ويعد دفتر الشروط مباشرة ، فهذا التناقض المستنبط من نص المادتين فيما يخص الجهة المخولة لها قانونا إعداد دفاتر الشروط وفيما يخص التشريح العام لمضمون القانون فنلاحظ أنه تضمن في الباب الأول الذي جاء تحت عنوان الأحكام العامة الإشارة إلى مجموع القواعد والمبادئ التي تنظم قطاع الإعلام من خلال تسعة مواد تناولت كيفية ممارسة حق الإعلام والأهداف التي يدافع عليها ،مثل مكتسبات الأمة وإزدهار الثقافة الوطنية وتطوير ثقافات العالم ، في حين أن المادة السابعة أكدت على أن النشريات تصدر باللغة الوطنية،أما النشريات التي تصدر باللغة الأجنبية فيجب إستشارة المجلس الأعلى للإعلام من أجل الحصول على الرخص المتعلقة بذلك كما أكدت على ذلك المادة السابعة .

وعليه فإن الحكومة التي تمثل الجهاز التنفيذي بحسب المادة التاسعة يمكن لها أن تنشر التصريحات والتدخل في البرامج التلفزيونية و الإذاعية في الوقت الذي تشاء والمدة الزمنية التي تراها كفيلة بتحقيق الغرض ، في حين أن الباب الثاني والذي تناول تنظيم المهنة من خلال أربعة مواد (من المادة 10 إلى المادة 13) إحتوت على جملة من الأفكار تجمع في عمومها على ضرورة ضمان المساواة في إمكانيات التعبير عن تيارات الرأي والتفكير ، وكذا التكفل بتشجيع بث الثقافات

الشعبية و ترسيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري ، في حين أن الفصل الثاني من الباب الثاني فإنه تضمن 13 مادة (أي المادة 14 إلى المادة 27) وجاءت تحت عنوان إصدار النشريات الدورية وتضمنت مجموعة من القواعد التي تنظم كيفية النشر وتحديد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا الأمة وهذا مع التأكيد على إحترام النظام والآداب العامة في إطار يراعي خصوصيات الإنتماء . كما حددت في هذه المواد خصوصا المادة 26 طبيعة العمليات الإشهارية وضرورة عدم تطرقها إلى مواضيع العنف والجنوح . كما أكد هذا الفصل على حق الطفل من الإستفادة من دوريات ونشريات موجهة إليه .

أما الباب الثالث والذي جاء معنون بممارسة مهنة الصحفي (والذي جاء من المادة 28 إلى المادة 40) فإنه تناول تعريف الشخص الذي يقوم بمهمة العمل الصحفي والواجبات وكذا الحقوق التي يتمتع بها ، كما أقرت المادة 31 إمكانية إعتماد صحافيين أجانب للعمل في الجزائر . كما أعطت المادة 33 حرية وإستقلالية الآراء والإنتماءات الإيديولوجية والسياسية وهذا حتى يتم تجنب الضغط الذي قد يمارس على هذا الصحفي ، كما أوصت المادة 40 الصحفي بضرورة التحلي بالعديد من القيم والمبادئ من بينها إحترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية والحرص على تقديم إعلام كامل وموضوعي .

في حين أن الباب الرابع والذي حمل عنوان المسؤولية وحق التصحيح والرد . فقد تضمن هو الآخر 12 مادة (من 41 إلى 52) وتناول في مجموعه مسؤولية النشر وطرق الرد وكيفيات التصحيح ، وعليه فقد ورد في المادة 52 على أنه على وسائل الإعلام المكتوبة أو المنطوقة أو المصورة أن تنشر أو تبث مجانا أي حكم نهائي بإنعدام وجه الدعوى أو البراءة على شخص إتهمته هذه الأجهزة .

غير أن الباب الخامس تضمن مسألة النشر والتوزيع والبيع بالتجول (وذلك من المادة 53إلى 58) فقد أفرد بالحديث حول قضايا توزيع النشريات الدورية ، وضرورة إشتمال التصريح بالبيع المتجول على كل المعلومات الحقيقية المتعلقة بالمنتوج الإعلامي ، بالإضافة إلى قضية توزيع الحصص الإذاعية الصوتية والتلفزية والتي أوصت فيها المادة بضرورة إخضاعها إلى مقاييس علمية ، في حين نجد المادة 57 لم تلغي إستيراد النشريات والدوريات الأجنبية كما كان معمول به في السابق ، بل أخضعت ذلك إلى رخصة من الإدارة المختصة بعد إستشارة المجلس الأعلى للإعلام .

ثم نلاحظ أن الباب السادس تناول عبر 18 مادة هيئة المجلس الأعلى للإعلام من حيث صلاحياته وتشكيلاته ورسم مختلف العلاقات التي تتم بينه وبين المتعاملين في قطاع الإعلام والصحافة من ناشرين

وموزعين وصحفيين ، وكذا جهات وهيئات مختصة في الميدان ، غير أن الملاحظ أن تخصيص هذا الكم الهائل من المواد لهذا المجلس من دون أن تكون له فاعلية على صعيد الممارسة هو أمر مبالغ فيه ، فأين مواقفه من الأوضاع التي تشهدها المهنة والتي قاربت في إحدى الفترات العصيبة على الإندثار بسبب الضغوط والتهديدات من جراء تصاعد العمليات الإرهابية .

أما شق العقاب أو ما يصطلح على تسميته في القانون بالأحكام الجزائية التي تصدرت الباب السابع فالبارز أنها جاءت معاكسة لروح مبدأ حرية التعبير والممارسة الإعلامية الجادة ، فمن المادة 77 إلى المادة 99 كانت عبارة ... يعاقب ... والتي وردت في 18 مادة بالإضافة إلى عبارة «يتعرض» هي السمة الغالبة على هذا القانون ، فلم يترك المجال للإبداع الخاص ، فأصبح الصحفي لا يكتب بقدر ما يراعي أولا ما يكتبه سوف يدخله السجن أم لا ؟

و هنا أعتقد أن تطوير الصحافة لم يعد له أثر في قاموس رجالها. وأصبحت كل المقالات التي تحتوي على كلام موضوعي بشأن مسألة ما ، يصنف على أنه شتم وقذف ويعرض بالتالي صاحبها إلى المتابعة القضائية التي وصلت في حالات عديدة إلى الحبس النافذ والغرامة المالية وما إلى ذلك من إجراءات عقابية قتلت روح الإبداع في الميدان

الإعلامي . ومن ثم فباقي الأبواب إشتملت على أحكام ختامية وأخرى إنتقالية لها صلة بأمور تنظيمية لمهنة أصحاب المتاعب ...

وعموما فإن قانون الإعلام لعام 1990 جاء في خضم ملف الإصلاحات السياسية الشاملة التي جاء بها دستور فبراير 1989. وقد تأخر بحوالي سنة تقريبا . وكان هذا التأخير طبيعي جدا نظرا للصراعات والحساسيات التي كانت تتصارع من أجل الإستلاء على هذا القطاع الهام .

وعليه فقد جاء هذا القانون ليعدل سابقه أي قانون 1982 ويفتح نوعا ما مجال الممارسة التي كانت حكرا على المؤسسات العمومية لتصبح تعني القطاع الخاص الذي عرف بما يسمى بالصحافة المستقلة والتي أصبحت تجربة جديدة وجديرة بالإهتمام .

المهم أن التشريع لقطاع الإعلام من خلال القانونين السابقي الذكر لم يساهما في تدعيم حرية التعبير وخلق المناخ المناسب لتطوير السلطة الرابعة .

المبحث الثالث
تأثير التشريع الإعلامي على الممارسة الصحفية

إن الممارسة الصحفية في الجزائر بقيت في حالة سكون إن لم نقل في حالة ركود فسواء قانون 1982 أو قانون 1990 ، فإن مسألة تأثير أو إنعكاسات التشريعات التي صدرت بشأن تنظيم مهنة الصحافة و توجيهها الوجهة التي تريد الجهة الوصية على القطاع إمتهانها ، ظلت تتميز بالسلبية بحيث لم تصل الصحافة إلى المستوى الذي وصلت إليه مثيلاتها في المغرب وتونس أو في باقي البلدان العربية بسبب عدم إنسجام التشريع مع واقع و وضعية الإعلام ، وثمة شيء آخر وهو أن دراسة مدى تجسيد هذه القوانين في الواقع تعني إعداد مسألة جذرية لخلفية السلطة وتصورها حول الدور الذي يعطى للإعلام ، وهل أن السلطة تريد فعلا من هذا القطاع أن تجعله في خدمة قضايا الأمة ، أم أن المراد بإصدار التشريعات في ميدان الإعلام ليس إلا مجرد عملية مادية آلية لا ترمي إلى تأهيل رجال المهنة إلى لعب الدور المناط بهم .

إذن نقول أن هذه القوانين بقيت عبارة عن أفكار نظرية تتطلب واقعا سياسيا ، إجتماعيا وإقتصاديا مناسبا حتى تستطيع أن تصل إلى

مجال الإعتقاد الموضوعي بتطبيقها . فلا يعقل أن نشيد الديمقراطية وقيمها المتجذرة في الكثير من دول العالم ، ثم نقول بإتخاذ إجراءات مغايرة لروح هذه الأخيرة وبالتالي نعرض الذين يقامون من أجل سيادة أفكار حرية التعبير والرأي إلى سلسلة من الإغتيالات والمتابعات، وبالنسبة للمؤسسات الإعلامية إلى الغلق والتعليق و المتابعة القضائية، فقد كانت سنوات التسعينات خصوصا إعلانا لميلاد مثل هذه السلوكات التي تمثلت في الإعتقالات التي طالت نخبة هذه الأمة . وكذا توقيف العديد من العناوين والتي نورد منها ليس على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال :

* ففي 22 جانفي 1992 تم إيقاف 08 صحافيين من اليومية الناطقة باللغة العربية «الخبر» من بينهم مدير النشر ، رئيس التحرير ، وهذا بسبب خبر أعتبر أنه يمثل نداء للجيش لحثه على العصيان من طرف أحد زعماء حزب الإنقاذ آنذاك .

* في 08 أوت 1992 علقت اليوميتين الناطقتين بالفرنسية (La Nation . Le Matin) . فالأولى كانت مهمتها نشر معلومات تمس بالمصالح العليا للبلاد . أما الثانية فقد نشرت معلومات لا أساس لها من الصحة وتساهم في بث الفوضى داخل البلاد .

* أما في 09 أوت 1992 فقد تعرضت جريدة «الجزائر اليوم»

إلى التعليق والسبب هذه المرة كان نشر معلومات بغية بث الذعر في نفوس المواطنين ، وهو ما يتعارض مع روح المصلحة الوطنية .

* أيضا في 01 أكتوبر 1992 تم تعليق يومية « LIBERTE » لمدة 15 يوما والقضية كانت تتعلق بنشر إعلان مسبق عاجل لمعلومات وهو يتعلق بأسرار لا يجوز الإفصاح عنها .

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نشير في هذه الفترة أن وزير الإعلام آنذاك السيد بن عمر زرهوني كان قد وجه رسالة شديدة اللهجة في 03 نوفمبر 1994 حذر فيها رجال الإعلام من بغية الإستمرار في تأييد الخطاب الديني المتطرف ، وقد شكل هذا التدخل في شؤون مهنة الأتعاب محور النقاش الذي ساد لفترة معتبرة وتساءل العديد هل أن حرية التعبير في خطر أم لا ؟ وجاءت الردود متناقضة ، وإستمر الوضع الإعلامي في حالة تدهور مستمرة .

والملاحظ على أية حال ومن خلال بحث ميداني قام به طلبة جامعيين حول حرية الإعلام في الجزائر في ظل التعددية ، وقد كان مجتمع البحث متعلق بالفرق بين حرية الإعلام في ظل نظام الحزب الواحد وكذا في ظل التعددية ، وكانت الإجابات مختلفة ، فهناك من يرى أن هناك تقدم ملحوظ في مجال حرية الصحافة وهناك من يرى أنه ليس هناك فرق بين المرحلتين ومن جهة ثانية أثيرت نقطة أخرى

تمحورت حول العراقيل التي مازالت تحد من حرية الصحافة ، فقد أجمع العديد من الإعلاميين على أن الحواجز السياسية المتمثلة في رغبة الدولة في توجيه الصحافة وبسط نفوذها عليها قد جعلت المرحلة لا تختلف عن سابقتها من حيث بروز العديد من الظواهر السلبية منها عدم السماح للصحافيين بالتوغل في القضايا التي تمس شخصيات سياسية موجودة في هرم السلطة ، بينما أرجع البعض تراجع حرية الصحافة و مصداقيتها إلى عوامل إقتصادية منها نقص التمويل الذي يؤدي في العديد من الحالات إلى الإفلاس ونقص الإمكانيات التي تتعلق بجانب الطبع والتوزيع والسحب ، ومن ثم فإن السلطة الرابعة في ظل التعددية الحزبية بدلا من أن تتعزز وتتقوى فإنها غدت مرادفة لقيم السلطة وسلوكات المسؤولين التي بقيت دائما تقيد عمل الصحافة وبدى ظاهرا أنها تتجه إلى صحافة خاضعة تتربى في كنف الديمقراطية الواجهة ، فجل القوانين والتشريعات كانت تفرض من القمة ولا يشرك رجال المهنة إلا لوضع اللمسات الأخيرة أو المصادقة والتنفيذ و التقيد بالنصوص وحتى القانون في حد ذاته فإن مسألة تطبيقيه على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية ، وهكذا يفسح المجال لطرح العديد من التساؤلات من بينها ، عن أية حرية نتكلم أو أي حرية لأي تعبير مسموح به ! وأية صحافة ، هل هي مستقلة ؟ أم خاضعة ؟ ولأية سلطة شرعية ؟ أو فعلية؟

وكذا عن أية عقوبة بقانون أو بغير نص في القانون ؟ ثم لأي خطأ مهني هل كشف الحقائق بسلوكات المسؤولين تدخل في نطاق الخطأ المهني.

إن كل هذه المعطيات تجعلنا نشهد مشهدا إعلاميا غاية في التعقيد والإبتذال ، وأن مؤسسات الإعلام فقدت وستفقد مع الوقت كل مصداقيتها وباتالي سوف نشهد إلى إنغماس كلي للسلطة الرابعة في إطار مشروع المجتمع البعيد عن خصوصيات الشرائح الإجتماعية المكونة للأمة الجزائرية .

المبحث الرابع
تجربــــة الإعلاميين
مـع المحاكـــم الخاصـــة

لقد عرف عصر ما بعد التعددية الحزبية التي أقرت في الوثيقة الأساسية من الدولة الجزائرية ونقصد بذلك دستور 23 فبراير 1989 العديد من التحولات ولو أنها اعتبرت من طرف العديد من الملاحظين السياسيين وخبراء الإعلام والإتصال مجرد واجهات زينت صورة النظام الحاكم سواء على المستوى الوطني أو الخارجي .

غير أن الأحداث التي أعقبت هذه لفترة جعلتنا نشعر فعلا بوجود مثل تلك التغيرات من ذلك أن قطاع الإعلام الذي ظل لفترة طويلة مجرد ملف تقني يستخدم عادة في مجال تشجيع الثقافة ونشر أفكار السلطة بين حنايا طبقات المجتمع ، ليعود بفعل فتح مجال المبادرة إلى قوة ضاربة لم تستطع الدولة بمؤسساتها أن تتحكم فيه وتوجهه الوجهة التي كانت دائما تحيطه بها ، بحيث إنتقل من مجال التأييد الكلي لأعمال الحكومة ومباركة كل خطواتها ومشاريعها إلى مجال فتح الملفات ضد المؤسسات العريقة والتي كانت بالأمس القريب بعيدة عن عيون الصحافيين ، وكذا الشخصيات السياسية التي كانت تحظى بنوع من

الكارزماتية في التقييم والإعتبار ،.بحيث تحولت أعمدة الصحف سواء الناطقة باللغة الوطنية أو الأجنبية مفتوحة للكثير من الحقائق التي كشفت عن سلوكات سلطوية دنيئة وكذا عن عبث المسؤولين بقضايا الشعب سواء على المستوى المركزي من دون إستثناء إلى المستوى المحلي .

وكان قطاع البنوك أولى الملفات الساخنة التي شكلت الحدث بالنسبة لخبطات الصحافة ، وهكذا جلبت هذه الأخيرة أعدادا من القراء كانوا مرتبطين بالصحافة الأجنبية سابقا ، وعودة الروح للصحافة الجزائرية التي غيبت لفترة زمنية طويلة ، ولكن بالمقابل لم يكن لشهر العسل أو سنين العسل أن تستمر في التواجد ، لأن إقدام وسائل الإعلام المكتوبة خصوصا على فتح قضايا هامة ونبش الكثير من الملفات الكبيرة التي كانت تعتبر من قبيل الممنوعات ، جعلت جهات في السلطة من يخافون من إستمرار تصاعد المد التحرري إن جاز هذا التعبير وطرحت بالتالي جملة من التساؤلات لدى جهات متربصة بهذا القطاع الحساس ، وكانت تلك الإنشغالات تتعلق بضرورة التفكير في إجراءات ردعية أو وقائية للحد من تنامي أفكار الصحافة الحرة على غرار ما يحصل في الدول الغربية التي لها عراقة في ميدان حرية التعبير ومصداقية الصحافة ، وكانت الفكرة في ضرورة إعداد نصوص قانونية

تسمح بإنشاء أو خلق هيكل قضائي يتولى تلك المهمة ، وبالتالي عرفت الجزائر لأول مرة في تاريخ عدالتها الفتية ميلاد ما يسمى بالمحاكم الخاصة ، أي محاكم معدة أصلا للنظر في تجاوزات السلطة الرابعة .

ولكن التقييم الذي يمكن أن نقدمه حول هذه التجربة ، لابد أن يستند إلى معطيات وحقائق موضوعية تأخذ في الحسبان مدى قدرة تلك المحاكم على التجاوب حضاريا مع ملفات إدانة شريحة إجتماعية يصعب تجريمهم و معاملتهم بنفس التهم الأخرى الخاصة بباقي الفئات الأخرى في ميدان العقاب العام ، وعليه نرى أن العمل الإعلامي عرف نوعا من الإنكسار وأصبح رجال الإعلام يعيشون وضعية نفسية صعبة ، فأمام حرية التعبير و حرية العمل الفكري الذي أقر في قوانين الإعلام العام وكذا في دستور البلاد الأخير لا سيما من جهة ، ومن جهة أخرى توضع أمامهم هيئات قضائية تختص بمعاقبتهم ، وكأن ليس هناك طريق آخر لم يفي بتلك المهمة .

فالملاحظ أن قانون الإعلام لعام 1990 والذي تعرضنا فيه إلى جملة من النقاط ، كان عبارة عن جزء ثاني أو إستمرار أو تكملة لقانون العقوبات ، هذه المأساة القانونية إن جازت التسمية أضيفت لها هذه الهيئات التي تعتبر في حد ذاته أحد القيود الأساسية التي وضعت حتى لا يمكن الصحافيين من الإضطلاع بمهمتهم النبيلة و الكاشفة لأخطاء

السلطة في مختلف المجالات ، إذن فالعقوبة أصبحت الشبح الأسود الذي يطارد رجال الإعلام ، فدخلت مصطلحات الحبس الإحتياطي والحبس غير النافذ وكذا النافذ ، قانون العمل الإعلامي الذي يعني الإبداع وإطلاق العنان للكلمة ، لأن طابعيتها خلق التواصل وإقامة الجسور بين أفراد المجتمع الواحد . وحتى بالنسبة للمواطن فإنه لم يفهم فكرة أن الصحفي يمكن أن يصل إلى مرتبة المجرم أو الجاني ، لأن عمله حضاري وفي مخيلته دائما أن الذي يحمل القلم هو كمن يحمل وردة ، وبالتالي لا يفكر في الإساءة لغيره أو لوطنه .

إذن فهذه المحاكم أصبحت تشكل جزءا من تشكيلة المحكمة ، بحيث تقام أعمالها في جلسات علنية أي بحضور الجمهور وكانت التهم التي عادة ما يعاقب عليه الصحفي ، لا تخرج من نطاق عام أي غير محدد ، مما جعل عمل القضاة و وكلاء الجمهورية بصفة عامة شاق وغير واضح ، إذن فقد دخلت إشكاليات جديدة مجال عمل العدالة ، فكيف يمكن لقاض معين أن يستنبط حكم بشأن قضايا القذف والشتم من خلال مقال معين أو تعليق لأحد الصحافيين ، ثم أن الإعلامي هو إنسان يتعاطى الثقافة والفكر وبالتالي يتفاعل مع القضايا المطروحة أمامه بأساليب متعددة ، وبالتالي يطرح جملة من الإستفسارات أمام القضاة ، فكيف يمكن إثبات الدليل ضد الصحافة . ورغم هذه المهمة الصعبة

والوضعية المعقدة بين جميع الأطراف المتعاملة في إطار هذه المحاكم الخاصة ، إلا أن الأحكام كانت جاهزة وحضرنا إلى توقيع عقوبات تراوحت بين مستويات عدة ولقد كانت التهم المنسوبة إلى الإعلاميين تتعلق بالشتم والقذف وكذا الإساءة إلى الحياة الخاصة للأشخاص والمس بمصداقية مؤسسات الدولة ورموز الأمة من شخصيات وطنية وتاريخية وعدم التطرق إلى الحديث عن مؤسسات ظلت محصونة من أي إنتقاد كالمؤسسة العسكرية ومن جانب، التحليل الموضوعي والغيرة الوطنية ، كما أن كل من ينشر مقالات لها علاقة بما يسمى بالمساس بالمصالح العليا للوطن ، والعلم الوطني وكذا تجنب الحديث أو إعداد رسم كاريكاتوري لشخصيات وطنية ذات مراكز حساسة في هرم السلطة.

وقد طالت كل هذه النعوتات أسرة الصحافة وكل من نسبت له إحدى تلك التهم فإنه يعاقب بعقوبات عديدة ، فكانت أول عقوبة وهي في تقديرنا أقبح من ذنب ، الحبس النافذ الذي عرفه الكثير من المبدعين في هذا المجال بحيث بدلا من فتح نقاش عام حول دور الإعلام في زمن الأزمنة ، وكيفية توجيهه حضاريا للمساهمة في إخراج البلاد من الإنسداد الذي وصلت إليه شهدنا تأكيد عقوبات أخرى مثل الحبس غير النافذ مع الغرامة المالية وكل هذه العقوبات ساهمت حسب تقديرنا في تدني مستوى الصحافة من ناحية ، وكذا في سيادة مبدأ عام وهو بعيد

عن مناخ الديمقراطية الحقيقية التي تعني في جوهرها العام تقبل الرأي الآخر وكذا القبول بالإختلاف كأسلوب للعمل والتطوير بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الإعلامية على غرار الأشخاص ، لم يستثنوا من العقوبة فكان التعليق لمدة زمنية أو لغير مدة أي توقيف نهائي سمة بارزة في تعامل هذه المحاكم الخاصة مع تلك المؤسسات .

فقد عرفت العديد من الجرائد والصحف نفس مصير الصحافيين، بحيث كانت توقف الصحفية (وهنا لا داعي لذكر أسماء العناوين لأنها معروفة) عند سحبها مما جعل العديد من الجرائد تسجل خسائر مادية معتبرة وبالتالي شلها ماليا للتوقف عن مزاولة النشاط لهذا النطاق ، وبإختصار نلاحظ كتقييم حول هذه التجربة الفتية والتي إنتهى العمل بها نظرا لعدم فعاليتها ، وكذا عدم تجاوبها مع أبجديات العمل الإبداعي .

نقول أن المحاكم الخاصة كانت توضع الصحفي في مرتبة المجرم الذي لم يقترف الذنب ، فكانت معاملة الصحفيين داخل السجون خصوصا أولائك الذين لديهم إنتماءات سياسية معينة توصف دائما بغير المشرفة للمشرفين على قطاع الإتصال والثقافة ، وأمام هذا الوضع إضطر العديد منهم إلى الهجرة إلى الخارج للعمل في مؤسسات إعلامية غربية والذين لم يسعفهم الحظ في الهروب ، إضطروا أمام تهديد تلك المحاكم إلى تغيير نشاط العمل ، وقد كان لذلك أثر بالغ على صعيد

الممارسة السياسية بشكل عام ، بحيث إنعدمت الثقة بين رجال الإعلام والسلطة وبالتالي غابت ثقافة صحافة المعارضة ، كما ساهمت تلك المحاكم الخاصة في إندثار عناوين ومؤسسات إعلامية كبيرة بمفهوم التأثير الإعلامي على عقول الجماهير ، لتفسح المجال إلى صحافة خاضعة فقدت مصداقيتها لدى القارئ الجزائري وأصبحت تلك المحاكم الخاصة تجربة سخيفة وطرحت فكرة أن الصحفي الجزائري هو موضوع بين خانتين أي بين محاكم يعاقب فيها ومقابر يدفن فيها كشهيد القلم والعدل وكم هم كثيرون في بلدي .

الفصل الرابع
القضايا الراهنة للإعلام

بعد كل ما سبق ، إرتأينا أن نتوجه بالحديث عن فواصل مهمة واحدة تتحدث عن عمق المعاناة التي يشهدها رجل الإعلام من الناحية الإجتماعية والمهنية ، والأخرى تتعايش بداخلها الرغبة والطموح وجموح الفكرة من خلال إشكالية المقروء والمرئي ، ثم تستوقفنا فاصلة مهمة نخصصها للسنيما كأسلوب حضاري معتمد من قبل المتخصصين للتعاطي مع قضايا المجتمع ، لنصل إلى حوصلة ما سبق من خلال إبراز مكانة الإعلام في الغرب ،كيف يوجه شكل فضيع إلى إعدام الحق وسلب الحقيقة ...

المبحث الأول
الظـــروف المهنيـــة والإجتماعيـــة لرجــــال الإعــــلام

إن العملية الإعلامية ليست أخبارا وصورا وتبادلا للمعلومات البحتة أو حتى الإضطلاع بمهمة البحث عن السبق الصحفي الذي هو غاية العمل الإعلامي ، بل هو أيضا رجال يؤمنون بروح الرسالة ، فيعلمون ويجتهدون من أجل الوصول إلى الحقيقة المنشودة التي يريدها الناس ، وقد تصل درجة البحث هذه إلى حد التضحية بالأرواح ، وترك الأهل وعدم الإستمتاع بالحياة بالكيفية التي يريدونها كبقية خلق الله ، فتصبح المهنة بذلك نعمة ونقمة ... نعمة لأنها تتيح لصاحبها فرصة العمل والإبداع والتألق وتشعل بداخله نار العمل والإنتاج وتعطية جواز المرور إلى قلوب الملايين من الناس فيحصد الإعجاب والتقدير ، ويصبح عن طريق ذلك موقع إحترام وتبجيل أينما حل ، كما أنها نقمة لأنها تضع قيودا تقيد صاحبها وتجعله يعيش وفق ما يريده الناس وليس كما يريد هو بنفسه ، فكم من مرة يريد ذلك الصحفي أن يتجول ويروح عن نفسه أو حتى يتصرف وفق ما يمليه عليه مزاجه بحسب الطبيعة

البشرية فترى العيون تلاحقه في كل مكان فيضطر أن يقلع عن العديد من التصرفات التي كان يرى فيها متعة له وترفيها لما يختلج بنفسه من عواصف وعواطف ، فتصبح مهنته أداة شقاء وحرج فهو يعيش للناس ويتعايش مع آلامهم وطموحاتهم ، ولا يعيش لنفسه ، فينشغل بعمله وإبداعه وخرجاته ثم ينتظر رد الجماهير بعد ذلك ، فإن كان إيجابيا يسعد وينشط ويعمل على تقديم الإضافة ومحاولة تقديم الأحسن ، وإن كان رد الفعل سلبيا من لدن الجمهور تراه يصاب بالإكتئاب واليأس لدرجة القنوط والتفكير في الإعتزال نهائيا فيلجأ إلى الإحتجاب عن الظهور سواء في التلفزيون أو يمتنع عن التوقيع في الصحافة المكتوبة وبالتالي يصل إلى حالة نفسية غاية في التعقيد ، فيضطر إلى أخذ فترات من الراحة لعلها تنسيه كبواته وتغير نظرة الجمهور لما يقدمه .

المهم أن الإعلامي يعيش على نبرة المجتمع ، هذا الأخير الذي يحرمه من العديد من الإمتيازات في مقدمتها إمتيازه كإنسان من حقه أن يتلذذ بالحياة الهادئة والهنيئة التي يصبو إليها كل مخلوق فوق هذه البسيطة ، غير أن التساؤل الذي يطرح نفسه هو هل أن الظروف المهنية والإجتماعية التي يتفاعل بداخلها رجل الإعلام هي كافية لكي يتمكن من أداء مهمته على أكمل وجه !!!

وهل أن الدولة كمؤسسات ممثلة في القطاع الوزاري الوصي على الإعلام قدّم التسهيلات والإمكانيات التي تمكن هذا الصحفي من تأدية وظيفته على أكمل وجه بداية من قانون يحميه ويجعله يمارس المهنة بعيدا عن الضغوطات والتدخلات التي غالبا ما تجعله أداة لخدمة فئة معينة أو توجه سياسي هو في الحقيقة لا يتجاوب مع قناعاته الشخصية.

ثم هل أن المجتمع كتفاعل لعلاقات إجتماعية متناسقة ومنسجمة أحيانا ونافرة متقطعة في غالب الأحيان سمحت لذلك الإعلامي أن يتزود بالذخيرة المعنوية والزخم الحماسي الكافي الذي يجعل منه إنسان يعطي أكثر مما يأخذ ، وماهي نظرة أفراد المجتمع إلى ممارسة مهنة الصحافة المتعبة والشاقة جدا جدا !!! فهل يعاني الإجحاف في التقدير أم أنه دائما مصدرا للفخر والإعتزاز ؟.

قد يقول قائل أن هذا يختلف من بلاد إلى بلاد ، ففي البلدان الغربية أين توجد المدارس الصحفية القوية أي ذات التقاليد العريقة في الممارسة والتصور نجد أن الصحفي هو مواطن من درجة أولى ، وهو موضوع في خانة المقربين لشؤون الدولة والأمة ، فهو يعيش قفزات المجتمع فيأثر ويتأثر بها ، يكون مطية لصنع روائع الأمة ويرسم الطريق نحو التجديد والتطور ويحقق الوثبات الحضارية ، ويكون أيضا سببا في ترصين العلاقات الإجتماعية التي تسهم في حل مشاكل الناس

وتمكينهم من إعطاء نظرة حقيقية عما يجري من أحداث داخلية بصورة موضوعية بعيدة عن كل مظاهر الديماغوجية والتفلسف التافه ولكن كل هذا يحدث في إطار المحافظة على المصالح العليا للوطن والأمة ، بينما في الدول التي لا تحترم نفسها صراحة نجد أن مشاكل الدنيا التي تحدث بسبب طغيان الأنظمة وتسيب وإهمال رجال السياسة أو حتى بسبب الكوارث الطبيعية هي في نظر الناس من صنع ذلك الصحفي الذي هو بذلك يصبح منشفة موضوعة أمام كل من يريد أن يخلص نفسه من الذنوب والأخطاء ، فإذا ما أنجزت الدولة وحققت المشاريع فالفضل كل الفضل يعود في نظرهم إلى المسؤولين وأن الصحفي لا دخل له في ذلك فهو إذن مستبعد من قاموس العملية التنموية ، أما إذا ما حدث وأن إختل التوازن داخل المجتمع وحدثت الإضطرابات وتفاقمت المشاكل ، فإن النظرة السلبية للصحفي تطفو على السطح ، فهو يتحمل ويقدم شخصيته للإنتقاد الجارح الذي يصل إلى حد المساس بالكرامة الشخصية ، ويصل أحيانا وفي الأوقات الصعبة والعصيبة التي يعيشها إلى درجة التضحية بالنفس ، فكم من صحفي تلقى وابلا من الكلمات الجارحة بسبب موقف لا يمت بأية صلة إلى قناعاته وتوجهاته السياسية وكم من إعلامي سقط ضحية أعمال العنف و الهجمية بسبب أفكار ليس هو مسؤولا عنها ، وكم من صحفي ينظر له الناس على أساس أنه يعيش

في بروج عاجية بعيدا عن الحياة العامة للناس ولديه الإمكانيات الكبيرة والسبب وراء كل ذلك هو كونه حاضرا في حياة المسؤولين من خلال عمله اليومي الذي يتطلب منه ذلك ، فهم لا يعرفون أن غالبية الصحفيين يعيشون في حياة أقل ما يقال عنها أنها صعبة ومليئة بالألغام والمشاكل لدرجة أنها تصبح مقرفة ومملة فأغلب هؤلاء الإعلاميين لا يمتلكون لا سكنات ولا سيارات وهم إضافة إلى تلك المعاناة يعيلون عائلات عديدة وهذا لكونهم في مجموعهم ينحدرون من عائلات فقيرة معدومة تعيش العوز الإجتماعي الصعب .

إذن أين هو ذلك الكلام الذي يقدم الصحفي على أنه يعيش في بحبوحة وهو في سفر دائم ، فحتى الصحفيين الذين يستفيدون من سفريات من أجل تغطية الندوات وجولات المسؤولين يصل بهم الحد في غالب الأحيان إلى عدم القدرة على إكمال فترات العمل ، ففي أكثر من حالة يضطر الصحفي من أجل عدم حرمان الجماهير من متابعة الأحداث من بدايتها إلى نهايتها ، ونقل كامل الوقائع والأصداء ، فيضطر إلى أن يعيش أوضاعا صعبة بسبب عدم كفاية المال الممنوح نظير تلك التغطية، وهو بذلك لا يقدم عند عودته ماجرى له من متاعب وعراقيل ، بل يكتفي بتقديم العمل خالصا من دون التعرض للعراقيل والمواقف الصعبة التي صادفها بسبب إنجاز ذلك العمل ويذكر نفسه في نهاية

المطاف أن الصحافة هي مهنة المتاعب والتسلق وأن إمتاع الناس بما يقدمه لهم هو خير ما يمني به نفسه .

إذن لاحظوا كيف يعيش الإعلاميون وسط هذا الصخب من اللوم والإزعاج ، ولا يتوقفون بل يواصلون العطاء رغم صعوبة المسالك ، لأنهم باختصار يحسون بخطورة الرسالة التي كلفوا بها من قبل المجتمع ولا يريدون التخلي عنها مهما كانت المتغيرات التي قد تزيد في جسامة التضحيات التي يتحملها القطاع .

هذا من ناحية الظروف الإجتماعية التي يحياها رجال الإعلام ، غير أن هناك معيقات مهنية تمنع الصحفي من أن يتمكن من تقديم المطلوب منه ، و يمكن إيجازها في صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر ، بحيث في العديد من الأوضاع تمتنع المؤسسات التابعة للدولة ، عن تقديم المعلومات الكافية التي تساعد رجل الإعلام على إكمال تحقيقه على أكمل وجه ، وهي تتغطى وراء فكرة المصلحة العليا للدولة ، وهذا التعطيل من شأنه أن يحجب الحقائق على المواطنين ويسهم في عرقلة مصالحهم ، كما يزيد في الهوة والتباعد بين السلطة وأفراد المجتمع.

فنحن وإن سلمنا بأحقية مثل ذلك الطرح ، لأن هناك مصالح عليا في الوطن تتطلب سرية تامة ولا يمكن البوح بها لأنها باختصار تتعلق بمسائل سيادية لا يمكن نشرها للعامة خوفا من أن تستغل من طرف

جماعات معنية أو من قبل وسائل الجوسسة التي تعمل لصالح أجهزة أجنبية هدفها زرع البلبلة ونشر الفوضى بغية إركاع النظام من أجل تنازلات عديدة ، غير أن هناك بعض القضايا لا يمكن أن تصادر الأخبار بشأنها تحت غطاء مصلحة الدولة ، فالتحقيق في إفلاس مؤسسة عمومية أو الكشف عن تسيبات وغش يقع في قطاع معين ، ثم يأتي المسؤولون عن تلك الهيئات ويرفضون في غالب الأحيان حتى إستقبال والتحدث للصحفيين بحجة أن ذلك يدخل في نطاق أسرار المهنة ، فأية أسرار تلك التي تزيد من معاناة المواطنين ، وتثقل كاهل الأمة ، وتزيد في إضعاف الدولة .

فهذا الجانب في حد ذاته هو الذي دفع العديد من الخبراء في ميدان الإعلام إلى القول بأن طالما هناك إصرار على عدم تقديم التسهيلات للإعلاميين للوصول إلى مصادر الخبر ، فإن البلاء سوف يظل يعشعش داخل دواليب الحكم ، وبالتالي نضع عائقا مهما يحد من حركة رجال الإعلام .

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بغياب الهياكل اللازمة والمقرات المناسبة لقطاع الإعلام ، فالواقع أن عدم وجود مقرات مجهزة وقارة للمؤسسات الإعلامية يجعلنا نقول مباشرة بأن الصحفي سيظل دائما في تنقل مستمر ، وهذا طبيعي قد يقول قائل لأن مهنة الإعلام هي ميدانية

أي تمس حياة المواطن ولا داعي لأن يبقى الصحفي داخل مكتبه ، ولكن من حقه أن يكون له مقر ثابت يلجأ إليه حتى يستطيع أن يستعيد أنفاسه، ويقدم العمل الضروري لذلك بما أن إنعدام الوسائل التقنية والتكنولوجية المتطورة قد لا تساعد ذلك الصحفي على الخلق والإبداع، فالعمل بوسائل تقليدية بعيدة عن التطورات التي يشهدها العصر ، يجعل العمل الإعلامي كذلك بعيدا عما يحدث من تقنية عالية بالنسبة للإعلام الموجود في باقي دول العالم المتقدم .

ففي كثير من الأحيان نجد أن المواطن يقارن بين ما يشاهده في القنوات الأجنبية ، بما هو موجود في قناتنا الوطنية بشكل خاص ، وهو بقدر هذه النظرة التي نحترمها ، بقدر ماهو يقدم رأيا غير موضوعيا ، وهذا بالنظر إلى ماتمتلكه تلك القنوات الأجنبية من وسائل وإمكانيات جعلتها تتبوأ تلك المكانة والعكس بالنسبة لوسائل إعلامنا التي تفتقد إلى الكثير من تلك الوسائل ، ففي أكثر من موضع عجزت وسائل إعلامنا على تغطية الأحداث الداخلية بشكل كاف وشامل بسبب نقص في الكاميرات ذات الإستيعاب الواسع ، وكذا في الكادرات المؤهلة لذلك العمل .

فعندما نتعمق في واقع إعلامنا نجد أن أغلبية مؤسساتنا تعاني من نقص في الأجهزة والمعدات كالسيارات الخاصة ، وكذا الإمكانيات

المادية الكافية التي تجعل من المتبعة الحثيثة للأخبار الوطنية والدولية ممكنة ، ماهو ليس متوفرا ، غير أننا نلاحظ أنه في كثير من المرات كان العمل الشخصي والإرادة في تحقيق الأفضل وعدم الركون إلى حجة إنعدام الإمكانيات يحقق نتائج باهرة وصلت إلى نفس النتائج التي قد تحققها المحطات الأجنبية على الرغم من الإختلاف الواضح في الإمكانيات .

إذن فالعودة إلى الوراء تكشف لنا أن تغطيات الألعاب المتوسطة لسنة 1975 ، وكذا الألعاب الإفريقية لعام 1978، وكذ كأس الأمم الافريقية عام 1990 ، بالإضافة إلى مؤتمر عدم الإنحياز لعام 1974 والإنتخابات الرئاسية لعام 1995، وكذا التغطية الإعلامية الرائعة لحرب الخليج الثانية والتي كانت عكس تغطية CNN بنزاهتها ومصداقية أخبارها على الرغم من التحكم الرهيب في المعلومات المتداولة في تلك الفترة ، فكل تلك لمعلومات كانت علامة مميزة أكسبت قناتنا الوطنية إحترام مشاهديها ، وأعطت جواز المرور والإعتبار إلى العديد من الدول المجاورة لنا .

غير أن هذا التقدير لن يمنعنا من القول بأن للأسف تلك الأعمال كانت مناسبتية لا أكثر ، أما باقي الفترات ، فإن مؤسسات إعلامنا تبقى

تعيش وضعية صعبة تسيطر عليها الرقابة وتنعدم فيها الحيوية التي قد تصل إلى درجة بعث الملل والكلل في نفوس من يتابعها .

المهم أن الأسباب لا تقف عند ما ذكرناه ، بل تتعداه إلى قضايا أهم وأعقد ، منها ضعف التكوين ونقص التخصص ، فالمؤسسة التي تنتج ذلك الصحفي الذي يقف بالمشروع الإعلامي في الواجهة هي محط إنتقاد لاذع من قبل الملاحظين الذين يتابعون عمل تلك المؤسسات فغالبا ما يذهب رؤساء المؤسسات الإعلامية إلى حد القول وهذا تبريرا لإنعدام الجودة في أعمالهم إلى أن الجامعة كمؤسسة تصدر ذلك الصحفي بسلبية برنامجها ، هي السبب في تردي مستوى الإعلام داخل تلك المؤسسات ، وهذا من الناحية الموضوعية يعد صحيحا ، فإلقاء نظرة بسيطة على كيفية سير الدروس داخل معهد علوم الإعلام والإتصال والذي هو معهد وطني يجعلنا نقول بأن الطالب داخل هذا المعهد لا يتلقى تكوينا متكاملا يمكنه من التعرف على مهنة الصحافة بشكل مكثف .

فعلى الرغم من وجود تخصصات عديدة داخل المعهد كالإتصال، الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية --البصرية ، إلا أن هذا التقسيم هو شكلي إداري فرضته ظروف معينة ، بحيث الطلبة في نهاية المطاف لا يوجهون إلى ميدان العمل حسب تخصصهم وإستعدادهم الرغبوي ،

بقدر ما تلعب العلاقات والوساطة دورا محددا في ذلك .

إذن هذا العامل يجعلنا نقول بأن الحياة المهنية للصحفي إذا لم يكن منطلقها أساسي ، فإن الأعمال التي تأتي من بعد ذلك ، تكون ناقصة وفاقدة لمعطيات التكوين الأكاديمي .

نقطة أخرى وهي جوهرية في العمل الإعلامي وهي إنعدام الشعور بالمسؤولية بحيث أن وجود صحفيين يكتبون في كل شيء دون تمييز ، فهو أمر يدعو إلى القلق صراحة ، فتجد من يكتب أو يعلق اليوم على الأحداث الإقتصادية ثم يعود في اليوم الموالي ليعلق على الأخبار الرياضية ، كما أن المؤسسات الإعلامية تفتقد في مضمونها إلى ما يسمى بالتخصص في العمل ، فالعديد من الصحفيين للأسف لا يميزون بين التقديم مثلا ، أو التعليق أو التحقيق أو الروبورتاج ، إلخ ... فتجد في غالبية الأحيان صحفيا يدمج كل هذه الأنواع في قالب واحد ، فيأتي العمل مختلا ، لا يختلف عن خطب المداحين في الأسواق أو الأئمة في المساجد .

وثمة شيء آخر سلفنا ذكره وهو إنعدام المسؤولية ، فالملاحظ أن الكتابة بدون ضابط تحت إمرة حرية التعبير ، تجعل من المهنة أداة للمساس بالكرامة الخاصة للناس ، والدخول في حياتهم ومتابعة أحداثهم الشخصية وبدون حدود ، فتقتل الكثير من المشاعر ، وتخرب بيوتا

عديدة ، كما تسهم في المماس بمقدسات الأمة ، وتخر في جسم الدولة المريضة ، وكأن ذلك الصحفيّ لا يعيش على وقع الأحداث ، أي وكأنه مواطن من دولة أخرى ، فالدافع الوطني موضوع خارج إطار عمله ، فهو عندما يمسك القلم لا يهمه إلا شيء واحد وهو مهاجمة السلطة وفضح أسرارها بين الدول وهو يقول في نفسه أن هذا هو الإعلام الموضوعي الذي يستبعد «الشيتة» كأسلوب في التعامل مع النظام ، وهو بذلك لا يعني أن الإعلام مهنة تربية وتوجيه قبل أن تكون مهنة متابعة وتجريح.

فغياب أخلاقيات المهنة يجعل الصحافة موضوعة في قفص الإتهام ، فالإعلامي في دول العالم الثالث بشكل عام والجزائر بشكل خاص ، عندما يقف إلى جانب دولته في ظرف عصيب تجده يشعر بإحراج كبير وكأنه خان وظيفته وضميره ، فصحيح أن سبب ذلك هو نمط الحياة التي تعود عليها في مجتمعه ، ولكن هذا لا يعني أن لا يحاول تغيير تلك القناعة التي تعد من منظور تفكيرنا ، خاطئة ، فلماذا لا ينظر إلى مثيله في الدول المتقدمة ، أين تجد الصحفي يضع مصالح بلاده فوق كل إعتبار ضاربا عرض الحائط كل قناعاته الشخصية ، وكذا داحضا إلى الحقيقة الإنسانية في الكثير من المواقف التي تتطلب حضورا للضمير والأخلاق .

وثمة شيء آخر وهو متعلق بمسألة الضمانات القانونية التي هي الأخرى تقف عائقا أمام عمل أسرة الإعلام ، فعدم وجود تشريع إعلامي دقيق موضوع من قبل رجال المهنة أنفسهم يجعل من عمل ذلك الصحفي مقرونا بالضغوط والإستفزاز والذي حتما لن يكون في صالح قطاع الإعلام ، أضف إلى ذلك وجود رقابة قوية تمتد في عمقها إلى حقب تاريخية أملتها الظروف السياسية التي إرتبطت أساسا بصعود التيار العسكري داخل العالم الثالث ، بحيث أعطى هذا المعطى الشرعية لأي إجراء كان ، وكانت الصحافة أولى المتأثرين بذلك فأصبح العمل الذي يقدم يواجه بالمقص ، فلا شيء ينشر و يصل إلى الجمهور ، إلا إذا وافقت عليه أجهزة الرقابة بدعوى أن المصلحة العامة للدولة تقتضي إختيار الرسالة الإعلامية التي يراد تبيغها ، هذا في حد ذاته عائق للعمل الإعلامي .

ومع مرور الوقت زرعت داخل الإعلاميين عقدة أصبحت تطاردهم في كل مرة ، فأصبح لديهم رقابة ذاتية من دون حاجة إلى رقابة من طرف الدولة ، فالصحفي في البلاد المتخلفة قبل أن يفكر في الكتابة كأفكار يفكر في الحدود الممنوحة له من قبل السلطة للكتابة ، وقد حدث هذا في غياب نقابة خاصة تحمي مصالح الصحفيين الإجتماعية ، السياسية والمهنية ، وحتى وإن وجدت فهي مدجنة تعيش ضغوطات معينة ، ثم أن

لديها خلافات إيديولوجية ومصالح متناثرة بين أعضائها ، تجعل منها بوقا يندد ويقدم التصريحات في المناسبات فقط ، فلا يكاد حتى الصحفي يشعر بوجودها ، ما بالك بالمواطن العادي .

ثم نضيف عاملا آخرا وهو إنعدام التربصات والملتقيات الكافية للرفع من المستوى المهني في قطاع الإعلام ، فيقول العالم البريطاني « مورتن كابلن » في إحدى تدخلاته حول الملاحظة التي لا يمكن أن تقوى إلا بالمقارنة « مالذي يجب أن يعلمه عن بريطانيا من رأى يعلمه عن بريطانيا من رأى غير بريطانيا « What would know of england whose only england know ».

كذلك القضية بالنسبة للإعلاميين الذين يتوجب عليهم متابعة ما يجري من تطورات في ميدان العمل والتصور وكذا الأفكار الجديدة التي يشهدها الإعلام العالمي ، فإنعدام التربصات الخاصة بالمهنة داخل الوطن وخارجه هو الذي من شأنه أن يزيد في تكوين الصحفي ، فالعالم يعيش على وقع التطورات المذهلة في ميدان الإتصال والإعلام والتربصات خارج الوطن لمن يستحقها من إعلاميين هوكفيل بأن يجعلنا في مواجهة مستمرة لما يحدث داخل هذا القطاع الخطير .

إذن نخلص إلى القول بأن الظروف الإجتماعية والمهنية التي أشرنا لها بشكل مختصر ، وأكيد أن هناك ظروفا أخرى نسيناها أو تناسيناها

عن قصد ، تلعب دورا محددا في رسم الصورة ، وإعطاء الإنطباع الكافي في الحكم على الوجهة التي يقدم بها الإعلامي عمله المضني .

المبحث الثاني
إشكاليـــة الإعـــلام المكتـــوب والإعـــلام المرئـــي

يقال أن المرء قد يولد في رحم الكلمة ، وقد يحدد مصيره عبر مصداقية مضمونها ، والروايات تختلف تبعا لتراتب الأحداث وطبقا لوضعية الكلمة ووضعية الفاعل بها ولكن من البديهي .أن نقول أن للكلمة سلطان جائر وللصورة مدلول مشابه ، فالمتعارف عليه أن الكلمة تترجم إلى مواقف وأحكام بينما الصورة تظل حبيسة الفرجة والمتعة الآتية فهي قريبة من التصور العاطفي في حين أن الكلمة تتدرج عبر معطيات العقل الموضوعية غير أنه بتجانس الصورة والكلمة تبلغ الإستفادة ذروة ماهيتها ، وتصبح الحاجة ماسة إلى ثقافة جادة تكون لها إمكانية خلق التقاليد العظيمة والنماذج الراقية التي تضمن إستمرارية التفاعل بين المقروء والمرئي ، وهكذا فإن الصراع بينهما كان عملية فوقية بالمرة قبل الثورة التكنولوجية وهذا لكون الكلمة المكتوبة فرضت وجودها وجلبت جمهورا واسعا من المبدئين ووجدت إقبالا مميزا عليها في أسواق النشر والتوزيع .

لكن هذه الصيرورة تبدلت بإتجاه منحنى عصيب حيث دخلت الصورة الملتقطة عبر الهواء ميدان الإثبات والإتصال وبدأت تقر بشرعية الإكتساح منذرة بذلك أن عصر الكلمة ينحو نحو غرف الإنعاش ولو بصورة بطيئة لأن الكلام المكتوب طالما أن فيه الكثير من الإرهاق النفسي والجهد الفكري وفيه الكثير من المزيدات والسفاسف زيادة على أن كتابه فئة إجتماعية إرتضت لنفسها التفاعل في الظل ، فكانت نتائجهم مليئة بأحاسيس الأرق و القلق و اليأس و هي تظهر بذلك تنعكس تفاصيل حياتهم الصعبة على العمق المفهوماتي لإسهاماتهم ، بينما الوضع يختلف تماما مع الكلام المرئي إن جازت التسمية في هذا النوع تكون الصورة أبلغ من التعليق وفيه الكثير من الإغراق للإنسان الذي أصبح يميل إلى وسائل الإتصال المرئية أو الأنواع التي تزوده بحقائق ومعلومات بأقل تكلفة كالتلفزيون والسينما والمسرح.

وهذه الإمكانيات إذا ما نظرنا إليها من الناحية الفنية نجدها مريحة جدا لعقول الناس الذين أصبحوا بمقتون الجهد المضني حتى ولو كانت نتائجه باهرة وهي لا تتطلب لا تركيز ضمني ، ولا تصور جدي ، ولا حتى محاولة الإمعان في ماهية اللقطات ، فالإتصال المرئي يعرض أمام العين المجردة الأشكال التعبيرية عبر قواسم فنية راقية تبعث الإطمئنان والسكون في نفسية المستقبل .

ففي التعليق المرئي نكون أمام واقعة بكل حيثياتها ، واقعة لا تتطلب إلا المتابعة البسيطة ، بينما في التعليق المكتوب تضطر إلي ممارسة عمل عقلي كبير ، فأنت تتصور شكل الكتاب وأسلوب الكاتب، ومجبر على أن تبحث ليس في تفاصيل العمل فحسب بل حتى في مخيلة مصمم العمل الأدبي فإذن في هذه الحالة أنت مقدم على عملية إبداع من نوع خاص وهذا كله من خلال العملية التركيبية التي تقوم بها قراءة نص العمل المكتوب ، وهناك نقطة تطفو على السطح وهي أن فارس الكلمة يترتب عن عمله متابعة جريئة من طرف القراء الذين يتحولون كلهم إلى نقاد في حين أن فارس الصورة بإمكانه أن يغطي ضعفه الفكري والمعرفي بالصورة التي هي أبلغ من التعليق .

وثمة شيء آخر وهو أن هناك من يعتقد أن الكلمة المكتوبة أصبحت غير مقبولة بتاتا وأقطابها موضوعين في سلة المهملات بينما رواد الصورة يحصلون على تقدير المجتمع كله ولهذا نجد أن يوسف العقيد يقول : « أن هذا العصر يشكل خطرا أساسيا على الكلمة المكتوبة حيث أصبحت القراءة تمثل نوعا من الإختيار الصعب ، وعليه فإن نسبة المتوجهين إلى الأدب المقروء هي في تناقص ملحوظ لأن طبيعة العصر الذي نحياه سربت عقلية معينة ترجمت كل شيء إلى آلية جاهزة ولهذا أصبح عوض أن يتجه الفرد إلى المكتبة ويقرأ الروايات ، والقصص

والكتب التاريخية نجده يبقى في بيته مع التلفاز والفيديو لكي يشاهد كل ذلك بدون عناء الأوراق والقلم ، وفي هذا يواصل الأستاذ يوسف «لقد سمعنا عن القصة المسجلة بصوت كاتبها وفي مكتبات القاهرة الآن قصص بصوت نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم لكن رغم كل هذه المحاولات ستبقى الكلمة المكتوبة هي سيدة الموقف وهي الأساس اللهم إلا إذا إنقرضت المطبعة والورق والأحرف وعادة القراءة نفسها» .

وهكذا نستطيع القول أن التعود على الحياة السهلة وعدم الخوض في أعماق الحقائق أصبحت من أبجديات إنسان القرن العشرين ، حتى أصبح لا يقوى على قراءة كتاب واحد ، وهذا من الناحية المنطقية يعتبر محاولة لإعدام الذات وسابقة نحو عزل الإنسان نفسه عن حقيقة مكنونه حيث يتحول إلى مجرد متلقي سهل بعد أن كان في عصور سابقة يكون مادة المنتوج.

والغريب أن الأدب المرئي الذي أصبح مطلوبا كثيرا يجد من يروج له ، فالناقد أحمد عبد الوهاب يذهب إلى «أن الأدب المرئي هو أدب العصر والمستقبل فنصف مليون شريط فيديو مثلا تساوي نصف مليون نسخة من كتاب ، إذن فالحقيقة تبدو قاسية عندما نحاول أن نقارن بين وضعية الكلمة من جهة ، ووضعية الصورة من جهة أخرى لأن الأصل يقول أن الأدب يعني الكلمة المكتوبة والمدونة في أوراق والعلاقة الصراعية

بين المكتوب يحمل بداخله صور خيالية تحمل القارئ إلى مناحي لم يتعود عليها من قبل ، ولذلك نجد أن كاتبا مثل عبد الحكيم قاسم يؤكد على أن في الأدب المقروء توجد هنالك أيضا الصورة ، فالكاتب كما يعتقد يرسم الصورة ، يشخصها ويقيمها أمام مخيلة القارئ ، وهكذا نلاحظ أن الأدب الجاد كما يشاع نجد باستمرار جمهوره قليل وفي أي مكان في الدنيا ، لأن هناك علاقة تعاضدية بين واقع المجتمعات وإبداع أفراد هذه المجتمعات .

وهناك ظاهرة أثرت نوعا ما على جمهور الكتابة التأليفية وهي تحول الكثير من الأدباء إلى حقل السينما حيث برز نوع جديد من الكتاب وهم كتاب السيناريو وهذه الظاهرة إعتبرها البعض عملية تجارية بحتة أصحابها يطمحون إلى ركوب قطار الشهرة والثروة لا غير ولذلك نلاحظ أن العديد من هؤلاء الأدباء الذين ظلوا طوال السنوات يكتبون في القصة والرواية والمقالة الصحفية لم يسعفهم الحظ إلا بعد أن دخلوا ميدان التأليف السينمائي حيث سلطت عليهم الأضواء بشكل مكثف وكأنهم بذلك يؤكدون على أن السنيما هي العلانية والكتابة الصحفية هي الخفاء والظلام ، ومن بينهم نذكر بشير الديك المعروف بإسهاماته في مجال القصة حيث سبق له أن نشر أكثر من 15 قصة في الصحف ولم يحصل على أية نتيجة على العكس من ذلك فقد منحته الوسائل البصرية فرص المجد و الشهرة و هو يعلق على كل ذلك

بقوله « أن هناك أدب جديد إسمه أدب السينما وهو النوع المؤهل للسيادة مستقبلا » ، وهذا التصريح يدفعنا إلى البحث عن الأسباب التي تقف أمام هذه الظاهرة . فهل صحيح أن الرواية لا تكون في مستواها الحقيقي إلا عندما تعرض في فيلم سينمائي فقط ؟ والجواب يكون أن تجارب السينما العربية أثبتت أن رواية «الحرافيش» لنجيب محفوظ مثلا عندما حولت إلى السينما وأنتجت في عشرة أفلام ظهرت للذين قرؤوها مخلة بالحياء فاقدة للقيم الإنسانية وقريبة إلى معطيات الأدب الرخيص من خلال إعتمادها على العنف والجنس ولهذا نلاحظ أن الأدب المرئي الرديئ لا يستطيع أن يخلق لدى المشاهد الإنتباه للحياة حسب ما يعتقده أحد المتخصصين ، لأن الرواية أو القصة قد يكون مضمونها جيد لكن عندما تدخل حلبة التصوير تفقد رونقها ، وهذا ما يبرز الروح التجارية التي أصبحت تطغى على الأعمال الأدبية . فهناك أعمالا جيدة وجدت طريق النجاح عبر مخرجين ممتازين واستطاعات أن تبرهن على ضرورة المزج بين المكتوب والمرئي ، لأن الأول هو أساس الثاني حيث نلاحظ أننا لا نستطيع مثلا أن نصل إلى رؤية كاتب مثل يحي الطاهر عبد الله في روايته «الطوق والاسورة» إلا بقراءة الرواية نفسها كما يعتقد الأستاذ عبده جبير ، وهناك أيضا بعض الإستثناءات التي جعلت بعض الأعمال لا تنجح في السينما بينما تحصل كروايات مكتوبة على أعلى نسب التوزيع كرواية طيب صالح «موسم الهجرة إلى الشمال» حيث لاقت

إقبالا كبيرا كرواية، في حين فشلت كفيلم. وهذا ما يجعلنا نشاطر رأي السيناريست «أسامة أنور عكاشة» الذي يرى أن المشكلة هي قضية قراء وليس كتاب وعليه ليس هناك خطر على الكلمة المكتوبة وسيظل الكتاب مصدرا أساسيا للثقافة .

وبناء على ما تقدم يمكن القول أنه مهما قيل أن الأدب المقروء المتمثل في الروايات والقصص والمقالات الصحفية يظل هو الأساس في نهضة أي مجتمع وهذا لا يعني أننا نقلل من قيمة الأعمال الأدبية والفنية المعروضة عبر القنوات المرئية بل بالعكس من ذلك فنحن نفضل التزاوج بين النوعين حتى نصل إلى النتائج التي يتوخاها أي مشروع ثقافي فسواء كانت الغلبة لفرسان الكلمة أو لفرسان الصورة فإن الفائز الأول هو الثقافة بكل ما تعنيه من أبعاد وقواسم ، وعليه فإن التطور التكنولوجي المتعاظم قد يسحب البساط من تحت أقدام أصحاب الأقلام خصوصا أن هؤلاء بدأوا يحسون بذلك وباشر العديد منهم إلى مغادرة صفحات الجرائد للإلتحاق بإحدى القنوات السمعية البصرية كوسيلة للتعبير عن فلسفة الضياع التي يعيشونها ، ولهذا نقول أن المسألة بين الفريقين لم تحسم بعد وهي في حاجة إلى تحليل مستفيض كي ينقشع الضباب عن سماء ثقافتنا التائهة .

المبحث الثالث

السينما كأسلوب حضاري للتعاطـــي مـــع قضـــايا المجتمـــع

تعتبر القنوات البصرية من بين أهم الوسائل الإعلامية تأثيرا على عقول المشاهدين وأقدرها ولوجا على مخاطبة خفايا النفس البشرية ، كما أنها آلية مهمة في نقل الصور والوقائع إلى من حولها ، غير أن دورها هذا يتحدد وفقا لمعطيات متفطنة وإستراتيجيات مدروسة تعمل على تمرير الرسالة الخلفية للمنتوج الإعلامي الذي يحمل عادة الصيغة الثقافية والعلمية ويتجه نحو تحقيق الأهداف المرجوة والمخطط لها سابقا ، والشيء الذي نتفق عليه هو أن الفقرات التي تتولى الوسائل البصرية متمثلة في السينما والتلفزيون تختلف إختلافا جذريا ، حيث تتنوع تبعا لأذواق الناس وميولاتهم .

وهكذا تدخل الحلبة الأفلام التاريخية بما تحمله من قيم حضارية مزيفة وأحداث مصطنعة ومشاهدة دافعة للإثارة والتقزز فتغيب عنها أصالتها الحقيقية ولا تغدو إلا مجرد أفلام للتسلية وملء الفراغ وبذلك تفقد روحها التاريخية المتجذرة في أعماق الزمان ، والأسباب التي نوجزها في هذا المضمار متعددة وهي ترتبط مباشرة بالجوانب التقنية

من جهة وبالأمور الفنية من جانب آخر ، فنعتقد أن الفيلم التاريخي الذي يروي سير العظام عبر التاريخ الإسلامي المجيد والذي يتعرض إلى مسيرة الجهاد في البلاد الإسلامية ينبغي له أن يكون على جانب مهم من المصداقية التاريخية من ناحية ، وهذه تتطلب وجود سيناريست محنك سبق له أن درس مضامين التاريخ الإسلامي والسيرة الجهادية فيه بكيفية تسمح له بتناول الحقائق بشكل إيجابي وفعال .

فإذا ما حاولنا مراجعة شريط الأفلام الدينية التي سبق لنا أن شاهدناها سنخرج بمجموعة من الملاحظات مفادها أن تلك الأعمال لم ترتق بتاتا إلى مستوى الحضارة الإسلامية التي بلغت مشارف الأرض ، فهناك العديد من النماذج فيما يخص الأفلام الدينية التي هي الآن محفوظة في دور الفيديو ، وتبث سنويا في شاشات الأقطار الإسلامية ، فتحضرني في هذه المناسبة أسماء كثيرة لأفلام أقل ما يقال عنها أنها ساهمت في تجهيل الناس حول تاريخهم الإسلامي الذي ظل بالنسبة لهم كنزا مفقودا ، كـ «الإسلام والحضارة» الذي صورت فيه القيم الإسلامية على أساس أنها جاءت بفعل تظافر مشاعر الحب لدى المراهقين ، بالإضافة إلى «فجر الإسلام» و «نور الإسلام» و «الطريق إلى القدس» هذا دون أن ننسى «القادسية» و «جمال الدين الأفغاني» و«إبن تيمية» الذي أثيرت حول كتابة الكثير من الإشكالات أضف إلى ذلك مجموعة

المسلسلات التي عملت على إخماد شعلة القيم الطاهرة في نفوس الجالسين إليها «كالرسالة» الذي نجح نوعا ما ولكنه في العموم بقي رهن الشك من قبل المختصين أو مسلسل «محمد رسول الله» ﷺ الذي سبق لنا متابعته والذي كان حقيقة تلفيق مكثفا وإهمالا صريحا للسيرة المحمدية العطرة التي قدمت أحسن الأمثلة في السلوك القويم والتعامل الرشيد الذي غذاها على إمتداد كل حلقات الصراع مع أعداء الأمة الإسلامية ، وعلى رأسهم الصليبيون الذين يقفون اليوم وراء هذه الأفلام التي تهدف بطريقة غير مباشرة إلى خلق شعور يقضي بعدم تبلور الأفكار النيرة في مخيلات المسلمين .

إذن فهذه الأسماء التي ذكرناها تبرز حقيقة مأساة المسلمين وكيف تتعامل أجهزة الإعلام بتاريخهم الناصع الذي يبدو أنه حول إلى قصص للحب والغرام وأصبح مرتعا خصبا لسير المراهقين والمراهقات ، والحجة في كل ذلك دامغة ، ومن لم يتأكد بعد فما عليه إلا العودة إلى مسلسل «العز بن عبد السلام» أين يقدم الرقص والمجون في فترات حساسة من مدة الحلقة المقدمة ، وعليه فإن هذه الأفلام التاريخية لم تعد تقدم شيئا مفيدا للإنسان المؤمن بعقيدته الناصعة ولا حتى هي قادرة على إثارة نوازع الخير لديه .

البنية الهيكلية للأفلام التاريخية :

عندما نتعمق أكثر في ماهية هذه الأعمال سنكتشف حقيقة الأفلام الدينية هذه ، ولماذا لم تحظى بعد بتأييد المفكرين ورجالات الدين في الوطن العربي ككل ، والأسباب منطقية و واقعية إلى درجة أنها تطرح قضية : من وراء تمويل هذه المسلسلات الدينية التي يبدو أنها لا تتصل بالحضارة الإسلامية إلا من خلال الإسم أي عنوان المسلسل ، فنبدأ بالممثلين الذين يتبادلون الأدوار في هذه الأعمال ، ونتساءل عن الكيفية التي تتم بها عملية الإختيار وكذلك عن الثقافة التي أهلتهم إلى الإرتقاء إلى مستوى تلك الأعمال ، ونجيب عن ذلك بقولنا أن الذي يمثل دور «عمر بن الخطاب» أو «صلاح الدين» لابد له أن يكون إسما على مسمى، لأن الصورة التي نعرفها على الممثل تنطبع بجدية عندما نكون بصدد مشاهدته في عمل ديني عظيم كالرسالة مثلا ، فتصوروا أن فنان معين وهو مدمن على المخدرات يمثل دور صلاح الدين فهل هذا معقول ياترى ؟! أضف إلى ذلك أن الكثير من الفنانات يمثلن أدوارا تفوق بكثير معتقداتهن الشخصية حول الإسلام ، وهنا نفتح قوسا لنقول أنه مهما كان الأداء جميلا فهذا لن يغير في الأمر شيئا لأن صورته الخليعة في الأفلام السابقة ، سوف تظل تلاحقنا .

أما فيما يخص المخرجين فنعتقد أنهم يتعاملون مع تصوير الأفلام وإخراجها وفقا لعقليات المنتجين الحريصين على الربح المادي دون سواه ، حيث يستغلون فرصة شهر رمضان الكريم ، لتمرير منتوجاتهم عبر الأقطار العربية في حين نجد أن كتاب الحوارات والقصص الدينية لا تهمهم الفكرة الهادفة أو غيرها ولذلك تجدهم يبحثون عن الصيغ التي تمكنهم من إقتحام علاقات الحب والود المستبيح ، أضف إلى ذلك أن الموسيقى التصويرية تكون عادة غير متوازية تماما مع المشاهد مما يجعلها في منحنى يسيء كثيرا إلى العمل .أما بالنسبة للديكور المعتمد في هذه الأفلام ففيه الكثير من لغرائب التي تنكشف في بعض الأحيان من أخطاء الكاميرا المتكررة.

هذا وعندما نعود إلى المؤسسات المكلفة بتوزيع هذه الأفلام نلاحظ المساومة العلنية على القيم الحضارية لأنهم باختصار يتعاملون مع الأفكار كما يتعاملون مع السلع والخدمات مما يشجع موجة الإنتاج الهستيري في هذا الميدان . إذن فحتى نسجيل هذه الأعمال لا يتناسب مع طبيعة تلك الحوادث التاريخية ، فعادة ما يتم التسجيل بعض الشيء في أستوديوهات اليونان ودبي والرياض وهي في غير مناطقها الأصلية مما يوحي بعدم وجود تناسق بين مادة الموضوع و رسالة الموضوع .

وبعد الإشارة إلى البعد الحضاري لذي يمكن للسينما أن تقوم به في دول العالم الثالث ، نلاحظ على العكس من ذلك في الدول المتقدمة حيث تستغل سلاح السينما كوسيلة إعلامية لتحقيق أغراضها ومطامحها في إطار بث الأفكار وتأكيد النظرة الشمولية للواقع الدولي من منظور غربي بحت ، فمجموع الإنتاج السينمائي الذي يتداول في عالم اليوم مصدره غربي كما أن أحسن المهرجانات الموجودة حاليا تقام في الدول العربية وليس غريبا أن تحصل تلك الأفلام على جوائز وسعفات ذهبية وفضية ، كما أنه ليس غريبا أن تجد التوزيع الكبير إلى كل مناطق الأرض .

فالغرب بواسطة سلاح السينما يريد أن يقدم النموذج الأمثل للحياة، والتصورات التي يقترحها يريد أن تكون متحققة في الواقع مطبقة في حياة الناس لا سيما في الدول التي لها نموذجا مغايرا لنموذجه، سواء من حيث العادات والتقاليد أو من حيث المعتقد الديني، كذلك يمكن الإرداف على ذلك بقولنا أن السينما إستغلت لترسيخ فكرة أن العالم تاريخه يبدأ من الغرب لينتهي عند الغرب وأن العديد من الحقائق أصبحت مشوهة وتطمس جوهر القضايا التي كان من المفروض أن تكون محل نقاش وإثراء ، فعندما ركزت آلة هوليود السينيمائية مجهوداتها على إبراز فكرة أن الهنود الحمر هم برابرة وقطاع طريق

وأيضا هم معادون للسلام ، وأن أمريكا رغم كل ذلك تعاملهم برفق وتقدم لهم كل ما في وسعها من أجل تقديم المدنية لهم ونقلهم إلى عالم أكثر تحضرا وإنسانية وهذا كله برز في ما يسمى بأفلام الكوباي أو رعاة البقر، والتي أصبح أحد أبطالها في يوما ما رئيسا لأمريكا ، وهو ريغان فبواسطة تلك الأفلام قدمت أمريكا نفسها للعالم أنها تمثال للحرية والديمقراطية ، وبذلك تكون قد طمست الحقائق وشوهت شعبا يريد أن يعبر عن ذاته ، ويحقق وثبته الحضارية لا أكثر ولا أقل .

كذلك هي السينما الغربية في فرنسا أو بريطانيا على وجه العموم وكيف تقوم بالترويج لأفكار أقل ما يقال عنها أنها عنصرية ، وهذا مع عدم التعميم لأن هناك بعض من الأعمال التي تناولت الحلم الإنساني بالتحليل والعمق ،وعندما دائما نعود إلى السينما كأسلوب حضاري للتعاطي مع قضايا المجتمع ، نرى بأن مجموع الأفلام التي تقدم في دول العالم الثالث تقلد النموذج الموجود في الغرب من حيث المواضيع المتناولة ، وكذا من حيث تقديم تلك الأفلام وهي أشياء تزيد من أزمة السينما في تلك البلدان ، وتصبح تكرس التبعية في مختلف صورها ، فالسينما كما نعلم وسيلة إعلامية هامة جدا يمكن إستغلالها والعمل على الإستثمار فيها بأفكار تعالج الواقع وتقدم الحلول للمشاكل المستعصية وكم هي كثيرة في بلداننا .

المبحث الرابع

إعـــلام الغرب و قضية إعـدام الحـــق

يقال أن القلم عادل حتى ولو جارت عليه الأنظمة السياسية ، وأن البلاد التي تخلق قوانين الحرية والديمقراطية تنتج في خضمها الجرأة التي تعترف بالحقيقة حتى ولو كانت في الفضاء المهجور ، وقيل أن الإعتراف بماهية الحق التاريخي ونظال الآخرين هو زيادة في مصداقية وسمعة المعترفين .. وقيل أيضا أن المقالة الموضوعية والرأي الحر البعيد عن المزايدات السياسية وكذا الصور الكاشفة لطغيان الباطل ، هي أمور أبجدية في الإعلام المستنير ويقال كذلك أن تمويه الأشياء وتزييف الحقائق دلالة على زيف الرؤية وعدم نضج العقول وإهانة لسيرورة تاريخ تلك الشعوب ، وإسرائيل بذلك عروس زينتها أجهزة الإعلام الغربية بزهق أرواح المظلومين في فلسطين وتبديد حقوقهم المشروعة فكانت مأساة إعدام الحق المقدس في مواجهة مستمرة مع محاولات إضفاء شرعية الطابع المصطنع .

لقد نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت في 1978/03/18 مقالا يبين كيف إستطاعات إسرائيل أن تشتري كل قوى الإعلام الغربي وتوجهه لخدمة مصلحة اليهود ، كما عملت على تشويه صورة العربي

وإبعاده عن إسلامه الذي كان دائما عامل وعي وحماس ضد الطغيان والظلم وقد جاء في هذا المقال «إن على وسائل إعلامنا أن لا تنسى حقيقة هامة في جزء من إستراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب ، هذه الحقيقة هي أننا قد نجحنا بجهودنا وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب طوال ثلاثين عاما ، ويجب أن لا نغفل عن تنفيذ خطتنا في منع إستيقاظ الروح الإسلامية ولو يقتضي الأمر الإستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش لإخماد أية مبادرة ليقظة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا » وبناء عليه فإن إسرائيل عملت منذ إنشائها على التركيز على وظيفتي المال والإعلام ، فالأول يخلق الثاني والثاني قد يخلق هو الآخر الأول ، بل نتيجته تركيز أسس دولة أرض الميعاد .

وهكذا فنظرة سريعة إلى الإعلام الغربي الذي يعتبر المحور الرئيسي في الإعلام الدولي ، فنجد مثلا صحيفة نيويورك تايمز يمتلكها منذ 1896 اليهودي الديلي نيوز ، كما أن سيطرة اليهود على الإعلام الأمريكي تفوق نسبة 90% و هم بذلك يتحكمون من خلاله في توجهات الرأي العام الأمريكي خصوصا حول مسألة تحكمهم في شبكات الإتصال التلفزيونية كـ : MBS و CBS و ABC بالإضافة إلى وكالة رويتر هذا دون أن ننسى باقي وكالات الأنباء العالمية سواء في بريطانيا أو في

أمريكا نفسها التي هي في حوزة اليهود ، وإقتحامهم لمؤسسة هوليود للإنتاج السينمائي ذات الدور الخطير ، وقد إستغلت كل هذه المؤهلات الإعلامية لخدمة القضية اليهودية .

وكان الهدف من إمتلاك الإعلام الغربي ليس فقط تضليل الرأي العام العربي ، ولكن من أجل إقامة حصن تجاه التحديات الأوروبية وهذا ما يؤكده «هرتزل» مؤسس الصهيونية بقوله «سنبني بالنسبة إلى أوربا جزءا من الحصن الذي يقف في وجه آسيا وسيكون حارسا متقدما للمدنية ضد البربرية الأوروبية» فمنذ بداية الإستيطان اليهودي حرصت الصحافة الغربية على تقديم الإسرائيليين على أنهم رسل مدنية في حين أن الفلسطينيين تصفهم بالبرابرة كما يؤكد على أن فلسطين صحراء لا يسكنها أحد ، ولهذا جاءت المقولة التي هللت الصحافة الغربية «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب» .

من هنا كانت هجرة اليهود إلى فلسطين مبررة من طرف الصحافة الغربية بفعل إعتمادها على تلك الحجج التضليلية التي يدحضها التارخ، فإستمرت الصحافة الغربية في وصف الإسرائليين برواد وعمال و ديمقراطيين وعشاق سلام كما أنها تركز على الزيارات التي يقوم بها العديد من الحكام الأفارقة إلى إسرائيل ورغبة هذه الأخيرة على تقديم العون وتصدير الخبرة إليهم .

وهنا يمكن الإشارة إلى أن الصحافة البريطانية والأمريكية بشكل خاص تصف إسرائيل بواحة الديمقراطية ففي معظم المقالات تبرر الإيديولوجية القمعية الصهيونية بالسلمية والواقعية . فالمنطق الصهيوني والصحافة الغربية عندما يتوجهان إلى الشعبين الفرنسي والبلجيكي (مثلا) فإنهما يعيران الأحداث المميزة التي طبعت تاريخ هذين البلدين المعاصر إهتماما خاصا ، فمن الأساس التذكير مثلا بفضائح النازية كما أن من الأساس جدا أن يجهل هذان الشعبان إلى أي حد تشبه المقاومة الفلسطينية ضد الإحتلال الصهيوني ، المقاومة التي قادها الوطنيون في هذين البلدين ضد الإحتلال النازي من سنة 1940 حتى 1945 ذلك أنه إذا ظهر مثل هذا التشابه فمن الممكن أن يغير الرأي العام الغربي مواقفه .

ففي دراسة خاصة لبعض الصحف الغربية إتضح لنا أنه هناك كلمات مستعملة بشكل مكثف وهي تتخذ كأساليب لتمويه الرأي العام العالمي وهذا مرورا بكافة الحروب العربية الإسرائيلية فنجد مثلا :

أ-الدين : ويؤكدون أن الفلسطينيين إنتهكوا الروح المسيحية وإحترام القريب والإخاء والمحبة وداسوها بأقدامهم .

ب-الحرية والمدنية : ويقولون أن إسرائيل قد وقعت ضحية لإقتحام بربري فلسطيني عنيف جاء من الخارج ومن عالم لا يعترف به كمتمدن .

جـ-الشرف : يصفون هذا بأن المقاومة جرت بين شجاعة ونبل اليهود الموجودين وبين جبن وسخرية الفلسطينيين الذين أطلقوا النار على ذلك .

د-التاريخ والوطن : يردفون على هذا بقولهم لقد لطخ الفلسطينيون التاريخ ومزقوا وطن شعب الله المختار .

هـ-النازية والعنصرية : إظهار التشابه بين إرهابية المنظمة الفلسطينية وفضائع النازية ، كما يركزون على أن الفلسطينيين كانوا على مر العصور معادين للسامية ، ثم أيضا نجد أن أساليب التمويه الصهيونية تتواصل في هيجانها ، فمثلا عندما يكون القمع في فلسطين أو في البوسنة أو في أي بلد آخر فإن وسائل الإعلام الغربية تنقل ببرودة الروايات الرسمية للأحداث فتحصي عدد القتلى والدبابات والطائرات والشاحنات المدمرة ... وفي هذه الحالة يكون العنف قانونيا وشرعيا فلا تحول قضية مجازر صبرا وشتيلا وكفر قاسم وقتل البوسنيين إلى مأساة ينبغي التحدث عليها وإدانة المتسبب فيها ولو إعلاميا ، في حين نرى أن هناك بعض الأشياء التي لا ترقي إلى مستوى الإهتمام الدولي تطرحها الصحافة الغربية وبشكل جاد ، كقضية فتاتين أثناء تجوالهما في إحدى المدن الإيطالية ، فباشرت الصحف الغربية إلى وصفها بالإنتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وكرامته ، وهنا يمكن لنا إحالة

الصحافة الغربية على ما يجري في فلسطين ، كما يمكننا أن نتساءل هل ما تتعرض له الأسر العربية في الأرض المحتلة من إنتهاك لا يدخل في قاموس حقوق الإنسان أم أن ...

إن المسار الذي إتجهت إليه قراءتنا لهذا الموضوع كان ناتجا عن قناعتنا الشخصية في أن المتلاعبين بالعقول يشهرون أقلامهم وأفكارهم في وجه الحقيقة الإنسانية ، ويتصدون بكل الأشكال إلى سوابق التاريخ المؤكدة فهدفنا كان أسير فكرتين ، الأولى نظرية منهجية بمعنى أننا أردنا تبيان حقيقة وسائل الإعلام والأساليب التي تعتمدها في تضليل الرأي العام والتأثير على إتجاهاتهم ، غير أننا نسجل في الحقبة الأخيرة تحول الإعلام الغربي تجاه بعض القضايا التي فرضت نفسها بشدة ولم يكن لتمويهاتها أي مفعول كالإنتفاضة الباسلة لأطفال الحجارة ، وأما الفكرة الثانية فهي سياسية تتضمن ضرورة دحض الدعايات المغرضة للإعلام الغربي إتجاه الشعوب المغلوبة على أمرها ، ورسم آفاق جديدة لإعلام عالمي جديد يرحم عقول البشر ويعيد الإحترام والوقار لصاحبة الجلالة (الصحافة) ويسمح بصفة آلية في ظل الإنفراج للإعلام الدولي بالمساهمة في عملية دعم الوفاق الدولي وبالتالي تقديم قضايا الإنسانية بصفة موضوعية خالية من أي تمويه أو تضليل وهي بكل ذلك ستسمح لشمس الحقيقة بالبزوغ على بقاع العالم .

الفصل الخامس
أزمة الإعلام الدولي

يشهد الإعلام الدولي أزمة عميقة نتجت أساسا عن هيمنه غربية كلية على مجموع نشاطات الإعلام المخنلفة و بات من الصعب الحصول على رأي مخالف لأفكار الدول الغربية ، وبالتالي غيبت نظرة شعوب أخرى في إتجاه أوضاعها ، وعليه فإن تواجد أكبر المؤسسات العالمية الإعلامية في عواصم الغرب يعني مباشرة الكشف عن مظهر آخر للإستعمار ، ونقصد بذلك الإختراق الحضاري والثقافي الذي يرتبط في مفهومه البسيط بقيم السيطرة والإستغلال .

فأصبحنا نعيش في عالم لا يقدم مايراه الأقوياء منه صالحا وفقدت أجهزة الإعلام القطرية والدولية قدرتها في إقناع البشر ، حيث نرى ونسمع ونقرأ تحليلات وأخبار عن أحداث تقع يوميا أمام أعيننا ولكن تصل إعلاميا مشوهة أو حاملة خطاب سياسي عاكس للحقيقة تماما .

إذن فسلبية وسائل الإعلامية العالمية تجاه القضايا الدولية تقف وراءه غياب إستراتيجية دولية للإعلام تمنع هيمنة مجموعة على مجموعة أخرى ، وتقضي على الإحتكار الغربي للأنباء والأخبار ، وتقلل

من نفوذ تلك المؤسسات الإعلامية الأخرى بالإضافة إلى ضرورة التوجه في الإعلام إلى التركيز على مشاكل العالم المتخلف والنامي ، لأن العالم كما نتصور ليس أوروبا وحدها أو أمريكا .فهذا الاقتصار يعني محاولة لوضع شعوب كاملة في هامش حركية التاريخ البشري الذي يرفض أن تكون الحضارة الغربية بمدنيتها المتعفنة نهاية له كما يقول المفكر «فوكوياما» .

المبحث الأول

مشكلـــة الإختـــلال الإعلامـــي

كان للحرب العالمية الثانية إنعكاسات هامة على صعيد الممارسة الإعلامية من ذلك التركيز على ملكية وسائل الإعلام ومصادر المعلومات ، فقد عملت الدول الصناعية المتطورة على الإقدام على خطوة إدماج الوحدات الإعلامية الصغيرة في مجموعات أكبر ، كما عملت على الإبقاء على نشاط الوحدات الإعلامية الكبرى ، بالإضافة إلى إندماج بعض الشركات الإعلامية الكبرى ذات النشاط الإعلامي البحت في شركات أخرى ذات نشاطات غير إعلامية ، ونذكر في هذا السياق أن الشبكات التلفزيونية الأمريكية الثلاثة تعتبر تجمعات إقتصادية ضخمة تتبعها تجمعات أخرى واسعة السيطرة والنفوذ .

فوسائل الإعلام في أمريكا تشكل قطبا سياسيا وإستراتيجيا يؤدي خدمة عامة . وبالمقابل فهو يسير وفق معطيات العمل التجاري الذي يصبو من نشاطه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن ، فالسيطرة على وسائل الإعلام تعني السيطرة على العقول ومن ثم توجيهها و لهذا فالإهتمام به أمر مصيري ، بل هو أكثر أهمية من إيقاعات النشاط الإنساني الآخر ، بحيث أن صناعة الإعلام في الولايات المتحدة أصبح

له بعد دوليا بحيث نتائج عملها لا تنعكس فقط على المجال الوطني بل تتعداه لتشمل كل قارات العالم .

إذن فمصادر المعلومات تستقى دائما من مركز إدارة تلك المؤسسات الإعلامية الضخمة التي تتطلب توافر إمكانيات مادية هائلة تقدر بملايير الدولارات . وكذا بخبرة وكفاءة بشرية تكون في مستوى الهدف المنشود .

فالكاتب الأمريكي «هربرت سلبر» يرى أن المؤسسات الضخمة المتعددة الجنسيات تقوم بتنظيم السوق الدولي للمعلومات والإتصال في العالم ، وبهذا الشكل تصبح تلك المؤسسات عبارة عن إمبراطوريات واسعة تتحكم في سوق الأخبار العالمية ، وتفسح المجال لمن تشاء وتطوق من تريد ، لأن منطق المنافسة لديها لا يتشكل وفق الأحسن والأفيد بل تبعا لميزان من يدفع أكبر يحصل على معلومات أكبر .

وهكذا وبهذا الأسلوب برزت واشنطن كقوة إحتكار عالمية مباشرة بعد الكونية الثانية (1939-1945) وساعد في ذلك الإمبراطوريات الأوروبية السابقة ، وجعلها بالمقابل تطرح فكرة أو مفهوم التدفق الحر للمعلومات ورفع القيود على إنتقال الأنباء ومضمون الرسالة الإعلامية بين شعوب المعمورة ، وعليه فإن من خصائص مبدأ التدفق الحر للمعلومات هو إلغاء العوائق التي تقف حاجزا أمام مسار ممارسة حرية

الرأي والتعبير، كما يقر فكرة أحقية جميع الأفراد والمؤسسات في الوصول إلى إعلام ذا مصداقية يعبر على طموحاته ويقرب الهوة ويساعده على حل مشاكله بشكل يتصف بالعدالة والمساواة . وهذا يتطلب فتح الحدود الوطنية في وجه هذا الإعلام .

غير أنه في الحقيقة فإن عدم التوازن الإعلامي تظهر بشكل جدي من هذا المنظور بحيث أن دول العالم المتخلف لا تملك الوسائل الكافية والهياكل المتطورة التي تساعدها إن فتحت مجالها الوطني لتدفق الأخبار والمعلومات أن تتحكم في إنعكاساتها الخطيرة وهي تشبه وضعية الإستغلال بالنسبة لبقاع البحار أو أعالي البحار بحيث تؤكد الدول الغربية المتطورة على وضعها في خانة الإرث الإنساني المشترك وهي واعية جدا أن مسألة الإستغلال لا تقدر عليها الدول النامية لإعتبارات تتعلق بنقص في الميدان التكنولوجي ، و بالتالي فإنها سوف تقبل بسيادة الأمر الواقع الذي يكرس سيطرة الأقوى إقتصاديا وتقنيا وبالتالي فهي تقبل بتلك المساواة الشكلية .

أيضا في ميدان الإعلام فالقضية هي نفسها من ثم فإن الهيمنة الغربية على الإعلام الدولي لم تقتصر على جانب المعالجة من ناحية المضمون ، بل تركزت أساسا على وسائل نقل المعلومات عبر الحدود القطرية من خلال الأقمار الصناعية وكابلات الإتصال وشبكاته المتطورة،

وهي كلها في يد الدول الكبرى مما جعلها في وضعية الأمر بالتسيير والتوجيه وزادت من عمق تبعية الدول النامية التي أصبحت بفعل هذا العامل مجرد مستهلك ومتقبل لأفكار وأخبار الغير ، فهذا الإختلال رتب مسألة حقيقية للسياسة الإعلامية المطبقة في عالم اليوم ، فأمام لا عدالة التوزيع بالنسبة من كتب وصحف يومية ومجلات ، وإمكانيات الإرسال الإذاعي والبث التلفزي وأجهزة ومعدات الإتصال وبرامجها ، وهي كلها ترتبط بقيم حضارية أخرى تتبع وتعكس تطور المجتمع من خلال جملة من المعطيات أولها الإمكانيات المادية الموضوعة تحت تصرف أفراده.

فالعالم الثالث مازال متوسط دخل لفرد فيه يعاني نقصا رهيبا إذا ما قورن بمعدل دخل الفرد بالنسبة للدولة المتطورة ، كما أن برامجه التربوية والتعليمية تتميز بالجمود والسكون و القدم لا تساعد كثيرا على تفجير الطاقات رغم وجود خامات هائلة أضف إلى تراجع الإهتمام بقطاع الثقافة والفن والبحث العلمي وهي كلها متغيرات هامة في دفع التطور وإنشاد الوصول إلى تثبيت الذات.

ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى مجموعة من الأفكار من ذلك أن نشاط الصحف وتوزيعها يخضع إلى نوعية الأخبار والمعلومات المستقاة من وكالات الأنباء التي تصبغ عليه شخصية الدول المتحكمة

فيها ، ونقصد بذلك الدول الفاعلة . فحسب نشرية لليونسكو لعام 1980 مثلا ، هناك 19 دولة صناعية يتواجد بها 31 ألف صحيفة فهذا الرقم لا نجده في الدول النامية بحيث توجد 2034 صحيفة فقط بحيث يبلغ متوسط عدد النسخ لكل ألف مواطن 203 في الدول المتقدمة إلا أن متوسط عدد النسخ في الدول النامية هو 67 نسخة لكل 1000 مواطن ، أما بالنسبة لأجهزة الإستقبال الإذاعي هناك 20 دولة صناعية بها في المتوسط 910 جهاز راديو لكل 1000 فرد ، بينما في الدول النامية هناك 93 جهاز لكل 1000 فرد ، أما فيما يخص أجهزة التلفزيون فالمتوسط هو 327 جهاز لكل 1000 مواطن في الدول المتقدمة و 33 لكل 1000 فرد في الدول القليلة العمران .

وهكذا نلاحظ أن حالات عدم التوازن في هذا الميدان تبرز بشكل واضح في أجهزة التلفزيون والتلكس والكمبيوتر مما يعطي فكرة أن حياة وسائل الإعلام من مكتوبة و مسموعة ومرئية تعتمد في شكل كلي على المؤسسات والوكالات الغربية التي تزودها بالمعلومات والأخبار. فإنعدام التوازن إذن ينبع أصلا من عدم قدرة تلك الدول النامية على صياغة مشروع إعلامي متكامل يقف ضد محاولات الإنزلاق في هذا القطاع الحساس .

المبحث الثاني
أخطـــار تدفـــق المعلومـــات عبـــر الحـــدود

إن الإعلام هو المادة الأولى للمعرفة أو هي منطلق أي محاولة جادة للتنوير والتفكير بإعتبار أن المعرفة هي في حد ذاتها إعلام يمر بمراحل تركيبية وتأليفية شديدة التشابك والتعقيد فهو -أي الإعلام- يشكل ثروة متجددة ومنسجمة تساهم في رفع وعي الشعوب ودفعها إلى المزيد من التطور . وحسب «غريغوري باتسن» فالإعلام هو ذلك التباين الذي يصنع التباين بمعنى أن الإختلاف الموجود في توجيهات رجالاته سوف ينعكس منطقيا على خلق الإختلاف لدى الأطراف التي تتلقى أفكاره ومعطياته .

غير أن قيم الإعلام الحالية تدفع بالمجتمع الإنساني ككل إلى تحويل نشاطه الإنتاجي المنصب أصلا على الصناعة إلى نشاط مغاير لم يعرفه العالم من قبل . ونقصد بذلك إنتاج المعلومات والمعرفة بشكل عام .

فبداية تاريخ الإتصال أو الإعلام كإرسال أفكار ومعطيات تعود إلى عام 1956 . وحينها شكلت ظاهرة تجاوز عدد الأفراد المشتغلين

في ميدان الخدمات المهتمة بالإعلام عدد العاملين في أماكن إنتاج الحدث أو الثورة على القيم التي كانت، تعزل الإعلام عن حركيات المجتمعات ، أضف إلى ذلك حدثا آخر لا يقل أهمية ونعني به إطلاق القمر الصناعي السوفياتي «سبوتنيك» الذي أعطى مفهوما جديدا لقضية الإتصال نظرا لهذه التقنية المتطورة من تأثير سريع وفعال على صعيد إنتقال المعلومات عبر الحدود ، وبالتالي فقد أصبح هذا الإعلام العابر للقارات يثير مشاكل عدة ، منها أخلاقية متعلقة أساسا بحقوق الإنسان المختلفة فصارت الأفكار الغربية تطرح نفسها بجدة على مستوى التصور لفكرة حقوق الإنسان التي إتخذت من الثورة الفرنسية لعام 1789وكذا الإعلام العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 مرجعا مهما لها ، وبالتالي فتدفق هذه المعلومة جعل فكرة فرض التصور الغربي في إشكال باسل مع قيم حضارية أخرى لشعوب ترفض ذلك النموذج .

غير أنها إرتضته مجبرة ولم تتوقف، الأمور عند هذا الحد بل تعدته إلى قضايا خاصة جدا كالمشاكل المتعلقة بالواجبات الزوجية حيث جلبت تلك المعلومات القادمة من الغرب أفكارا قصدت بشكل خاص القضاء على التقاليد والعادات التي كانت سببا مهما في ترابط تلك الأسرة المختلفة عن قيم وأخلاق الأسرة الغربية ، وصارت بمفهوم المخالفة تعيق نفسها وتطرح أخطارا متعددة على مستقبلها في غياب سياسة

إعلامية وطنية مدافعة على قيم الأسرة العربية الإسلامية .

أيضا ، إن تدفق المعلومات عبر الحدود يطرح مشكلة قانونية وهي هل توجد هناك آليات قانونية تضع الخطوط الحمراء أمام تدفق تلك المعلومات عبر الأقمار الصناعية ، والبث التلفزي والإذاعي المختلف الأوجه ، بحيث الملاحظ أن الدول النامية والعربية الإسلامية على وجه الخصوص أصبحت تعاني من إجتياح أو غزو لأفكار الغرب الصليبي لمجتمعاتها بواسطة الأفلام الخليعة وسهرات الفن الفاضحة والتي إنعكست سلبا على مسار حياة أفرادها .

وهي بعد كل ذلك غير قادرة على منع ذلك لأنها قضية لا تتعلق فقط بوضع القوانين بقدر ما تتعلق بالتحكم في التكنولوجيا المتطورة التي هي بحوزة تلك الدول القوية في مجال الإتصال ، أيضا هذا التنوع الثقافي الموجود في العالم اليوم يصل إلى كافة البشر ويطرح بالمقابل صراع محتدم مع الذاتية الثقافية الوطنية ، فتصبح هذه الأخيرة في صراع من أجل البقاء أي يدفعها إلى المقاومة وفي عقر دارها .

غير أن قضية الأخطار التي يسببها تدفق المعلومات عبر الحدود ، ليس فقط لقوة المنتوج الغربي بل أيضا لإشكالات خاصة وطنية محلية، كدمقرطة الإعلام وجعله يعبر بحرية عن واقع تلك المجتمعات ، فأحيانا ونظرا لتبعيته للسلطة بشكل مطلق ، يضطر المواطن إلى الإلتجاء إلى

الخارج لكي يلتقط الأخبار التي تتحدث عن مشاكله لأن الأنباء الوطنية لا تعير أدنى الإهتمام لذلك ، فالإعلام في حاجة إلى إنفتاح عن نفسه أولا أي فتح مجال المبادرة ثم التوجه إلى إعطاء كل الحقائق المتعلقة بمشاكل وآمال شعوبه بغية مجابهة إعلامهم القوي .

إن الزحم الهائل من الإعلام المروج حاليا بالمقابل هناك فقرا كبيرا في الجهة الأخرى يطرح مسألة مخفية حول دور الإعلام في الوقت الراهن، ففي هذا النطاق يعتقد الأستاذ «نيل» الحاصل على جائزة نوبل أن حجم المنشورات العلمية فاق في سنة 1985 وحدها كل ما نشر أثناء الفترة الممتدة بين عصر النهضة وعام 1976 ، في حين يشير الأستاذ «سكرايب» إلى القول أن طاقة إستيعاب الإعلام العادية للفرد الواحد تقدر بحوالي 80 ألف معلومة يوميا . وهذا التحليل يجعلنا نلاحظ التصاعد المكثف لعصر المعلوماتية الذي يبرز أن الأشخاص في البلدان المصنعة معرضين لإستقبال 100 ألف معلومة في اليوم الواحد، وأن مصدر تلك المعلوماتية هي الولايات المتحدة التي تنتج أكثر من مليون ناظم آلي صغير في اليوم الواحد وهذا لم يكن ليتم لولا تظافر عوامل عديدة منها الزيادة الكمية للإعلام والنمو النوعي للمعلومات إضافة إلى التطور المذهل للطاقة المعالجة للإعلام أي وجود مراكز و هيئات كبيرة متخصصة في تحليل وتوزيع وتوجيه تلك المعلومات عبر الحدود الوطنية .

غير أن هذا التطور المذهل للإعلام أصبح في مواجهة مفهوم آخر ألا وهو مبدأ السيادة ، إذ كيف يمكن للدولة أن تتمتع بسيادة كاملة على إقليمها وشعبها وهي تخترق يوميا من طرف شبكات الإتصال المذهلة التي تمرر الخطابات السياسية والثقافية التي تتناقض في جوهرها مع الكثير من مفاهيم الدول الأخرى ، والأخطر أن الحضارة الصناعية الحالية تتحول بشكل رويدي إلى حضارة الصورة الطاغية والجالبة للقيم المنحلة ، فصحيح أن الموارد الطبيعية بقيت نقطة أساسية في مسار تطور المجتمعات إلى أن الطاقة البشرية وقيم الإعلام والإتصال و كذا البحث العلمي هي وسائل أكثر نجاعة وأكبر تأثير في عالم يتغير بشكل مطرد خصوصا إذا ما علمنا أن قطاع الإعلام يشكل نسبة 56٪ من نسبة الناتج الإجمالي للدول الصناعية (الأوروبية) ، كما يشغل نسبة أقل بالنسبة للولايات المتحدة أي 54٪ وهذا ما يؤكده السيد « ريكاردو بيتريلا » وهو موظف سام لسوق الرابطة الإقتصادية الأوروبية بحيث يقول «لو حاولنا نحن الأوروبيين رؤية الصورة التي سيكون عليها العالم خلال العقود القادمة معتمدين في ذلك على تحليل مضاعفات ونتائج التكنولوجيات الجديدة للإعلام فقط فإننا سنرى صورة مجتمع عالمي توشك فيه بلدان الرابطة خلال العشرين سنة الآتية على فقدان إستمرارها الحياتي بوصفها قوة إقتصادية صناعية ذات إستقلال بارز» .

إذن فلاحظوا كيف تتنبأ أوروبا بمصيرها في حالة عدم إعطاء أهمية أكبر لثورة الإتصالات و تطويرها بشكل يحفظ لها فاعليتها ومركزها في أحسن مستوى ، بينما العكس فيما يخص بلدان العالم الثالث التي تعاني من فقر كبير في ميدان المعرفة والعلم و الإعلام بحيث تحاول هذه الأخيرة التفاوض مع دول الشمال بغية الإستفادة من خبرات وتقنيات هذه الأخيرة، غير أن ذلك لم يؤدي إلى مساعدتها على رسم صورة إعلامية مستقلة بها وعملت من خلال الكثير من المؤتمرات على التنديد بأخطار الحرية العالمية إن صح التعبير التي أصبحت تميز توزيع الأخبار من دون الحصول على موافقة الكثير من الدول التي لها رأيا مخالفا .

ونذكر في هذا المجال لقاء دلهي الجديدة في مارس 1983 ، حيث تم الإتفاق على أن للإعلام دورا إستراتيجيا نظرا لإعتبارات عدة ، في مقدمتها الإعتبار الإقتصادي الذي يبرز من خلال الحقائق التالية :

أن نسبة 95٪ من مجموع الإستثمارات في ميدان تقنيات علوم الإعلام والإتصال تتم في بلدان الشمال والباقي أي 5٪ تنشط من خلاله دول الجنوب وهذا يشكل إختلالا غير مبرر .

إن حجم النفقات من الميزانيات العامة بالنسبة للشمال في ميدان التنمية الخاصة بتكنولوجيات الإتصال يشكل نسبة 98٪ من مجموع ما ينفق على الإعلام عالميا.

عندما نتفحص تقرير لجنة اليونسكو ، نكتشف للوهلة الأولى إحصائيات مذهلة حول حجم تصدير النصوص والكتب المطبوعة والتلفزات والمجلات وأجهزة الراديو من طرف دول الشمال ، كما قدم التقرير معلومة أخرى حول البلدان النامية التي تصدر قرابة 93٪ من المجموع العالمي لهذه الملتزمات . وهنا المقصود دول جنوب شرق آسيا وعدد آخر من الدول التي حققت تطورا ملحوظا في حين أن بلدان العالم المتخلف لا تقدم إلا نسبة 7٪ .

لقد تنبه العالم الرأسمالي اليوم إلى حقيقة جديدة ، جلبت له الكثير من الأموال عكس التجارة السابقة التي كانت تعتمد على سلع ومواد ، وهي تنحو إلى التجارة بالمعلومات بحيث أصبح الإنفاق يتركز عليها بشكل كبير ، والنتائج المحققة في هذا الميدان صارت لا يختلف على تقديرها إثنان نظرا للتطور السريع والمتواتر لعصر المعلومات أصبحت مسألة وصوله لأصحاب القرارات السياسية ذات أهمية كبيرة لذلك تضطر الكثير من المؤسسات الإعلامية الكبيرة على التعاقد مع خبراء وأشخاص ذوي مراكز قيادية في دولهم حتى يتمكنون من تزويدها بالمعلومات ، والتي تقوم ببيعها إلى جهات أخرى .

و بالنظر إلى الأهميات السالفة التحليل ، فإن العديد من الدول وفي مقدمتهم اليابان أدمجت تكاليف الإنفاق على الإعلام ضمن

التكاليف العامة للإنتاج الصناعي ، لأن المنطق الحالي يؤكد ضرورة الإستفادة من المعلومات التي تقدم من قبل الإعلام .

وتأسيسا على ما سبق نرى أن التكنولوجيات الجديدة لم تجعل المعلومات الوطنية ذات صبغة دولية فقط بل أن مسألة إنفلات المعلومات من القيادات الوطنية صارت تطرح أكثر من إشكال على مستوى التعامل ، بحيث أن القانون الدولي الذي إضطلع بتقنين ملكية المعلومات وعدم جواز إحتكارها لصالح طرف على حساب طرف آخر أصبح غير قادر على مواكبة ومن ثم التحكم في الخرجات السريعة لعالم الإتصال المذهل ويتم هذا بفعل تجاهل الدول الكبرى لهذه الحقيقة التي تخدمها أكثر من غيرها ، وعليه فإن الأفكار التي تترتب على كل ذلك هو أن مفهوم السيادة من جهة نظر القانون تعني التحكم الدقيق في حركة المعلومات ، وهذا الأمر يطرح بصفة آلية مجموعة من المشاكل ترتبط بمسألة حفاظ سيادة الدول على شؤونها الداخلية ونعني بذلك حرية الإعلام التي تشكل فكرة إنسانية غير قابلة للسيطرة أو التقييد ، لأن العالم وجد ليترابط وليس ليتجزأ ، أيضا أن حق السرية وحماية الحياة الشخصية للمواطنين ومنع عنهم التداخل المتزايد من قبل مراكز وهيئات سبر الآراء ودراسة الأذواق وكذا العادات والتقاليد بشكل يتجاوز حدود الحياة الخاصة ، كما أن سيادة الدولة تواجه بإشكال آخر وهو مسألة

إلتقاط الصور وبرمجة الحصص لا يخضع إلى أي معطى موضوعي ، والذي أثر كثيرا على تحكم الدولة في خريطتها الإعلامة والثقافية الوطنية ، بل أن إستخدام الأقمار الصناعية ساهم بشكل كبير في تغيير مفهوم سيادة الدولة على إقليمها الجوي من حيث الشمولية لأن هذه الأقمار أصبحت تلتقط الكثير من المعلومات ، وهو ما لا توفرها خرائط الإرصاد الجوية التي تظهر على شاشات التلفزيون .

إن الوضع الحالي لشبكات الإتصال المتواجدة عبر مناطق العالم تبرز أن العالم الثالث هو أيضا سوق إستهلاك بالنسبة لمنتوجات التكنولوجيات الجديدة سواء على مستوى الآلات و الأجهزة أو على مستوى الأفكار والتحليلات ، من دون أن تكون لهذه الدول رؤية مغايرة تعارض بأشياء موجودة وليس بخطابات جوفاء ماعدا بعض الدول كالبرازيل الذي يرفض ترخيص رسمي على حركة المعطيات دخولا وخروجا الجارية عبر تقنيات تنقيل المعلومات (ناظمات آلية ، وإتصالات ذات مدى بعيد) .

وفي هذا الصدد نشير أنه خلال مؤتمر إنعقد بالأرجنتين في أكتوبر 1979 مثلا تم الحديث عن إختلال التدفقات الدولية للمعطيات الراهنة، وأن الحدود الوطنية والفواصل الجغرافية فقدت صفة الحواجز الحامية ، وإنطلاقا من ذلك فإن العديد من البلدان بدأت تفكر في كيفية وضع

تشريعات تحد من تدفق المعلومات بكيفيات حرة وطليقة من دون رقيب أو تقاليد منظمة ودقيقة ، غير أن هذا غير كاف بسبب غياب إرادة سياسية جادة وصريحة ، كتلك الموجودة في أوروبا .

وللتدليل على مدى الأهمية التي توليها لقطاع الإتصال نقدم مثالا حيا على ذلك بحيث قام الرئيس الفرنسي ميتران عام 1990 بعقد إجتماع على مستوى السوق الأوروبية المشتركة لرؤساء دول أوروبا لكي يتدارسوا آفاق التطورات الأخيرة في ميدان الإتصال ولتحضير إستراتيجية إعلامية موحدة على مستوى أوروبا ، ومن بين الإجراءات التي وضعتها ، إحداثها لهيئات وطنية تشرف على قواعد ومبادئ الإعلام بالإضافة إلى وجود المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية ، وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة لتي لها لجنة فيدرالية تشرف على التلفزات ، أما نحن فتلفزتنا تستعمل أفلاما تأتينا للدعاية والإشهار ، ثم يأتي نفس المسؤول يندد بأخطار تدفق المعلومات عبر الحدود .

المبحث الثالث

النفوذ الصهيوني على الصحافة العالمية

إن المتمعن في مخطوط بروتوكولات حكماء صهيون يدرك حقيقة الصهاينة وكيف يفكرون بحيل وطرف خبيثة في جلب التأكيد والموالاة، وكذا تمرير رسالة شعب الله المختار . وقد إختاروا لتحقيق أغراضهم تلك وسيلتين هامتين ، فالأولى تتعلق بعالم المال بحيث إعتمدوا على طين الذين هم من جنسيات وأصول يهودية وباشروا من خلال جملة من اللقاءات كان أبرزها مؤتمر بال بسويسرا بزعامة الملياردير روتشلد الذي دعى اليهود عبر العالم من أجل الإتحاد بغية إقامة دولة لليهود بعد التشرد والشتات الذي أصابهم من جراء أعمال النازية ، وقد إستطاعوا أن يحققوا هذا المبتغى بعد أن كانوا عدما.

وعليه وبالضبط في سنة 1948 برز الكيان الصهيوني كقوة سياسية عالمية فاعلة في منطقة الشرق الأوسط بينما الوسيلة الثانية وهي المقصودة في موضوعنا فتتعلق بالإعلام بحيث أدركوا مدى خطورة التحكم في مضامين هذا القطاع الحساس ، حيث وجهوا جميع أموالهم

وإستثماراتهم بهدف الترويج لقضيتهم . وقد تفوقوا لدرجة معينة كما سنرى لاحقا ، بحيث إعتمدوا نهجا إعلاميا بدأ بالإستثمار في كبريات المؤسسات ذات الوزن الكبير ،أو حتى إمتلاك العديد من وسائل الإعلام سواء في أمريكا أو في البلاد الأوروبية أين كانت تتواجد أكبر المحطات الإذاعية والتلفزيونية والتي كانت تحظى بشعبية واسعة ، ولم تتوقف القضية في السيطرة على الإعلام العالمي بل تعداها ليشمل قنوات إتصال أخرى كالمسرح والسينما وعالم التأليف ، حيث قاموا بشراء مؤسسات للنشر ووضعوها تحت خدمتهم المباشرة ، فطبعوا العديد من الكتب و النشريات التي ساهمت إلى حد ما في تشويه الصورة العربية الإسلامية وتبليغ رسالة شعب اليهود المضطهد عبر فترات تاريخية طويلة والمقاوم لعجرفة الفلسطينيين كما يزعمون .

إذن فالمطلع على تاريخ الإسرائليين يكتشف مبدئيا شراسة ومكر تخطيطهم ورغبتهم في إحكام القبضة على أعدائهم كما تبدو أهدافهم واضحة وكاشفة لحقد دفين من خلال إستغلال الإعلام كوسيلة لتنفيذ ذلك ، وعليه يمكن تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي :

1-إن الهدف المتوخى من خلال سيطرتهم على وسائل الإعلام العالمية يتمثل في تمرير ثقافتهم و توجيه الرأي العام العالمي إتجاه ما يحدث في العالم وإعطائه صبغتهم محاولة لتشكيل رأي عام موالي يسمح لهم بتحقيق أغراضهم الإستيطانية سواء في الصراع العقائدي اليهودي الإسلامي أو في الصراع العربي الإسرائيلي .

2-أيضا إن الهدف المتوخى هو نشر الدمار بين صفوف المجتمعات التي تعارضهم وذلك بواسطة حملات التشويه لرموز تلك المجتمعات وبإثارة الفتن الحزبية وهذا ما ورد بالفعل في أهدافهم التامودية ومقررات بروتوكولات حكماء صهيون .

3-إضافة إلى هذه الأفكار هناك خلفيات أخرى خطورة منها بث أخلاق العنف والفسق و المجون وجعل القنوات البصرية والسمعية وحتى المكتوبة في خدمة هذه القيم الدنيئة .

4-كما تبرز حقيقة تلك الأعمال الهدامة ليس على العالم العربي والإسلامي بشكل خاص بل أيضا نلاحظ هذا التأثير السلبي على صعيد المجتمعات الغربية ، حيث يرى الأستاذ عبد الله حلاق في كتابه «الإعلام اليهودي » وذلك عندما يتكلم عن أثر الأخلاق الفاسقة التي

يقوم اليهود بالترويج لها حيث يؤكد على أن اليهودية العالمية هزمت الفضيلة في دول أوروبا وأمريكا .

وبانتصار ، اليهود في إباحة الشذوذ الجنسي في العالم ، يتقربون من أهدافهم التلمودية ومقررات بروتكولات حكماء صهيون التي تنص بصراحة على ضرورة تدمير أخلاق الشعوب ليسهل على اليهود حكمها وتسييرها للعبيد لخدمة اليهود في كل مكان بالإضافة إلى جعل الجنس دين الشعوب الغربية ، و حكوماتها تساعد على تفسخ الشعوب وإنسياقها وراء الرذيلة التي لا مثيل لهما حتى في حياة الشعوب البدائية ، وإننا نظلم الحيوانات حين ننسب الشهوة الجامحة الشاذة إليها ونقول (شهوة حيوانية) لأنه لم يعرف عن الحيوانات أنها تستعمل أي نوع من أنواع الشذوذ الجنسي والغريب أن حكام الغرب وفلاسفة وقادة الفكر فيه قد أعمتهم الدعاية اليهودية ، فلم يعودوا يرون الهوة السحيقة التي تقودهم إليها فلسفة اليهود المدمرة «للحياة» .

إن اليهود لم يكتفوا بالسيطرة الإعلامية على العالم الغربي فقط بل إمتدت سياستهم إلى الهيمنة على عصب الحياة ألا وهو الإقتصاد الذي بواسطته يستطيع اليهود أن يحققوا مآربهم ويتضح ذلك بشكل

جدي في إحدى صفحات بروتوكولات حكمائهم بحيث نجد هذه المقولة التي تركز على أن «أساس الذهب الذي يحتكره اليهود لا على أساس قوة العمل والإنتاج والثروات الأخرى مع إحداث الأزمات الإقتصادية العالمية على الدوام كي لا يستريح العالم أبدا فيضطر إلى الإستعانة باليهود ولكشف كروبه ، ويرضى صاغرا مغتبطا بالسلطة اليهودية العالمية» .

ملاحظـــة : هناك جدول في الصفحة الموالية يظهر مدى تحكم الإعلام اليهودي في وسائل الإعلام المنتشرة عبر العالم ، وهو خاص بعام 1967 ، كما أن هذه الأرقام تضاعفت بنسبة أكبر ، وهذا نظرا لتزايد شراء اليهود لوسائل الإعلام وكذا لوكالات الأنباء الأكثر تأثيرا في عقول الناس في وقتنا الحاضر .

جدول إحصائي لشبكة الإعلام اليهودي لعام 1967

المرجـــع:د/محمـــد منيـــر سعد الدين - الإعـــلام قـــراءة في الإعـــلام المعاصر والإعـــلام الإسلامـــي ص 95.

المنطقة	اللغـــة	صحف يومية	مجلة أسبوعية	أخرى	المجموع
الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة	إنجليزية أخرى	- 3	23 11	95 52	224
كندا	إنجليزية أخرى	- 2	5 3	4 1	15
أمريكـــا اللاتينيـــة	إنجليزية أخرى	- 4	8 16	39 51	118
آسيا	إنجليزية أخرى	- 2	2 6	2 1	13
أوربا	إنجليزية أخرى	- 22	1 76	1 205	348
إفريقيا	إنجليزية أخرى	- -	4 1	29 8	42
المجموع الكلي	/	34	196	530	760

المبحث الرابع

إنحياز وكالات الأنباء الدولية

لعل من بين الأزمات التي يعاني منها الإعلام الدولي هو تواجد العديد من وكالات الأخبار العالمية سواء تلك التي تشتغل داخل البلدان المؤسسة لها وبالتالي تخضع إلى قوانينها وقيمها أو تلك الوكالات التي تكون لها صفة عالمية أي أنها أنشئت بموجب عقود أبرمت بين مجموعة من الشخصيات التي لها باع في ميدان التجارة والمال ، تلك الوكالات تعمل على عدم تقديم الصورة الحقيقية للمشاكل التي تعاني منها شعوب عديدة ولعل هذا يرجع إلى أسباب عديدة سنأتي على تعدادها وتحليلها ، وذلك بعد أن نتوصل إلى فهم حقيقة تلك المؤسسات الإعلامية الضخمة وكيف برزت إلى الوجود ، وهل أن العمل الإعلامي العالمي ذا التأثير الواسع يمكن أن يتم من دون تلك الوكالات التي تتحكم اليوم في حوالي 90٪ من حجم الأنباء والمعلومات المتداولة في كوكبنا .

إن النظام الإخباري الدولي الحالي الذي تشكله جموع المؤسسات والوكالات العاملة في هذا الميدان جاء بفعل حاجة البشر ككل ، وحاجة شعوب الدول الغربية على وجه الخصوص إلى أخبار العالم لأنهم يعتقدون

أنهم وصايا على كل البشر ، ولذلك ضروري أن يتحصلوا بمختلف الطرق على المعلومات والحقائق التي تحدث هنا وهناك في هذا العالم الفسيح، ومن ثم فإن الغرب عن طريق رحالاته و مبعوثيه ومسؤوليه إستطاعوا أن يتحصلوا على أخبار مثيرة وحساسة من كل مكان ولو أنه في البداية كانت الطرق المستعملة تقليدية وبدائية بحيث لم تصل المعلومات إلا بعد مدة زمنية طويلة قد لا تصبح تلك الأخبار مفيدة من الناحية العملية بعد وصولها لمن يهمه الأمر.

ولذلك تطور التفكير في ميدان جلب المعلومات ليستقر عند ضرورة إنشاء مؤسسات صحفية وشبكات إتصال إذاعية ومن ثم وكالات مهمتها توظيف إطارات وكفاءات سواء يعملون داخل تلك الوكالات أو خارجها بصفة مراسلين يعملون جميعا على تجميع الأنباء ومن ثم بيعها وتوزيعها على شركات توزيع الأنباء المتواجدة عبر نقاط العالم كلها، غير أن تلك الأخبار الموزعة صبغة وشارة تلك الحكومات ، أيضا أن المحررين والعاملين قد تتحكم في طربقة تعاملهم وصياغتهم للأخبار الموضوعة بين أيديهم لإنتماءاتهم السياسية وكذا مصالحهم خصوصا في الوكالات غير الوطنية أي تلك التي يملكها رجال الأعمال حيث يخضعون إلى منطق المصلحة المادية الذي يعني أن ثمن الخبر يخضع إلى أهميته وليس إلى مدى فائدته أي وفقا لمنطلقات المهنية

الإحترافية، بمعنى أن المصلحة هي المحدد الأساسي لعمل تلك المؤسسات وهذا طبيعي ويترجم إلى فكرة مفادها أن الربح والخسارة هما من مستلزمات إقتصاد السوق .

فهذا الدور المتعاظم لدور وكالات الأنباء العالمية يتضح بشكل كبير داخل الولايات المتحدة الأمريكية أين تعتمد غالبية الصحف والمحطات الإذاعية على وكالتي «يونايتيد بريس» وكذا «الأسو سياتيد بريس» وعلى نفس الشاكلة نجد الإعلام الأروبي المركز أساسا على عناوين كبيرة ودوريات متخصصة تستمد طاقتها المعلوماتية من نشاط وكالات الأنباء ، كوكالة أنباء فرنسا وكالة رويتر التابعة لبريطانيا والمعروفة بإنجازاتها المتكررة في ميدان السبقات والخبطات في عالم الأخبار .

وعليه فهذا يعني أن الصحف لا يمكن أن تعيش بفضل جهودها الخاصة ، فهي بحاجة ماسة إلى أخبار تلك الوكالات كما أكد ذلك الأستاذ شاكر إبراهيم في كتابه «الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية» حيث أشار إلى «أنه في وقتنا الحاضر لا تستطيع أية صحيفة أو مجموعة من الصحف مهما بلغت إمكانياتها أن تعتمد على مصادرها الخاصة في جميع الأنباء وإلتقاط الصور عن الأحداث العالمية ، فظهرت الوكالات التي تقدم خدماتها لجميع الصحف

التي تطلب الإشتراك في إنتاجها ، كما تقدم خدمات خاصة للهيئات الرسمية أو غير الرسمية وهي لذلك تختلف .إن الصحف التي تتجه مباشرة للأفراد ،تختلف عنها كذلك من حيث أنه يفترض فيها أنها لا تعبر عن آراء سياسية وإجتماعية أو إقتصادية معينة ويتعين عليها أن تمد الصحف التي تشترك فيها بمختلف الأخبار والصور دون النظر إلى شخصية هذه الصحف أو ميولها ولا تظهر شخصية وكالة الأنباء إلا في سرعتها ودقتها وأمانتها في جمع الأنباء وإلتقاط الصور وإذاعتها عن الأحداث العالمية» .

إن من أهم ما تتميز به وكالات الأنباء هو قدرتها على الوصول إلى مصادر الخبر بكيفيات سريعة ومتميزة وهذا يجعلها دائما في مواجهة الوقائع والأحداث ، والحديث عنها إذن يتطلب العودة إلى تاريخ ظهورها ، بحيث ظهرت لأول مرة بمبادرات شخصية كما هو الحال بالنسبة لوكالة هافاس الفرنسية التي تأسست عام 1835 وأيضا فيما يتعلق بوكالة رويتر عام 1851 وكذا الوكالتين الأمريكتين الأسوشيتد برس عام 1848 واليونايتد برس عام 1958 ، كما تجدر الإشارة إلى أن وكالة طاس الروسية ظهرت عام 1925 كرد فعل عن الوكالات الغربية المحتكرة للمعلومات .

وعليه فالملاحظ أن الوكالات الخمس الكبرى التي تسيطر اليوم على عموم الأخبار المتداولة في عالمنا تغطي حوالي 80٪ من الأنباء التي تنقلها الشاشات والإذاعات والصحف ذات الحضور الدائم ، وهذا ما يظهر جليا في تحاليل الأستاذ شاكر إبراهيم بحيث يشير إلى أن « (961.881.000) نسمة من السكان يتلقون أخبار العالم عن وكالات الغرب الأربع بصفة أساسية ، وأن (745.319.000) نسمة من السكان يتلقون أخبار العالم عن وكالة طاس السوفياتية ، وأن 203 مليون نسمة فقط يتلقون أخبار العالم عن الوكالات الست مجتمعة ، وأن حوالي 32 مليون نسمة لا يتلقون أي أخبار عن أية وكالة و يعيشون في شبه عزلة » .

وإضافة إلى ذلك فإن تلك الوكالات، تتوزع عبر قارات العالم بحيث يوجد لها 26 مركزا في إفريقيا ، و 19 مركزا بآسيا ، في حين أوروبا يوجد بها 28 مركزا ، أما أمريكا اللاتينية فيوجد بها 11 مركزا ، بينما نجد مركزين بأمريكا الشمالية وكذا نفس الأمر فيما يخص أوقيانوسيا ، بحيث تقوم تلك الوكالات بعمليات مختلفة ، من خلال توزيعها وتبادلها للأخبار عبر إرساليات مكثفة ، وبمختلف اللغات المعتمدة للعمل من قبل وكالات الأنباء الموجودة على مستوى كل قطر ، وهذا الصنيع لا يتم إلا بواسطة جيش من المتعاملين هم عبارة عن مراسلين معتمدين بشكل

دائم أي متفرغين لذلك العمل ، أو مراسلين متنقلين أو مبعوثين من أجل مهمة معينة محددة بالزمان والمكان ، ويحوز هؤلاء على تجهيزات تقنية وتكنولوجية هي في غاية التطور ، كما أنه كثيرا ما تقيم الوكالات جسرا من التعاون والإعتماد المتبادل من خلال قيام مراسل لوكالة أنباء معينة بتغطية حدث معين لصالح وكالة أخرى أو العكس .

هذا بشكل عام ، أما إنحياز الوكالات الدولية لقضايا دون أخرى، فيتضح من خلال تحليل مضامين محاولة السيطرة الصهيونية على تلك الوكالات التي تظهر على حد تعبير الباحث عاطف عمارة في كتابه «آل روتشيلد» في صفحته الثامنة عشر من خلال ما جاءت به البروتوكولات حيث يؤكد «أن قيمة البروتوكولات تظل كما هي في قوة تأثيرها على نظرتنا الآن لليهود في العالم ونظرتنا الجديدة لتفسير الأحداث كما أنها -أي البروتوكولات- قد صورت لنا بشاعة مؤامرات اليهود وطريقة التفكير اليهودي الماكر ، وبخاصة ما يحتويه وما تتسم به من رغبة في السيطرة على وسائل الإعلام ، فالعودة إلى التغطيات المتكررة التي تقوم بها وكالات الأنباء الغربية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي تبرز مدى إنحياز تلك الوكالات إلى الرؤية اليهودية بحيث تقوم بعدم تقديم الأخبار و المعلومات بشكل صريح و واضح، خصوصا إذا ما كانت الأحداث المشمولة بالتغطية فيها إدانة للإسرائيليين ، فتقوم تلك

الوكالات بتوجيه الرأي العام العالمي إلى جانب آخر تاركين المشاكل الحقيقية إلى أجل غير مسمى .

فالملاحظة العامة التي يمكن إبراها حول الدور السلبي لتلك الوكالات العملاقة أنها صحيح تقوم بتغطية 80 إلى 90٪ من الأحداث التي تقع ، لكن تركيزها على مشاكل العالم الأول يأخذ دائما حصة الأسد، وهذا ما يجعل من تلك الوكالات أداة أو وسيلة أخرى إلى جانب المؤسسات النقدية العالمية كالصندوق والبنك في يد الأقوياء يحكمون بها السيطرة على الفقراء .

بعض الأرقام التي تتعلق ببعض وكالات الأنباء الدولية النشيطة

المراجع: فرنسيس بال - وسائل الإعلام والدول المتطورة ص: 11و12

الوكالة	عدد البلدان التي تتقبلها	عدد المسجلين	عدد البلدان التي يغطيها مراسلون أو صحفيون	عدد الكلمات المبثوثة كل يوم
أسوشيتد بريس	108	-1330 جريدة -3400 محطة راديو وتلفزيون في و.م.أ	-62 مكتب في البلدان الأجنبية -559 مراسل	17 مليون كلمة
يونايتد بريس	92	-7079 جريدة -2264 مشترك خارج الولايات المتحدة بالإضافة إلى -36 وكالة وطنية	-81 مكتب في 578 مراسل	11 مليون كلمة 200صورة
وكالة الصحافة الفرنسية	152	-12 ألف جريدة -69 وكالة وطنية	-108 مكاتب في الخارج 171 مراسل متفرغ -1200 صحفي	3.351.000 مليون كلمة 50 صورة
رويتر	147	-6500 جريدة -4000 راديو وتلفزيون	-153 بلد -350 مراسل -800 صحفي	1.500.000 مليون كلمة
طاس	80	18 ألف مسجل 200مشترك بالصورة 325 مشترك أجنبي	-110 بلد -40 مكتب -61 مراسل	
وكالة أنباء الشرق الأوسط	25	-13 وكالة أنباء وطنية لتبادل الأخبار -21 وكالة أنباء وطنية للصور	- 35 بلدا	185 ألف كلمة

خاتمة

إن ما يصطلح على تسميته بالسلطة الرابعة والتي كانت محور تحليلنا في هذا العمل الفكري المتواضع تحمل رغبة في إرتقاء وسائل الإعلام بمختلف أنواعها إلى مرتبة سلطة تقرر وتأثر وتزيح وتقدم الحقائق حسب قناعتها هي وليس حسب رؤية مهندسي الإعلام الذين قد لا يفقهون ماهيتها الفعلية ولعل ما يزيد. من رصانة هذا الإعتقاد هو أن لكل سلطة سواء تشريعية أو تنفيذية أو قضائية خصوصيات واجبة الإحتراف وعدم التجاوز،فلماذا لا تكون اسلطة السلطات كما أسميها أنا شخصيا مستلزماتها ومكوناتها التي إن إحترمت غدّت في خدمة كل السلطات السالفة الذكر وبشكل عام في المحافظة على توازن المجتمع، وسيادة قيم التطور والرفاهية التي تبقى هدف كل البشر على إختلاف مشارب حضاراتهم وكذا إنتماءاتهم الجغرافية .

إن الإعلام في الجزائر عرف منعرجات كبيرة تارة يحلق في سماء الحقيقة فيجلب التأييد والتقدير (حرب الخليج والإعلام الجزائري) وتارة

هو موضوع في قفص الإتهام بسبب تغليطه للرأي العام حول جملة من الحقائق التي تحتاج إلى تزيين أو تنميق لأن المنطق يقول أن الشعب الذي لا يعترف بأخطائه هو شعب غير قابل للتطور ، وعند معالجة المسألتين من الناحية الأكادمية نخرج بجملة من الإنطباعات ، تتمحور بشكل عام حول وضع الدولة كمؤسسات من جهة والمجتمع كعلاقة إجتماعية من جهة ثانية ، إذ أن السياسة الجزائرية إتجاه قطاع الإعلام كانت سياسية براغمتية بالمفهوم التقليدي أي إستعمال الإعلام وتسخيره لخدمة السياسة أو بالأحرى النظام السياسي الحاكم ، بمعنى أن الدولة لم تضع في حسبانها أن الإعلام هو مؤسسة كباقي المؤسسات من حقها أن تتمتع بإستقلالية في التنظيم وفي النشاط والعمل أيضا ، كما أنها حرة في تناول القضايا ووضع الترتيبات اللازمة للمعالجة الموضوعية لمختلف الأحداث التي تهم المواطن الجزائري ، ويتضح ذلك بكيفية صريحة في مختلف النصوص والتشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم مهنة الصحافة إذ أن جل القوانين كانت عبارة عن أوامر لا تستند إلى أية خلفية واقعية بمعنى أنها كانت تصاغ في القمة دون إشراك المعنيين وتطبق بأخطائها ومساوئها ، وهذا الأمر بالذات جعل رجال الإعلام يتخذون مواقف عدائية من الدولة ويبرز ذلك خصوصا في كتاباتهم

اليومية ، كما أن صورة الصحفي في ذهن المسؤول السياسي هي صورة مشوهة وقاصرة ، بحيث ينظر إليه ليس على أساس أنه جاء ليساهم معه في بناء مجد هذا الوطن ، بل النظرة دائما كانت إستعلائية ، فهو دائما ذلك الموضوع في خانة العدو المتربص فيمنع عنه كل الطرق التي تساعده على الوصول إلى مصادر الخبر بحجة أن مصلحة الدولة تقتضي دائما عدم الإفصاح عن بعض الحقائق .

والغريب أن سياسة الدولة (وهنا نقصد جهاز الحكومة)لم تتطور في المعاملة مع ما يحدث من تحديثات في عالم الإتصال، فالملاحظ أنه رغم الثورة العلمية المذهلة في ميدان الإعلام ، ورغم إنتشار ظاهرة البرابول وما جلبته من تغيرات على صعيد البنية الإجتماعية والثقافية إضافة إلى تبليغها دوريا بالأخبار الخاصة بالأحداث التي تقع بالجزائر، تلك الأخبار التي تحاط دائما بالسرية من قبل موجهي الإعلام في بلادنا إلا أن الدولة بقيت مرابطة لمكانتها بحيث لم تكيف وضعها الإعلامي مع المعطيات الجديدة التي تعرفها كل البلدان تقريبا وهذا شيء طبيعي لأننا لا نعيش بمعزل عن غيرنا ، فتقريبا كل دول العالم الثالث ، ولا نقول دول الغرب المتطورة يتواجد بها قنوات تلفزية ومحطات إذاعية خاصة ، إلا بلادنا التي رغم مساحتها الشاسعة ورغم إمكانياتها

الإقتصادية المتطورة (غير المستغلة طبعا سواء في الإستغلال أو التسيير) فلا نملك إلا قناة واحدة ، وهذه الأخيرة طبعا هي تعاني من إنتقادات كبيرة بسبب فشلها في تقديم منتوج يعبر عن خصوصيات الشعب الجزائري وأصبحت في خانة المغضوب عليهم ، وهذا الأمر لا يتعلق بتاتا بعدم توافر الكادرات أو الكفاءات أو حتى الإمكانيات بل أن الإعلام لم تعطى له المكانة الحقيقية حتى يصبح سلطة رابعة حقيقية وليس شكلية ، لأن الصحفي هو موظف عند الدولة الجزائرية وليس قن في مزرعة إقطاعي معين .

إذن غياب النظرة الحضارية من لدن السلطة للصحافة برز أيضا من خلال الهياكل الموضوعة تحت تصرف الصحافيين للتعبير عن مشاريعهم وأفكارهم ، فوزارة الإعلام هي كالشمس تظهر ثم تغيب وبعد أن ينسى رجال الصحافة هذا الهيكل، تخرجه الحكومة إلى الوجود بتسميات متعددة ، فمرة مدمج مع قطاع السياحة ومرة مع قطاع الثقافة، ومرة هو على شكل المجلس الأعلى الذي ليس موجودا إلا في ورق سيادة رؤساء الحكومات المتعاقبة ، ونشاطها لا يكون إلا في المناسبات فقط.

كل هذه الوضعيات ساهمت في إبتعاد الإعلام الوطني عن إمكانيته في أن يصبح سلطة قائمة بحد ذاتها ، وإنعكس ذلك على

مكانة الصحافي ، هذا الأخير يختلف على نظيره في بلد متطور ، فالأجنبي دائما هو الأحسن لأنه يعيش ظروفا وشروطا مساعدة ، فهو يحي في مجتمع مهيكل له شرائعه وقوانينه العامة وتحكمه مؤسسات وطيدة ، مجتمع وراؤه قرون من التطور ، وكذا جيش له مصداقية لا يتدخل فيما لا يعنيه ، كما أن سياسته الخارجية منتظمة وبراغمتية فالصحفي الأجنبي يتواجد دوما في مكان الحدث وكأن الأمر صدفة ، فمن حرب الفيتنام أو حرب الخليج إلى كارثة طبيعية (زلزال المكسيك، وكلومبيا) أو تكنولوجية (بوبال في الهند ، تشرنوبيل بالإتحاد السوفياتي) إلى تغيير النظام (سقوط النميري بالسودان ، وماركوس بالفليبين) .

وهذا التحليل لا يعني أننا نقدس الصحفي الغربي بشكل عام بل رغم قدرته على تقديم الأخبار والمعلومات في ظروف أقل ما يقال عنها أنها مستحيلة ، فهو دائما في مواجهة مهنية وضميره الإنساني بمسألة مهمة وهي المصداقية و الموضوعية ، فهو أمام الأحداث التي تقع بوطنه يكون قمة في الموضوعية والمصداقية ، أما إذ تعدت الأحداث وطنه لشعوب أخرى فإن المرآة تنعكس ، فيصبح مذنب في حق قلمه وفكره ، لأنه يغالط الحقيقة. ففي مواجهة أحداث الغير كما يقال تفقد الحقيقة بهاءها

وتصبح متقلبة متعدلة ومخففة ، فقد كان ماركوس يتمتع في أمريكا بسمعة حسنة إلى أن تخلى عنه البيت الأبيض فبدأت أعمدة الصحف تعرض دناءته .

إذن هذا هو الإعلام الغربي الذي يحظى بتقدير مسؤولينا ولكن نزع النقاب عن سلوكاته يظهره على حقيقته المبتذلة ، فعادة ما تصوب الكاميرات الغربية إهتماماتها صوب قضايا تافهة تاركة مشاكل شعوب كبيرة تتألم وتعاني الظروف و المآسي الصعبة .

فالأميرة الراحلة ديانا ظلت الوجه الذي تابعته الصحافة في الغرب على أكثر من عشرية كاملة ، وبالمقابل هناك بشر تعاني وأطفال في مانيلا وبومباي يواجهون قساوة الحياة من دون أن تعرض صورهم ويصبحون هم المادة الخام لعمل وسائل الإعلام العالمية .

إن السيطرة الغربية في مجال الإعلام هي مكملة للسيطرة العسكرية والإقتصادية بل هي إستمرار للظاهرة الإستعمارية السابقة إذ بقيت النظرة نفسها أي أن الغرب هو مصدر الحضارة ، والباقي هم همج وبربر لا يستعان بهم إلا عند الضرورة ، ولكن الفكرة التي تتمخض عن ذلك ، هي ما موقع دول العالم الثالث مما هو موجود في ميدان الإعلام على المستوى الدولي .

وبصريح العبارة نقول أن غياب سياسات إعلامية وطنية خاصة ، وكذا إنعدام الهياكل والإمكانيات المادية الموضوعة تحت تصرف المختصين، أيضا عدم سيادة مناخ ديمقراطي حقيقي كلها أمور ساعدت على تكريس مبدأ التبعية الإعلامية للغرب ، حيث الملاحظ أن الوكالات الوطنية الموجودة داخل البلدان النامية هي عبارة عن مكاتب إشهار لأخبار وكالات الأنباء الغربية ، كما أن جل التحاليل أصبحت مغذاة بأفكار الغرب الصليبية ، وكان لتلك التبعية إنعكاسات سلبية أولا على مستوى عمل الصحافة حيث تحول الناس عن الصحف الوطنية لاجنين إلى الصحف الأجنبية ، وأيضا على مستوى العلاقات الإجتماعية والثقافية حيث أصبحت شعوب العالم النامي عبارة عن سوق إستهلاك كبير وتراجعت القيم المحلية وتدهورت الضوابط التي كانت تحكم بنيات تلك الأمم ، أصبحت صورة طبق الأصل لما هو موجود في الغرب، وهذا الوضع يجعل من مسألة البحث، عن البدائل الممكنة لسياسة إعلامية مستقلة من مستلزمات المواجهة التي تعني دفع الغرب للتفكير في ضرورة إقرار مساواة حقيقية ، أيضا يجب على البلدان النامية أن تعد إستراتيجية مشتركة لوقف تدفق الصور والمعلومات الهادفة إلى زعزعة الإستقرار داخل مجتمعاتها ، أيضا ينبغي توجيه مواردها المالية

للإستثمار في قطاع الثقافة الذي حتما سوف ينعكس على قطاع الإعلام حتى يصبح يعني في بعده الحقيقي سلطة رابعة فعلية تحظى بالإستقلالية والمصداقية وأن ينزع ثوب السلطة على الصحفي حتى يتنسى له أن يسهم في رد الحملات الإعلامية الغربية الشرسة .

المراجع المعتمدة :

1-د/منير حجاب : مبادئ الإعلام الإسلامي -المطبعة العصرية - الإسكندرية -مصر 1982 -ص 135.

2-د/محمود سفر : الإعلام موقف --الكتاب العربي السعودي 1963- ص 64-65.

3-د/محي الدين عبد الحليم : الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العلمية مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض -1984- ص 19.

4-نسمة أحمد البطريق : نظرية الإعلام المرئي -المسموع ، الطبعة الثانية 1989-ص 164.

5-يوسف العظم (بحث) الإعلام العربي المعاصر وأثره في ضياع الجيل وهزيمة الأمة -اللقاء الثالث للندوة العالمية للشباب الإسلامي المنعقد في الرياض 1976/10/16.

6-جيهان أحمد رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام .دار الفكر العربي. القاهرة .1981 -ص 368 .

7-شاكر إبراهيم : الإعلام و وسائله ودوره في التنمية الإقتصادية والإجتماعية -مؤسسة آدم للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى مالطا - 1975 -ص ص 86/87.

8-أنور الجندي : الصحافة والأفلام المسمومة -دار الإعتصام القاهرة 1980 .ص 08.

9-ألبير بيير : الصحافة -ترجمة فاطمة عبد الله محمود -الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة ألف كتاب -1979-ص 06.

10-يعقوب الشاروني : بحث الآثار السلبية لكتب الطفل في كتاب العربي (الطفل والمستقبل) أفريل 1989-ص 183.

11-فابر فرانس : الصحافة نظرية وممارسة : ترجمة نوال جنبلي (المعهد الدولي للصحافة) 1984 ص.ص33-35 .

12-فابر فرانس : الصحافة الإشتراكية -ترجمة نوال جنبلي -(المعهد الإعداد الإعلامي) دمشق-سوريا 1971-ص.ص05-06.

13-مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان -دار نافع للطباعة -ماي 1980 القاهرة .

14-شو ماكبرايد وآخرون : أصوات متعددة وعالم واحد -الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1981-الجزائر .

15-فاروق أبو زيد : مدخل إلى علم الصحافة -دار سجل العرب للنشر 1986 -القاهرة .

16-إبراهيم براهيمي : الإعلام في الجزائر -مبادئ وحقائق مطبوعة 1990-1991 الجزائر .

17-المجلة الجزائرية للإتصال -عدد 08 -سنة 95/94 الصادرة عن

معهد علوم الإعلام والإصال -جامعة الجزائر .

18-Jean Schwoebel:La presse:le pouvoir-l'argent

edition SEUIL 1968.PARIS

19-Merrill John C:the foreign press (LOUISIAMA STATE UNIVERSITY PRESS -U.S 1973 P:21.

20-Rowlands D.G.H: Communication and change knoun foundation (great britain) p: 14.

21-Thomson David:Political ideas (applican book) LONDON 1969 PP:122.125

22-Onion G.T:the oxford dictionary charendon press oxford .Volume .London 1984 PP162.163

23-الجريدة الرسمية رقم 2-11 جنفي 1963 .ص 18 .

24 - Ihadaden Zahir : Evolution de la press ecrite en Algerie depuis L'independance - communication faite a tunis. decembre 1988.

25-عالم الإتصال -وثيقة عمل لمجموعة الأساتذة لمعهد علـــوم

الإتصال . جامعة الجزائر .

26-أصوات متعددة وعالم واحد -شون ماكبرايد

27-مسألة الإعلام : دراسة للأستاذ نصر الدين .

HERVE BOURGES /decolomiser l'information

Edition CANA-PARIS 1979.

28 -فرنسيس بال:ترجمة حسين العودات-وسائل الإعلام والدول المتطورة .
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

29 -د/فاروق أبو زيد/فن الكتابة الصحفية -ديوان المطبوعات الجامعية 1985.

30 -REVUE ALGERIENNE DE LA COMMUNICATION. 1988.

31 - د/محمد فريد محمود عزت : دراسات في فن التحرير الصحفي في ضوء معالم قرآنية. ديوان المطبوعات الجامعية 1984.

32 -محمد مجذوب : الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي -منشورات عويدات -بيروت باريس ط1 -1980 .

33 -غربي عبد الرحمان : عالم الإتصال -ديوان المطبوعات الجامعية .

الباحث إسماعيل معراف قالية للمساء

عندما نجمع أوراقنا «الأمازيغية» و «التارقية» في إطار نوفمبر العظيم «، يولد مشروع المجتمع الجزائري .

إسماعيل معراف قالية ، الأستاذ المساعد بجامعة التكوين المتواصل ، أحد الذين لا يستكنون ... أحد الذين لا يطيقون موت الصمت ... والتفرج على العالم من حولهم .... يحمل الكثير من «الحيوية» و«الصبر» ويمهد لطريق طويل في أرض وعرة ... ليقدم عصارة الجهد للوطن وبناء مجده ... ورغم ما يعتري مجال تخصصه في البحث الإستراتيجي الدولي في حاضر كحاضرنا .. إلا أنه يجدد خارطة المجتمع الدولي بوضوح ثم يشرع في التغلغل عبر شبكتها .. إن العالم عنده يتشكل بوضوح .. ولذلك يقدم آراءه بكل وضوح .. حاورته «المساء» في عديد من المسائل الوطنية والدولية في هذا اللقاء ... على أمل أن تصدر أبحاثه الجديدة بعد صدور سابقتها .

المساء : صدر مؤلفكم «الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية» ومن خلال بحثكم هذا ، إلى أي مدى تتحكم الأمم المتحدة في النزاعات الإقليمية ؟

-أعتقد أن الأمم المتحدة كمنظمة عالمية جاءت لتمنع الحرب والدمار عن العالم، كما تضمنت ديباجة ميثاقها ، مبادئ عامة تردي في جلها إلى محاولة رسم معالم مجتمع دولي خال من بؤر التوتر والصدام ، غير أن الملاحظ بعد كل هذه المدة التي عملت فيها هذه المنظمة أي منذ 1945 إلى حد الساعة أنها لم تستطع أن تفي بوعدها بالنسبة لشعوب العالم والسبب يعود في رأينا ورأي أغلبية الفقه الدولي إلى كون المنظمة أسست من أجل أهداف غربية خاصة غير مبالية بإهتمامات باقي شعوب المعمورة ، وطبيعي أن تعمل من أجل فك النزاعات ومنع الحرب عن شعوب العالم الغربي بشكل خاص ، وثانيا أنها كانت دائما تساير ميزان القوى الموجود في كل فترة على المستوى العالمي ، وأن الحديث عن قضية تحكم المنظمة في النزاعات هو مسألة تخضع لمعطيات إستراتيجية أكثر من خضوعها إلى طبيعة عمل المنظمة ومصداقية توجهاتها عالميا .

وعليه فالكتاب جاء ليضع الأمم المتحدة أمام أسئلة واضحة بخصوص دورها في حل النزاعات ورأينا من الأجدر أن نأخذ نزاع الصحراء الغربية والمغرب كعينة نقيس به مدى فعالية المنتظم الدولي والنتائج المستخلصة من وراء ذلك هي أن الأمم المتحدة تفاعلت مع النزاع بمعطيات أعضاء المجلس الأمن الدولي بمعنى أنها في فترة كانت تساند أطروحة البوليزاريو حتى لا تخسر حلفاءها على المستوى الإقليمي أو الدولي ، ومرة أخرى تدعن للطرف المغربي لأن بعض أعضاء مجلس الأمن لا يهمه إستقرار المنطقة المغاربية وبالتالي فتحكمها في

النزاع كان بعيدا عن الطرح الواقعي لحقيقة النزاع ، وهذه الأفكار التي ما فتئت المنظمة تتعامل بها لم تعط نتائج ملموسة على صعيد حل النزاعات ، بل أصبح العالم اليوم يبحث عن قنوات أخرى لحلها لاعتقاده أن المنظمة أصبحت غير قادرة على التحكم في إدارة تلك النزاعات .

المساء : من خلال طروحات كثيرة يرى مختصون أن الأمم المتحدة هي وجه آخر للسلطة الدولية ، فهل يحتاج العالم إلى حرب ثالثة لتغيير موازين قوى الدول المتحكمة ؟

-هذا السؤال هو تكملة لإستفساركم السابق ، بحيث نعتقد جازمين أن الأمم المتحدة التي تمخضت عن أحداث دامية ، عرفها العالم وهي متمثلة في الحرب العالمية الثانية هذه الأخيرة التي كانت فرصة لبعض أعضاء المجتمع الدولي من أجل السيطرة واعتلاء عرش العالم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وباقي الحلفاء أو الأصدقاء (مارشال) غير أن طبيعة عمل المنظمة ومسايرتها لمنطق المتحكمين في العلاقات الدولية يجعل من الإعتقاد بإمكانية قيام حرب عالمية ثالثة غير صحيح ، غير أنه يمكن أن يحدث ذلك لو إستطاعت دول العالم الثالث من خلال الجمعية العامة الذين يمثلون فيها الأغلبية أن يغيروا من توجهات المنظمة و يعملون على توجيهها إلى المشاكل الحقيقية التي تعيق تطور الأمن والتنمية في العالم ، كما يواجهون من خلالها بجعلها منبرا سياسيا دوليا حرا كل الإنتهاكات التي تحدث هنا وهناك وبواسطة المتحكمين الأساسيين في مسار الأمم المتحدة . في هذه اللحظة ستتحرك لا محالة الأطراف التي تريد أن تبقى على المنظمة في إطارها الحالي فقط . وفي الآونة الأخيرة بدأ الحديث عن

إمكانية قيام أمم متحدة جديدة لأن الحالية بدأت تغزى من طرف دول العالم الثالث بتصوراتهم وأفكارهم المعادية لوجهة نظر الدول الغربية .

المساء : يرى البعض أن شعار « حقوق الإنسان » ماهو إلا وسيلة ، غطاء لهز الشعوب وتفكيكها والتدخل فيها ؟ كيف تنظرون إلى هذه المسألة ؟

-الغرب بشكل عام يعتقد أن فكرة حقوق الإنسان ولدت مع الثورات البرجوازية التي شهدها العالم الغربي ومعها ولدت المبادئ العامة والتصوات الصحيحة لحقوق الإنسان السياسية والأساسية ، وبالتالي فقد بقيت هذه المرجعية التاريخية هي الأساس الذي يحرك سياسة الدول العظمى ، وأصبحت عن طريق منظمة العفو الدولية والهيئات غير الحكومية الأخرى تعمل على تبليغ العالم رسالتها الخاصة والمتضمنة للفهم الصحيح لحقوق الإنسان ، فكرة تقول أن اليهودي عندما يقتل أو يشرد فكل العالم بهيآته ومنظماته وأفراده يثورون ويعتبرون ذلك مساسا خطيرا بحقوق الإنسان غير أن مجازر كفر قاسم وصبرا وشتيلا والبوسنة أين ذهب فيها الآلاف من الأبرياء لا تعتبر قضايا تمس بأصل الإنسان وكرامته ، والحقيقة أن حقوق الإنسان التي في بعض الأحيان تثار من طرف الدول الغربية فيما يتعلق مثلا بالتقارير التي تقدم بخصوص وضعية حقوق الإنسان في بعض الدول العربية بشكل خاص ، لا تذهب إلى جوهر المشكلة ، لأن مجرد إدانة بعض الدول من دون معاقبتها مثلا -فيما يخص -الإتهاكات التي تمارس ضد أصحاب الرأي هي أيضا تدخل في إطار محاولة ذر الرماد في العيون ، ثم هناك مسألة أخرى وهي أن الغرب يحاول أن يوهم بعض شعوب العالم العربي والإسلامي بكون أن الطبيعة الغربية لحقوق الإنسان هي الأمثل وينبغي إتباعها ، وهذا حتى يسهل عليه من

بعد إقتحام أو تفكيك تلك الشعوب كما تفضلتم في السؤال فحقوق الأكراد في العراق مصانة وأن الإنسان الكردي عاش فترات من التعايش واللحاق الحضاري مع أخيه العربي ولديه جميع الحقوق غير أن الذين حاولوا تفكيك العراق والكثير من الدول العربية التي هي الآن ممتهدفة وجدوا هذه الثغرة وباسم حقوق الإنسان دائما ، خير وسيلة لتصفية الأنظمة الوطنية في الكثير من البلدان .

المساء : ألا ترى يادكتور بأننا كعالم ثالث نستحق التمثيل في الأمم المتحدة ؟

-للأسف أقول كما قال الشيخ القرضاوي أن الأمة العبيد والمحكومة بالسياط لا يمكن أن تصنع الحضارة ، بمعنى أننا وطن عربي نعاني كثيرا في بلداننا من الجهوية باسم الوطنية ومن المحسوبية باسم المصلحة الوطنية ومن طغيان المصلحة الخاصة والرؤية الأحادية للأمور التي كانت سببا في البلاء الذي لحقنا .كل هذه الأمور تجعلنا كشعوب عالم ثالثية لا نصل إلى مكانة التمثيل الحقيقي الذي يبنى علي أساس التعامل المتكافئ داخل هذا المنتظم العالمي ومسألة الإرتقاء إلى هذه المرتبة يتطلب مراجعة للذات وللمحيط الذي يؤثر بشكل فاعل في مسارنا ، في تلك اللحظة يمكن لنا الحديث عن إستحقاق التمثيل ليس في الأمم المتحدة فقط بل كشعوب لديها زاد ثقافي وفكري يمكن أن يحتل صدارة الحضارة العالمية .

المساء : يرى الإستراتيجيون أن نجاح الديمقراطية والتعددية في الجزائر تقفز بها إلى مصاف الدول الرائدة في الحاضر الجديد يؤهلها مثلا لقيادة إفريقيا عالميا ؟!:

-لماذا دائما نركز على الديمقراطية ونعتبرها غاية عملنا وجهدنا وتطلعنا على

الرغم أنها وسيلة عبور لحل المشاكل والإضطلاع بتحقيق تنمية شاملة ، الديمقراطية على الطريقة الشاذلية ومن كان وراءه مرفوضة جملة وتفصيلا ، لأن الديمقراطية هي مجموعة قيم ينبغي تبليغها والطرف الذي يستقبل أهم بكثير من الطرف الذي يقدم ، ويعود سبب هذا الرفض هو كون المجتمع الجزائري تنتشر في حناياه أمية كبيرة تصل إلى 48٪ أضف إلى ذلك الأمية التي تخرجها الجامعة كل سنة ، وقد تكون الجامعة هي الأخرى معذورة ، فنحن مازلنا لا نولي الإهتمام إلى الثقافة الجادة ، ومازلنا نعيش وفق الأهواء العنيدة التي ترفض كل الآراء الرافضة أوالمعارضة لها .

حقيقة أن جزائر السبعينات كانت قوية بفضل شخصية رئيسها الراحل هواري بومدين الذي استطاع أن يخترق إفريقيا من دون أن تكون لدينا ديمقراطية بالمفهوم الغربي بل كانت ديمقراطية التعليم لجميع وديمقراطية الطب المجاني، وديمقراطية إبن الفلاح الذي يمكن له أن يصل إلى مرتبة وزير ، وراء ذلك البروز الديبلوماسي الرائع على الصعيد الإفريقي والعربي ، وعندما نتصرف وفق معطيات وضعنا الحقيقي و عندما يكون المسؤولون يجيدون اللغة العربية التي هي جوهر هويتنا ، لأن بواسطتها يستطيع المسؤول أن يفهم حقيقة شعبه بلغته وليس بلغة مستعمره .

المساء : بصفتكم مهتما بالدراسات الإستراتيجية هل لدينا في الجزائر دراسات إستراتيجية وإستراتيجيون ؟

-هذا السؤال يمكن الرد عليه من خلال تركيزنا على فكرة الإتصال التي تعد غائبة في بلادنا وذلك منذ مدة فكيف لي أن أعرف أن هناك دراسات إستراتيجية

جزائرية سواء داخل الوطن أو خارجه وكيف لي أن أتعرف على إستراتيجيين من أبناء بلدي في وقت وسائل الإعلام خصوصا التلفزيون لا يوفر هذا الفضاء الثقافي نعني به فرصة لقاء المثقفين والمفكرين وحتى إن وجد فهو مبرمج بطريقة خاطئة، فحتى مركز الدراسات الإستراتيجية الشاملة لا تعرف عنه إلا التسمية عدا بعض المساهمات أيام الدكتور بوعلام بن حمودة ماعدا ذلك لا يمكن الحديث عن الأشياء التي تفضلتم بها .

المساء : طرحت وتطرح دائما فكرة مشروع مجتمع جزائري تتعارض فيه الأفكار كثيرا ما رأيكم ؟

-مشروع المجتمع يطرحه المثقف ويبنى أساسه بعقلية متزنة وواعية لا تقصي أي طرف كان حتى ولو كان في ذلك مشاكل ، المهم أن المشروع لابد أن ينطلق من خصوصيات الأمة ويستجيب لغالبية الجنس البشري المشكل لها. وقد وجدت فكرة مشروع مجتمع مع مجيء عتبة بن نافع واستمرت في التواجد لتجد الحركة الوطنية في عمومها ، لكي ترسخ بعضا من ذلك التواجد ، ثم جاءت وثيقة نوفمبر الخالدة لتعطي الميلاد الحقيقي لذلك المشروع أي أمة جزائرية في إطار المبادئ العربية الإسلامية ، أي أن مشروع المجتمع لابد له أن ينمو داخل إطاره الطبيعي، غير أن هذا التوجه قتل بعد الإستقلال واستدرت المؤامرة حتى هذه اللحظة ضد هذا المشروع ، فكل مرة نحاول أن نذهب بعيدا بهذه الأمة غير أننا نفشل ويعتقد أن السبب يعود إلى الأزمة الإقتصادية والمعارضة السياسية من لدن أحزاب تتبنى أفكارا معينة ، وننسى دائما أن ثورة بلا روح ستفشل إلا محالة ، وأن روح الثورة هي النبع الأصيل في الإنتماء والتصور والتفكير فعندما نعود إلى وطننا

ونستجمع أوراقنا الأمازيغية والتاريخية و...في إطار المبادئ التي نص عليها نوفمبر العظيم في تلك اللحظة يمكن الحديث عن مشروع مجتمع .

المساء : أخيرا صدر قانون البحث العلمي .. على ضوء هذه الخطوة كيف تقيمون مسيرة الجامعة والبحث الحر ماضيا وآتيا ؟!

-البحث العلمي في الجزائر مريض وهو صورة للمأساة الوطنية التي نعيشها في بلادنا منذ مدة طويلة ، وأن البحث العلمي ليس في حاجة إلى قوانين ، قد تكون مهمة شيء ما ولكنها ليست هي الحل ، بل الحل هو في ضرورة وجود إرادة سياسية جادة تضع البحث العلمي في مقدمة الإهتمامات ، وأن وضع القوانين ثم نأتي بأشخاص على رأس المؤسسات الجامعية لا يمتون بصلة إلى ماهية البحث العلمي هي أشياء تزيد من عمق أزمة البحث وتدفع بالباحث إلى الركون والإستكانة وبالتالي الإنتقام عل طريقته بالهجرة أو بتحويل نشاط العمل ، أما الجامعة فأقل ما يقال عنها أنها غائبة والسبب في رأينا يعود إلى بعض السلوكات الإرتجالية من طرف مسؤولي القطاع سواء في الوزارة أو على مستوى عمداء الجامعات كما ينبغي أن يعي الناس أن الأستاذ الذي هو رأس مال الجامعة لا يحظى بأدنى إهتمام ، وأن كل وزير يعين على رأس وزارة التعليم العالي لا يقدم إلا القوانين التي تزيد من معاناة رجال العلم عدا الدكتور مصطفى شريف سفيرنا الحالي بالقاهرة ، الذي تعامل بشكل حضاري مع الأستاذ ورفع من قيمته وجعل الإرتياح باديا على العديد من الأساتذة وأعطى في فترة معينة إنطباعا أن الوزارة تسير من طرف شخص يفكر لها بشكل جدي .

المهم أن الجامعة في حاجة إلى ميثاق جامعي يحدد المهام والصلاحيات ويمكن

أن يستفاد من تجربة الأساتذة الذين سيحالون على التقاعد كما تعتزم الوزارة فعل ذلك في إطار مجالس التوجيه والتفكير .

المساء : أستاذ على ذكر مشاريعكم المستقبلية هل يمكن أن تعطوا صورة للقارئ الكريم ؟

-لدينا مشروع كتابين ، الأول يتعلق بعالم «الإعلام» ، وقد وضعت له عنوان سلطة الإعلام .. أم إعلام السلطة ، كذلك إنتقلت إلى مجال الإقتصاد ، وسيصدر قريبا كتاب بعنوان «أزمة إقتصاد العالم وتبعاتها »، هذا عن نشاط التأليف ، كذلك سوف أتوجه إلى الخارج لأشارك في ملتقى دولي حول تجربة الجامعة المسائية في العالم العربي ، وهي دعوة خاصة وشخصية ، بالإضافة إلى نشاطاتنا المتعددة من خلال الجمعية الوطنية للإستشارة الإعلامية والقانونية .

المساء : كلمة أخيرة:

أشكر جريدة «المساء» على إتاحتها لنا هذه الفرصة للتعبير .

حاوره : الطاهر يحياوي

ت .كمال .ص

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

. الساحة المركزية - بن عكنون

الجزائر